ج 13 – 01/ 13 (0522) / 04 – ت (0132)

تقرير وقرارات

الاجتماع الوزاري الأول للحد من مخاطر الكوارث

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

12 مايو /آيار 2022

الفهـــــرس

التوصيف	الموضوعـــــــــــــات	رقم الصفحة
	أولا: تقرير الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث	1
	ثانياً: قرارات الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث	4
	المرفقـــــــــــــات	
مرفق رقم 1	قائمة المشاركين في الاجتماع	9
مرفق رقم 2	كلمة جمهورية السودان – رئيس الاجتماع	22
مرفق رقم 3	كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية	27
مرفق رقم 4	كلمة رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث	30
مرفق رقم 5	كلمة دولة الامارات العربية المتحدة	34
مرفق رقم 6	كلمة جمهورية مصر العربية	39
مرفق رقم 7	كلمة سلطنة عمان	47
مرفق رقم 8	كلمة دولة قطر	49
مرفق رقم 9	كلمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	56
مرفق رقم 10	كلمة دولة فلسطين	65
مرفق رقم 11	كلمة المملكة المغربية	69

التوصيف	الموضوعـــــــــــــــات	رقم الصفحة
مرفق رقم 12	كلمة الجمهورية اليمنية	77
مرفق رقم 13	كلمة المملكة الأردنية الهاشمية	83
مرفق رقم 14	كلمة الجمهورية التونسية	87
مرفق رقم 15	كلمة الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب	93
مرفق رقم 16	كلمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والارضي القاحلة (أكساد)	97
مرفق رقم 17	كلمة المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى	99
مرفق رقم 18	كلمة المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الاحمر	102
مرفق رقم 19	تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث	105

تقرير وقرارات

الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2022/5/12

اولاً: التقرير:

عقد الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 2022/5/12 تنفيذاً لقرارات اجتماع الدورة الثالثة لألية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث رقم (ق.14-أ ت ع ح م ك-3=2021/9/15) وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث- الأمانة الفنية لألية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث).

تم انتخاب معالي الفريق أول شرطي حقوقي / عنان حامد أحمد وزير داخلية جمهورية السودان رئيساً للاجتماع بناءً على التوافق في الاجتماع التشاوري للوزراء ورؤساء الوفود الذي عقد قبل الاجتماع الرسمي.

شارك في الاجتماع الوزاري العربي الأول تسعة عشر دوله عربية (باستثناء جمهورية جزر القمر ومملكة البحرين) وبحضور رؤساء عدد من المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني (مرفق 1 قائمة المشاركين).

1- استهل الجلسة الافتتاحية معالي الفريق أول شرطي حقوقي / عنان حامد أحمد وزير داخلية جمهورية السودان رئيس الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث. بكلمة افتتاحية رحب فيها بالحضور مثمناً انعقاد اول اجتماع وزاري عربي للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث. (مرفق رقم 2)

2- القى الدكتور/ جمال الدين جاب الله – مدير إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث كلمة نيابة عن معالي السيد أحمد أبو الغيط -امين عام جامعة الدول العربية. (مرفق رقم 3)

3- تحدث السيد/ سوجيت موهانتي رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث. (مرفق رقم 4)

4- قدمت عدد من الدول بيانتها حيث القى رؤساء الوفود كلمات بلادهم الوطنية على النحو التالي:

- سعادة/ علي راشد النيادي- مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث بدولة الأمارات العربية المتحدة. (مرفق رقم 5)
- اللواء الدكتور/ محمد عبد المقصود – رئيس قطاع الازمات والكوارث بمجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية. (مرفق 6)
- سعادة الشيخ/ راشد بن احمد الشامسي – وكيل وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان (مرفق رقم 7)
- اللواء الركن/ عبد الله محمد السويدي- مساعد مدير الامن العام في وزارة الداخلية بدولة قطر (مرفق رقم 8)
- سعادة السفير/ حميد شبيرة – المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية (مرفق رقم 9)
- السيد/ حسن أبو العيلة- رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث بدولة فلسطين (مرفق10)
- السيد/ محمد جريفة – رئيس قسم التحسين والتكوين والتعاون بالمملكة المغربية (مرفق 11)
- السيد/ جميل عبدة سعيد – مدير عام الطوارئ البيئية (نقطة الاتصال الوطنية لاطار سنداي) بالجمهورية اليمنية (مرفق12)
- وزير مفوض/ على البصول – نائب المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية (مرفق13)
- سعادة السفير/ محمد بن يوسف – المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية (مرفق14)
- الدكتور/ محمد بن علي كومان – الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب. (مرفق رقم 15)
- السيد / عبد الرحمن لولو – المستشار الفني للمدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والارضي القاحلة (أكساد). (مرفق رقم 16)

- السيد / عمر بلحاج عيسى – المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى. (مرفق رقم 17)
- الدكتور/ ضو سعد مصباح – مدير الشؤون العلمية لدى الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- الدكتور/ عبد الله الهزاع – مستشار أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (مرفق رقم 18).

5- اقر الاجتماع جدول أعماله على النحو التالي:

البند	الموضوعات
البند الأول	**تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وما سبقها من اجتماعات**
البند الثاني	**شعار اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث لعام** 2023
البند الثالث	**موعد ومكان عقد الاجتماع الوزاري العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث**
البند الرابع	**استضافة الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث**

ثانياً: القرارات:

البند الأول: تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وما سبقها من اجتماعات

إن الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث وبعد اطلاعهم على:

- مذكرة الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث،
- توصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وما سبقه من اجتماعات في هذا الخصوص،
- إذ استمع الى مداخلات الدول ورؤساء الوفود

وفي ضوء المناقشات،

يقررون

- اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وما سبقها من اجتماعات بالصورة المرفقة. (مرفق رقم 19)

(ق.1- أ و ع ح م ك -1- 2022/5/12)

البند الثاني: شعار اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2023

إن الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث

- إذ يأخذون علماً بان يوم الحد من مخاطر الكوارث العربي هو الموافق 21 مارس من كل عام، والذي تم اقراره في إعلان العقبة خلال المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث مارس 2013.
- وإذ يشكرون الدول التي تقدمت بمقترحات لشعار يوم الحد من مخاطر الكوارث لعام 2023.

وبعد اطلاعهم على:

- مذكرة الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث،
- توصية الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في هذا الخصوص،
- مقترحات شعار اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2023 المقدمة من الدول العربية اثناء الاجتماع

وفي ضوء المناقشات،

يقررون

1. أن يكون شعار الحد من مخاطر الكوارث لعام 2023 كما يلي:

"وقاية، استعداد، استجابة عربية فاعلة وتعافي"

2. الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحاتها لملصق لشعار يوم الحد من مخاطر الكوارث العربي لعام 2023، وفقاً للشروط المتبعة في جامعة الدول العربية لإعداد الملصقات، وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر آب/اغسطس 2022. بحيث يشتمل على ملخص لمضمون الملصق، حتى يتسنى التشاور مع الدول للاختيار من بينها.
3. دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وأصحاب المصلحة للاحتفال باليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2023، وموافاة الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية بالفعاليات التي تنظمها في هذا الشأن لعرضها على آلية التنسيق العربية في اجتماعها القادم.
4. الطلب الى الدول العربية موافاة الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية بمقترحات شعار يوم الحد من مخاطر الكوارث لعام 2024 مع ملخص لمضمون الشعار ليتم مناقشته في اجتماع آلية التنسيق العربية في اجتماعها القادم.

(ق.2- أ و ع ح م ك -1- 2022/5/12)

البند الثالث: موعد ومكان انعقاد الاجتماع الوزاري العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث

إن الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث وبعد اطلاعهم على:

- مذكرة الأمانة الفنية لآلية
- النظام الأساسي للآلية

- **وفي ضوء المناقشات،**

يقررون

تكليف الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث تحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الوزاري العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث لعام 2024 بالتشاور مع الدول العربية.

(ق.3- أ و ع ح م ك -1- 2022/5/12)

البند الرابع: استضافة الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

إن الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث

- وبعد اطلاعهم على النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث
- وإذ استمعوا الى مداخلة المملكة المغربية حول رغبتها في استضافة الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

وفي ضوء المناقشات،

يقررون

1. تقديم الشكر للمملكة المغربية على دعوتها الكريمة لاستضافة الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بالمملكة المغربية، وعقدة بالمملكة المغربية خلال الفترة 22-2023/05/24 الموافق 02 - 04 ذو القعدة 1444هـ.
2. تكليف الأمانة الفنية بالتشاور والتنسيق مع الدولة المضيفة لعقد الاجتماع وضمان نجاحه.

(ق.4- أ و ع ح م ك -1- 2022/5/12)

المرفقات

مرفق 1

قائمة المشاركين في الاجتماع

قائمة المشاركين بالاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث (2022/5/12) مقر الأمانة العامة

الدولـــــة	اسم رئيس الـوفد	المسمى الوظيفي	العنـوان البريدي	التليفـــون	الفاك س	البريد الإلكتروني
المملكة الأردنية الهاشمية	وزير مفوض علي البصول	نائب المندوب الدائم		01278969000		
	د. اسماء العوالشة	مستشار اقتصادي	السفارة الأردنية	01211866666		Muhanad.g@mit.gov.Jo
	أسماء بشاف	سكرتير ثان	السفارة الأردنية	01275100009		Asmaa.bishaf@fr.gov.jo
دوله الامارات العربية المتحدة	سعادة على راشد النيادي	مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث		000971509999031		
	د.سيف الظاهري	مدير إدارة السلامة والوقاية	الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث	00971509999025		sdhaheri@ncema.gov.ae
	خالد عبيد الكعبي	نقطة الاتصال الوطنية لدولة الأمارات العربية المتحدة	الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث	00971566666699		kokaabi@ncema.gov.ae
الجمهورية التونسية	وزير مفوض/لطفي الطالبي	نائب المندوب الدائم للجمهورية التونسية				
	ضحى الشويخ	مستشارة	سفارة تونس	01099168292		d.chouikh@diplomatie.gov.tn

	الهادي السهيلي	مدير نقطة الاتصال لاطار سنداي		0021697242519		Shili.hedi2007@gmail.com
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	سعادة السفير/ حميد شبيرة	المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية				
	عفرة حميد	المندوب الوطني لأخطار الكوارث		00213661255768		Afra_hamid@yahoo.com Hamid.afra@interieun.gov.dz
	امينة عمارة	متصرف اداري رئيسي		00213658996233		Amina-omari@interius.gov.go
	حميد أمين	وزير مستشار				
	وهيبة فتوح	كاتبة الشؤون الخارجية	السفارة الجزائرية بالقاهرة			smailfenunl@gmail.com
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير /احمد علي	سفير جيبوتي بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية		01099998220		Amb_djcai@hotmail.com

gadidcheh@gmail.com		01124024593		مستشار بالمندوبية	ناصر عبد الله	
		01104504231		سكرتير اول	الدكتور صالح المقبل	المملكة العربية السعودية
rmosly@mofa.gov.sa		01119111479		الوفد الدائم	روان موصلي	
				وزير داخلية جمهورية السودان	الفريق أول شرطة حقوقي عنان حامد أحمد	جمهورية السودان
———		00249123303137		الأمين العام للمجلس القومي للدفاع المدني	عثمان عطا مصطفى	
gorashih70@gmail.com		00249911468866		مدير دائرة الطوارئ والكوارث القومية	قرشي حسين عبد القادر	
		01123333194		المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية	السفير/ محمد الياس محمد	
		01005850968		سكرتير أول في مندوبية السودان	هاجر محمد محي الدين	
glpa20220@gmail.com		0024915002797		الامانة العامة للمجلس القومي للدفاع المدني	صلاح ابراهيم محمد	
Adilawad19@gmail.com		00249919323191		استشاري الحد من مخاطر الكوارث	عادل عوض الكريم	
cairoembassy@mfe.gov.so		33377457		المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية	السفير/ لياس شيخ عمر أبو بكر	جمهورية الصومال الفيدرالية
		33377457		مستشار بالمندوبية	عبد الرحمان محمود علي	
ruagyahh@gmail.com		01122653464		سكرتير ثاني	رقية حسن عبد الله	

جمهورية العراق	حسنين حميد شاكر	سكرتير ثاني		01126562866		Hassanain_shaker2000@yahoo.com
دولة الكويت	فلاح المطيري	مستشار ونائب المندوب الدائم				
	فرح الفهد	سكرتير ثالث				
سلطنة عمان	سعادة الشيخ راشد بن احمد الشامسي	وكيل وزارة التنمية الاجتماعية		24692555		undsoffice@mosd.gov.om
	حمود بن محمد المنذري	رئيس مكتب الوزير		0096899464874		rss@mosd.gov.om
	مشعل بن عبد الله الفارسي	مدير مكتب الوكيل		0096896600800		mashal@Mosd.gov.om
	احمد بن عبد الله بن عامر الريامي	مدير مساعد قطاع الاغاثة والايواء		0096899639616		Eehamed69@Hotmail.com
دوله فلسطين	حسن ابو العيلة	رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث		00970562500005 00970562500005		chairman@ndrmc.pna.ps
	عامر جمال جردات	مدير دائرة الاستجابة		00972598933898		Ajaradad1986@gamil.com
	ثامر الطيب	مستشار اول بمندوبية فلسطين في القاهرة		01009994421		tameraltayeb@gmail.com
دوله قطر	اللواء الركن/ عبد الله محمد السويدي	مساعد مدير الامن العام				
	مبارك عبدالله المهندي	نائب امين سر مجلس الدفاع المدني	دوله قطر	0097933396999		malmohannadi@mai.gov.qa
	محمد القحطاني	نقطة الاتصال للحد من مخاطر الكوارث مجلس الدفاع المدني وزارة الداخلية	الدوحة- قطر	0097455088503		Malqahtani4@moi.gov.qa cdc@moi.gov.qa

salmohamedi@moi.gov.qa		0097477776612		وزارة الداخلية	صالح جاسم المحمدي	
				مندوب لبنان الدائم لدى جامعة الدول العربية	السفير/ علي الحلبي	جمهورية لبنان
Rihab_abe)zein@hotmail.com		01210900080	مندوبية جمهورية لبنان	نائب المندوب الدائم	المستشارة رحاب ابو زين	
				رئيس قطاع الازمات والكوارث بمجلس الوزراء المصري	اللواء الدكتور/ محمد عبد المقصود	جهوريه مصر العربية
khawad@idsc.met.eg		01001421971		نائب رئيس قطاع الازمات والكوارث بمجلس الوزراء المصري	لواء دكتور خالد تاج الدين	
aakotb@IdSC.net.eg		01004932684		باحث قطاع اداره الازمات والكوارث- مجلس الوزراء	احمد عادل السيد	
a.amir@cop27.eg		01200994705		ملحق بوزارة الخارجية	احمد امير صلاح	
		01226068726		المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية	السفير/علي محمد	دولة ليبيا
		01027317252		مستشار الشؤون القانونية	د.حسين عبد الحميد	
Mohammedalburqae77@gmail .com		00218926970971		متنبئ ارصاد جوية نقطة اتصال وطنية	محمد عبد العاطي البرقاعي	
				مستشار شؤون قانونية بالمندوبية الليبية	د. حسين عبد الحميد عبد ربه	

المملكة المغربية	محمد جريفه	رئيس قسم التحسين والتكوين والتعاون بمدري	وزارة الداخلية	+212673735101		jarfamohamed@gmail.com
	اكرام المساتي	رئيسة مصلحة التعاون وتنمية القدرات	وزارة الداخلية	00212639197664		ikrampg@yahoo.fr
	خويلي عز الدين	مدير الاغاثة والتخطيط والتنسيق والدراسات				azeddinekhojili@gmail.com
	ثوريه بنعمرو	نقطة اتصال التأهب والاستجابة بالمركز الوطني لعمليات طوارئ الصحة العامة		+212648424348		t_benamar@yahoo.com
	الهام بشيس	رئيس قسم المستعجلات الاسعافات	مدريه المستشفيات والعلاجات المتنقلة	+12165967994 00212659697994		ILHAME76B@hotmail.FR
	نبيل بنبريكة	رئيس المصلحة الاقتصاد في وزارة اعداد التراب الوطني والعمير والإسكان وسياسة المدينة		00212661351299		Nabilbunbrika.nb@gmail.com
	اسماء البقالي	إطار بمديرية الميزانية وزارة الاقتصاد والمالية		00212670627067		Armae.elbalkaly@gmail.com
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	السفير/ سيدي محمد عبد الله	المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية		01030779992		

	العالم عبد الباقي	مستشار اول بالسفارة		01019087696		
الجمهورية اليمنية	جميل عبدة سعيد	مدير عام الطوارئ البيئية – نقطة الاتصال الوطنية لاطار سينداي		00967777207287		Jamil.saeed@yahoocom
	نجوى عبد الله	مستشار بمندوبية اليمن		010165477223		nalserri@gmail.com
	أسامة أحمد علي	مدير عام مكتب وزير المياه والبيئة		00967738773377		Osama.jb2011@gmail.com

المنظمة	اسم رئيس الوفد	المسمى الوظيفي	العنوان البريدي	التليفون	الفاكس	البريد الالكتروني
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	د.جمال الدين جاب الله	مدير إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث				
17	السفيرة/ شهيرة حسن	مسؤول آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث	1 ميدان التحرير – القاهرة	01006688105		shuhryar@yahoo.com
	سكرتير ثان/ مصطفى سعدي	المنسق لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث	1 ميدان التحرير – القاهرة	00201155666698		Mustafa.saadi@las.int
	السيدة ياسمين طعيمة					
	سكرتير أول/ سعيد الشماخي					

					وزير مفوض / حسين السويدي	
					السيد/ محمد الحسيني	
Ar.loulou@yahoo.com	+963112274266	+963944334724	سوريا – دمشق ص.ب 2440	المستشار الفني للمدير العام	عبد الرحمن لولو	المركز العربي لدراسات المناطق الجافه والأراضي القاحلة "اكساد"
M_m139450@yahoo.com		01009817108		مهندس لدى المركز	محمد عبد الله زغلول	
				ايمن عام مجلس وزراء الداخلية العرب	الدكتور / محمد بن علي كومان	مجلس وزراء الداخلية العرب
Dr.kadriAli@gmail.com		01277679999		مدير المكتب العربي للتوعية الأمنية والاعلام	اللواء أسامة محمد خلف	
				مسؤول الاعلام والعلاقات بالمكتب العربي	وائل الشامي	

				للتوعية الامنية		
				خبير بالمكتب العربي للحماية المدنية وشؤون البيئة	عثمان يقين	
	+21622954348	21622954348+		مدير الشؤون العلمية	ا.د/ ضو سعد مصباح	الهيئة العربية للطاقة الذرية
mhabdrabou@aast.edu		01111106221		عميد معهد الإنتاجية والجودة ومدير مركز الحد من الخواطر	د.محمد حسين عبد ربه	الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجية و النقل البحري
ahmed.riad.ali@gmail.com		01002222517		مستشار رئيس الأكاديمية لشئون التنمية المستدامة	المهندس احمد رياض	
Dr.redavizk@gmail.com		01092499692	1 شارع الإصلاح الزراعي- مبنى الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي	خبير التنوع البيولوجي	د/رضا محمد رزق	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
Aaa-lasheen@gmail.com		01011138086		منسقة فنية وقانونية	أمل أحمد لاشين	

Acpeud.onh@gmiail.com	+213775788 +21323775779	21323775779+ +213666391562	مجمع الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء 1 ctc شارع قدور رحيم حسين – الجزائر	المدير العام	ا/ اعمر بلحاج عيسي	المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل و الكوارث الطبيعية الأخرى
Elbadawy@cedare.int	24513918	24513921	٢ ش. الحجاز مصر الجديدة	المدير الإقليمي لبرنامج موارد الأراضي	د. عمر البدوي	مركز البيئة و التنمية للإقليم العربي و أوروبا
Sadekt@un.orq	009611981510	0096170824432	رياض الصلح - بيت الأمم المتحدة- بيروت – لبنان	مسؤول شؤون الموارد المائية وتغير المناخ	طارق صادق	اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)
mohanty@un.org		01000410493		رئيس المكتب	السيد سوجيت موهانتي	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
jannan@un.org		01000410497		نائب رئيس المكتب الإقليمي	فادي جنان	
		01000410495		مسؤولة برامج إقليمية	ميرنا أبو عطا	
				مدير عام المركز	أحمد عبد الله عثمان التويجري	المعهد العربي لإنماء المدن

الشبكة العربية للبيئة والتنمية "راند"	عماد عدلي	المنسق العام	٢ (أ) مساكن مصر للتعمير ش. زهراء المعادي – القاهرة	01222130678+2	+20225162961	info@raednetwork.org
	غادة أحمدين	مدير البرامج		01001437405		
	هيثم عبد العظيم عثمان	مدير المشروعات		0225161519		Hitham_elyamany@hotmail.com
المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الاحمر	د. عبد الله محمد الهزاع	مستشار امين عام المنظمة		00966505479242		a.alhazaa@arabncnc.org

مرفق 2

كلمة جمهورية السودان – رئيس الاجتماع

.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

كلمة السيـــد وزير الداخلية في الاجتماع الوزاري الأول للمعنيين بالحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية

(١٢/٥/٢٠٢٢م - القاهرة)

مايو ٢٠٢٢م

...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين .

معالي / الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث .

السيد / رئيس مكتب الأمم المتحدة العربي للحد من مخاطر الكوارث

السادة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الحد من مخاطر الكوارث

السادة الحضور والضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي باسم حكومة السودان أن أحيي حضوركم البهي للمشاركة في فعاليات هذا الاجتماع .. ولا شك أن هذا الحضور يُعبر عن مدى إهتمامنا على المستوى الإقليمي بمدى أهمية التصدي للكوارث بكافة أنواعها والحد من أضرارها على الهياكل الأساسية والبنية التحتية وتعطيلها للخدمات.. والتأكيد على أن الكوارث والأخطار الطبيعية والصناعية أصبحت اليوم مشكلة دولية تتجاوز الحدود السياسية بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة يتأثر بعضه ببعض في ظل ظهور مهددات طبيعية وبشرية جديدة .

واسمحوا لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخص بالشكر إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث للترتيب الجيد لانعقاد هذا الاجتماع كأول فعالية للوزراء في الدول العربية المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث..وعلى جهودها المتصلة بالتصدي لمخاطر الكوارث .

الحضور الكريم:

أصبحت الكوارث في تنام مستمر كماً ونوعاً وما تخلفه من خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح الأمر الذي يلقي بأعباء إضافية على متخذي القرار على المستوى الدولي والعربي لتبني مناهج وأطر محدثة للعمل على التقليل من مخاطر الكوارث وبالتالي التقليل من تلك الخسائر حتى ينعم الإنسان بحياة هانئة وخالية من المخاطر. وقد كان لنا نحن في السودان التزام صميم وتناغم مع الجهود الدولية والإقليمية الساعية نحو الحد من مخاطر الكوارث منذ الإعلان الخاص بالحد من مخاطر الكوارث في هيوغو ٢٠٠٥م. وقد عملنا على الالتزام بهذا الإعلان وسعينا سعياً حثيثاً لتجسيد أهدافه وأولوياته من خلال مجموعة إجراءات سياسية وإدارية وتنظيمية تهدف في نهاية المطاف إلى تجسيد تلك الأهداف والأولويات في الواقع العملي في السودان.

...

الحضور الكريم:

العمل على الحد من مخاطر الكوارث في السودان قد صار أولوية وطنية تقوم بـه وزارة الداخليـة ممثلة في المجلس القومي للدفاع المدني وهو مجلس يندرج تحت لوائه كل الفاعلين والقطاعات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بصلاحيات واسعة تتضمن القدرة على تنفيذ كل ما تحتاج إليه عمليات الحد من مخاطر الكوارث من خلال القوانين التي أعدت لذلك الغرض وانتشار قوات الدفاع المدني في طول البلاد وعرضها وبتدريب مستمر على كل المهام الميدانية الخاصة بعمليات الإنقاذ و الإخلاء والإيواء أثناء الكوارث.

في إطار التواصل والتنسيق مع المنظمة الدولية للحماية المدنيـة والـدفاع المـدني لـدعم الجهـود الوطنية للحد من مخاطر الكوارث تم وضع الإستراتيجية الوطنية للحد مـن مخـاطر الكـوارث بالسـودان استناداً الأطر الدولية الخاصة بالحد مـن مخـاطر الكـوارث (الإسـتراتيجية الدوليـة للحـد مـن مخـاطر الكوارث ، الإستراتيجية العربية للحد مـن مخـاطر الكـوارث والاتفاقيـة الإفريقيـة للحـد مـن مخـاطر الكوارث ، إعلان هيوغو ٢٠٠٥م وإعلان سينداي ٢٠١٥م).. الهـدف منهـا تقـديم أطـر موجهـات لتقويـة آليات الاستجابة لمواجهة الطوارئ والكوارث التي ربما تصيب السودان مع التأكيد على تنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة المعنية والشـركاء لتمكيـنهم مـن الاسـتعداد والاسـتجابة لإدارة الكارثـة وفقـاً للمعايير والموجهات الدولية في هذا المجـال .. وتقـدم الإسـتراتيجية الوطنيـة إطـار عمـل اسـتراتيجي لتوجيه التنمية ولتنفيذ مقاربات ومبادرات وخطـط وبـرامج جديـدة تلائـم الاحتياجـات الواقعيـة والمتطلبات الفعلية وذلك من اجل الحد من مخاطر الكوارث .

وفي إطار تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتعزيز الإنذار المبكر فقد تم توقيـع مـذكرة تفاهم بين المجلس القومي للدفاع المدني السوداني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي من أهم مخرجاته العمل على رصد وتقييم المخاطر في السودان ..كما شرع السودان في تنفيذ مشروع منظومة الإنذار المبكر متعدد الأخطار الذي سوف يسهم بشكل فعال في الحد من مخاطر الكوارث فضلاً عـن وجـود هيئـة الأرصـاد الجوية وما تبذله من مجهودات بنشر المعلومات حول الأحوال المناخية وتنزيلها عبر الإعـلام للمسـتفيدين في كل أنحاء السودان لا سيما في أوقات الخريف حيث تهدد السودان أخطار الفيضـان بصـورة مسـتمرة في نهر النيل وروافده المختلفة إضافة إلى مشكلات الصرف السطحي والتي تداهم الكثير من المـواطنين الـذين يقطنون في أماكن الهشاشة ويتعرضون لخطر السيول التي تجلبها الأمطار الغزيرة.

...

الحضور الكريم:

يتطلب الحد من مخاطر الكوارث في العالم العربي منا العمل الجاد من خلال التعاون المشترك بين دول المنطقة في عمليات التدريب والتأهيل للقوة البشرية ، وتوفير المعينات الحديثة للتصدي للمخاطر ، وإنشاء إستراتيجيات وطنية وتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وتبني المنظمات الدولية والإقليمية لمشروعات الحد من مخاطر الكوارث في دول المنطقة ودعمها لتعزيز قدراتها في التصدي للكوارث .

ختاماً أرجو أن أنقل لكم تمنيات السودان حكومة وشعباً لنجاح هذا الاجتماع والذي سيكون داعماً لتعزيز الجهود الوطنية في التصدي للكوارث الطبيعية حتى تتمتع جميع الشعوب العربية بالمرونة والقدرة الكافية في عمليات التصدي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

مرفق 3

كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية

كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

في الاجتماع العربي الاول لوزراء الحد من مخاطر الكوارث

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والمنظمات الدولية

السيدات والسادة

تحية طيبة

ان جامعة الدول العربية ودولها الاعضاء تعطي اولوية كبيرة للحد من مخاطر الكوارث من خلال تنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث التي اقرتها القمة العربية؛ والعمل على توفير الامكانيات الضرورية لمجابهة الكوارث عندما تقع – لسامح الله في احدى الدول العربية.

انه سيم وضع الية عربية جماعية للتضامن والتعاون عند حدوث الكوارث في الدول العربية خاصة وان الدول العربية أصبح لها باع طويل في هذا المجال على مستوى المراحل التاريخية الممتدة حيث كانت الدول العربية لها مساهمات قيمة وقوية في تقديم المساعدات الماطية والمالية للدول المتضررة من الكوارث سواء كانت داخل الاقليم العربي او خارجه.

ان هذا الاجتماع الوزاري الاول بداية حقيقية لتنفيذ الخطة العربية للحد من الكوارث التي اقرتها القمة العربية ؛ وان القادة العرب يولون اهمية كبيرة لهذا الموضوع ؛ مما يتوجب علينا الاسراع بتنفيذ هذه الخطة للحد من مخاطر الكوارث ومجابهة التحديات.

وسيناقش هذا الاجتماع عددا من البنود المهمة تخص رصد الكوارث الطبيعية ؛ ومتابعة بنود الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ؛ والتحضير للمنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث وتحديد خطط طوارئ عربية واقليمية للحد من مخاطر الكوارث.

ان هذا الاجتماع يعقد في ظل تداعيات كبيرة تواجهها المنطقة العربية من تغييرات مناخية وبيئية وكوارث خطيرة اسهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التصحر وحرائق الغابات وندرة المياه وغيرها من المتغيرات الطبيعية ؛ بالإضافة الى الكوارث من صنع الانسان مثل النزاعات المسلحة والتي اثرت في اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا ؛ حيث ان المنطقة العربية تعتبر من اكثر المناطق تضررا بسبب هذه المتغيرات.

مرفق 4

كلمة رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث

الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث

الجلسة الافتتاحية

كلمة رئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية

سعادة رئيس وفد الجمهورية التونسية ورئيس الجلسات الثالثة والرابعة لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث الموقر،

سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية الموقر،

أصحاب السعادة ومعالي الوزراء رؤساء الوفود العربية المحترمين

السيدات والسادة

إنه ليشرفني أن أكون حاضراً معكم اليوم في هذا الاجتماع الوزاري الهام الذي يمثل الاجتماع الوزاري العربي الاول للحد من مخاطر الكوارث تحت رعاية جامعة الدول العربية الموقرة.

منذ إنشائه في عام 2007 في القاهرة، يقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية الدعم الفني والتوجيه للدول العربية الـ 22 المعترف بها من قبل جامعة الدول العربية لتنفيذ إطار عمل هيوغو حتى العام 2014 ومن ثم تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. وكما تعلمون، فقد تم اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المنعقد في سنداي / اليابان في مارس/آذار 2015. ومن خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 69/283 أو إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، طالبت الدول الأعضاء "مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث *على وجه الخصوص، إلى دعم تنفيذ ومتابعة ومراجعة الإطار من خلال: إعداد تقارير استعراض دورية للتقدم المحرز، [...] حسب الاقتضاء، وفي الوقت المناسب، إلى جانب عملية المتابعة لدى الأمم المتحدة*". (الفقرة 48ج).

أصحاب السعادة،

سعياً لتيسير التنفيذ في المنطقة العربية، عمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية على إعداد وتطوير الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 التي تم اعتمادها والمصادقة عليها في القمة العربية المنعقدة في المملكة العربية السعودية في ابريل/نيسان 2018. كما دعم المكتب إعداد وتطوير برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وخطة العمل ذات الأولوية 2018-2020 وخطة العمل ذات الأولوية 2021-2024، واللتان تم اعتمادهما من قبل الدول العربية خلال المنتدى العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث الذي استضافته الجمهورية التونسية في أكتوبر/تشرين الأول 2018، والمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث الذي استضافته المملكة المغربية في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على التوالي.

فضلاً عن ذلك، دعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث جامعة الدول العربية في إنشاء آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بحيث تكون عضويتها من نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي

في المنطقة. كما تم تنظيم كلا من الاجتماع الأول للآلية في يناير/كانون الثاني 2018 والاجتماع الاستثنائي للآلية في سبتمبر/أيلول 2018 في تونس تحضيراً للمنتدى العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث بشكل مشترك ما بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية.

واستمر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية في تقديم الدعم الفني إلى الدول العربية؛ هذا الدعم الذي نتج عنه تطوير وتحديث 12 قاعدة بيانات وطنية للخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث و13 استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث و14 منتدى وطني للحد من مخاطر الكوارث والذي هو عبارة عن آلية وطنية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة للحد من مخاطر الكوارث.

ودعماً لتنفيذ إطار سنداي على المستوى المحلي في المنطقة، قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية، من خلال حملته لجعل المدن قادرة على الصمود، بدعم 215 مدينة للانضمام للحملة ما بين 2010 و2020 وقام مؤخراً بدعم 55 مدينة للانضمام لبرنامج جعل المدن قادرة على الصمود 2030 لتستفيد المدن من الدعم المقدم لتقييم قدرتها على الصمود أمام مخاطر الكوارث على المستوى المحلي وبالتالي، تطوير خطط عملها المحلية لتعزيز قدرتها على الصمود.

السيدات والسادة،

بصفته الوصي على إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي يدعو إلى اعتماد نهج إشراك المجتمع بأكمله في تنفيذه، ينظم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث اجتماعات الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث مرتين في السنة بحيث يجمع نقاط الاتصال الوطنية العربي لإطار سنداي، والمجموعات العربية لأصحاب المصلحة للحد من مخاطر الكوارث، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وتهدف هذه الشراكة إلى مراجعة التقدم المحرز من قبل الدول العربية في تنفيذ أولويات وغايات إطار سنداي، وتحري ومناقشة الفجوات والتحديات والحلول الممكنة لتسريع التنفيذ على كل المستويات، بضمنها تشجيع تماسك وانسجام الجهود والسياسات مع اتفاق باريس وأجندة 2030 للتنمية المستدامة. ويتم رفع نتائج هذه الاجتماعات إلى المنتديات الإقليمية والعالمية للحد من مخاطر الكوارث.

وفي الوقت الحالي، يقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتنسيق عملية استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والتي سينتج عنها إعلان سياسي سيتم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها رفيع المستوى المزمع عقده يومي 18 و19 مايو/أيار 2023 في نيويورك. وتقوم عملية استعراض منتصف المدة لإطار سنداي على إجراء مشاورات متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. كما سيكون هناك ثلاث جلسات عامة حول استعراض منتصف المدة لإطار سنداي خلال الجلسة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وستعقد يومي 26 و27 مايو/أيار 2022 في بالي، اندونيسيا.

وهنا، أود أن انتهز هذه الفرصة لدعوتكم إلى المنتدى العالمي في بالي والذي سيعقد من 23 إلى 28 مايو/أيار 2022 وأشجعكم بشدة عل ى المشاركة فيه، حيث أن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث سينظم كذلك الاجتماع السابع للشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال اليومين التحضيريين للمنتدى العالمي في 23 و24 مايو/أيار 2022.

وبالنهاية، أود التأكيد على أن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على أتم الاستعداد على الدوام لتقديم الدعم اللازم للدول العربية للدفع قدماً بقدراتها وجهودها الرامية للحد من مخاطر الكوارث لضمان حماية الأرواح وسبل العيش وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام مخاطر الكوارث؛ وهذا هو صلب ما يدعو إليه إطار سنداي.

وشكراً جزيلاً لكم

مرفق 5

كلمة دولة الامارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة ،، السيدات والسادة الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أشارك معكم اليوم في الاجتماع الوزاري الأول للحد من مخاطر الكوارث، والذي يعد فرصة لتعزيز سبل التعاون وخلق حوار بناء حول قضايا الحد من مخاطر الكوارث وتبادل الخبرات واستعراض التحديات والفرص المتاحة المعنية بمنظومة الطوارئ والأزمات والكوارث. مثمنين الدور الفعال الذي تلعبه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واهتمامها في تنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، ويأتي ذلك تماشياً مع أهدافها ودورها كمنظمة عربية إقليمية تساهم في تنفيذ الأطر الإقليمية والدولية بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

أصحاب المعالي والسعادة،،

تبنت دولة الامارات العربية المتحدة الأطر والاستراتيجيات الدولية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والحد من مخاطرها، وذلك إيمانا منها بمشاركة ودعم جهود المجتمع الدولي في الحد من الكوارث والأزمات وما تخلفه من آثار وتبعات تحد من جهود التنمية البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر بشرية تصل لمئات الملايين من الأشخاص حسب التقارير والإحصائيات الدولية.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المستهدفات في مجال الطوارئ والأزمات والتي عززت من مكانتها إقليميا ودوليا لتكون نموذجاً عالمياً، ومن أبرزها التجربة الإماراتية في إدارة جائحة كوفيد-تسعة عشر التي عصفت بالعالم.

كما اتبعت دولة الإمارات الأطر والاستراتيجيات الدولية التي وضعت العديد من أولويات العمل والأهداف الاستراتيجية المتخصصة للحد من الكوارث والأزمات وما تخلفه من آثار ويتم تنفيذها من خلال خطط زمنية محددة. بالإضافة إلى أن الدولة بذلت جهودا ملموسة على المستويين الوطني والمحلي للعمل لتحقيق هذه الأولويات والأهداف المخططة والمرسوم لها في هذه الأطر، وبما يتوافق مع سياسات واستراتيجيات الدولة وتطلعاتها التنموية ورؤاها الاستراتيجية وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة.

ومن أهم هذه الأولويات ، العمل على وضع منظومة حوكمة وطنية محكمة تضمن إشراك كافة الجهات ذات المصلحة بكافة مستوياتها الوطنية والمحلية بأدوار ومسؤوليات واضحة، وبناء على سجل وطني للمخاطر والتهديدات الطبيعية والناتجة من الأنشطة البشرية والتقنية ، معتمدة على قواعد بيانات ونظم جغرافية ونماذج عددية متعددة المصادر والتقنيات، وقد تبلورت هذه المنظومة في استراتيجية وطنية موحدة محققة رؤية الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث "دولة آمنة وقادرة على الصمود".

وتتسم دولة الامارات بتركيبة سكانية متفردة ومميزة، وتنعم بتناغم وتوافق المجتمع بتوجهات الحكومة الرشيدة والتي تولي إهتمام عالي لتضمين هذا المجتمع كأحد أهم الشركاء في إدارة والحد من تداعيات الطوارئ والأزمات والكوارث، بمنهجية استبقاية مبنية على غرس ثقافة مجتمعية عالية وواعية، تدرك دورها في حال وقوع اية اخطار. كما تقوم الدولة بمراعاة كافة الثقافات واللغات لدى المجتمع ومخاطبته بما يتناسب مع هذه المعطيات.

كما بادرت دولة الامارات بتأسيس مجلس الامارات للتوازن بين الجنسين في عام 2015 حيث يهدف المجلس لتحسين بيئة العمل من خلال ضمان إعطاء المرأة فرص متساوية في كافة قطاعات الدولة، ومن أهم هذه القطاعات منظومة إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، والذي رسخت المرأة من خلاله بكفائتها وجدارتها في الحد من الكوارث والأزمات وما تخلفه من آثار. يأتي ذلك ايماناً بالدور المحوري الذي توليه الدولة لدور المرأة وضمن التزامها بأهداف تعزز التوازن بين كافة الفئات.

لقد حققت الامارات إنجازات نوعية في مجال التنمية المستدامة ويأتي ذلك ضمن شراكات دولية وطيدة تهدف لتمكين المجتمعات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان استمراريتها للأجيال القادمة.

كما تؤكد دولة الامارات على التزامها بالعمل المناخي، حيث قامت الدولة بإدراج التصدي لهذه الظاهرة كأحد أهدافها الرئيسية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة. ويتم تحقيق هذه الاهداف ضمن حزمة من الخطط والاستراتيجيات التي تهدف لبناء الوعي المجتمعي لهذه التغيرات المناخية، والحد منها والتكيف معها. كما تقوم الدولة بزيادة نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة، وتعزيز المرونة المناخية في القطاعات الرئيسية كالطاقة والبنية التحتية والصحة والبيئة. كما تسعى الدولة لتكييف المدن مع تغير المناخ وإدارة الكوارث.

وتقوم الدولة على رسم هذا المستقبل ضمن خطط استراتيجية واضحة أساسها المعرفة وتستند على معطيات وبيانات ومستهدفات دقيقة لأهداف أسمى كالقضاء على الجوع ومكافحة الفقر وتوفير الصحة والسلامة ورفع جاهزية البنى التحتية لمواجهة الكوارث الطبيعية.
ما تقوم به المنظومة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات في الدولة هو بهدف خفض الوفيات وأعداد المتضررين، بالإضافة إلى خفض الخسائر الاقتصادية و خفض مدة انقطاع الخدمة ، وكذلك رفع جاهزية الدولة وتنافسيتها.

كما تضمنت الاستراتيجية مؤشرات يتم فيها قياس منظومة الإنذار المبكر ودورها الفعال في تحقيق الاستباقية والحد من مخاطر الكوارث. وإنشاء قواعد بيانات للمخاطر والإمكانيات البشرية والفنية والمادية المتاحة ، مع التأكيد على استمرارية التنسيق بين مختلف الجهات المحلية والوطنية لضمان فاعلية الاستراتيجية وقياس مدى مواءمة الاستراتيجيات المحلية مع المستوى الوطني.

ساهم التوافق والتكامل بين الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر والاستراتيجيات الأخرى ذات العلاقة ومنها الحد من التغير المناخي والأمن الغذائي والمائي ، بجانب الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية البشرية والمجتمعية في تحقيق غايات إطار عام سنداي معززة صدارة وتنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من المؤشرات القارية والدولية.

أظهرت وقدمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة دروسا وعبرا في الاستعداد والجاهزية والمرونة المؤسسية والخُلق الإنساني الفريد خلال تعاملها مع جائحة كوفيد- تسعة عشر، حيث أمنت شعبها وكافة المقيمين على أرضها وضمنت لهم توفر الغذاء والدواء والرعاية الصحية ، وقامت أيضاً وبالتزامن بمد يد العون والمساعدة لكافة شعوب الأرض حاملة ومطبقة أسمى معاني التسامح والإنسانية متجاهلة أي من الخلافات السياسية أو الفروقات القومية والطائفية والمذهبية.

ووفق آخر الأرقام والإحصائيات الصادرة من وزارة الخارجية والتعاون الدولي بشأن جهود الدولة في مكافحة كوفيد-19، تم تقديم المساعدات الإماراتية لـ136 دولة، وتم تنفيذ 202 رحلة دولية لتقديم مساعدات طبية ومن بينها 2,250 طن من المواد الطبية ، بالإضافة إلى تقديم 10 ملايين دولار مساعدات عينية لمنظمة الصحة العالمية. وبلغت نسبة الاستجابة الدولية التي تم إرسالها من الإمارات إلى الدول المتأثرة 80%.

وفي سياق التميز واصلت دولة الإمارات تفوق حكومتها ومدنها في منظومة الطوارئ والأزمات في الاستعداد والجاهزية وذلك حين فازت مدينة دبي بجائزة "المدينة النموذجية في مجال المرونة والذكاء والاستدامة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لعام 2021.

ويعد التصنيف العالمي كواحدة من ضمن المدن النموذجية ال (56) المعترف بها من أصل (4357) مدينة شاركت للحصول على التصنيف. بجانب كونها أول مدينة نموذجية على مستوى العالم في مجال المرونة والذكاء والاستدامة.

أود أن أشير إلى أن التجربة الإماراتية في إدارة المنظومة الوطنية للطوارئ والأزمات تتسم بالتوافق والتناغم في كيفية وضع الخطط والاستراتيجيات الاستباقية والتي من شأنها تعزيز الحماية والأمان لمجتمع دولة الإمارات بكافة أطيافه ومكوناته ، بجانب الحفاظ على مكتسبات الدولة ومنجزاتها لكافة القطاعات والمجالات.

أصحاب المعالي والسعادة ،
السيدات والسادة الكرام ،

في نهاية كلمتنا لا يسعنا إلا أن نهديكم مرة أخرى أطيب تحيات شعبنا وقيادتنا الرشيدة متمنيين لاجتماعكم الأول كل النجاح والتوفيق في تحقيق طموحات وتطلعات شعوبنا العربية للوصول إلى مستقبل واعد وأوطان آمنه مزدهرة تنعم بالاستقرار والرفاهية والتنمية المستدامة.
وشكراً لكم...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرفق 6

كلمة جمهورية مصر العربية

بيان جمهورية مصر العربية

الإجتماع الوزاري العربي الأول للوزراء المعنيين بالحدّ من مخاطر الكوارث

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الخميس ١٢ مايو ٢٠٢٢

السيد الوزير / رئيس وفد الجمهورية التونسية الشقيقة – رئيس الدورة الثالثة والرابعة لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

السيدة السفيرة / شهيرة وهبي – رئيس آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

السادة الوزراء والسادة نقاط الإتصال الوطنية للحدّ من مخاطر الكوارث

السادة الحضور الكرام ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سروري المشاركة في هذا الإجتماع الهام والذي يُعد منصة للحوار العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية هذا الصرح العريق الذي يلعب دورًا رياديًا في تعزيز إدراج إجراءات الحدّ من مخاطر الكوارث في السياسات الخاصة بالتنمية المستدامة والتكيُّف مع التغيرات المناخية وآليات التنسيق المعنية بالإدارة البيئية وإدارة الكوارث على المستوى العربي لبلورة نهج إستراتيجي للحفاظ على مكاسب التنمية العربية المستدامة في مواجهة الكوارث وتحدياتها.

وقد حرصت مصر على تبني نهج علمي للحد من مخاطر الكوارث بهدف حماية شعبها واقتصادها من خلال إنشاء الإطار المؤسسي الوطني للحدّ من مخاطر الكوارث "اللجنة القومية لإدارة

الأزمات والكوارث والحدّ من المخاطر" والتي تمثل المنتدى الوطني للحدّ من مخاطر الكوارث وتضم ممثلين عن كافة الوزارات والمحافظات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز آليات التنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية وجهود المجتمع المدني في مواجهة الكوارث وتداعياتها.

كما قام قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء بصفته الأمانة الفنية للجنة القومية بدور في عملية التخطيط والاستعداد لإدارة المخاطر من خلال إعداد مجموعة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، وبمشاركة نخبة من العلماء والخبراء المتخصصين لتقديم الدعم العلمي والفني، وتتضمن الخطط القومية المتخصصة أداوراً لكافة الجهات المعنية بمواجهة الأزمات والكوارث في مراحلها المختلفة، وهي على سبيل المثال "الزلازل"، الأمطار الغزيرة والسيول، التكيُّف مع التغيرات المناخية، الاستراتيجية الوطنية لحماية السواحل المصرية الشمالية من مخاطر موجات التسونامي، الحرائق الكبرى، رفع الوعي المجتمعي في مواجهة مخاطر الكوارث، استراتيجية التدريب وبناء القدرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث".

كما حرص القطاع على متابعة جهود السلطات المحلية للاستعداد والجاهزية من خلال قيام المحافظات بإعداد خططها المحلية إستنادًا على هذه الخطط القومية متضمنة خريطة للمخاطر المحتملة التي تتعرض لها كل محافظة، ومن ثم إعداد مجموعة من الأدلة التي تتضمن الإجراءات التنفيذية للجهات المعنية بالمشاركة ومواجهة الكوارث.

وقد قامت مصر بتطوير إستراتيجيتها الوطنية للحدّ من مخاطر الكوارث منذ عام ٢٠٠٨ تلبية لتنفيذ متطلبات إطار عمل "هيوجو"، ثم تحديثها عام ٢٠١٧ تماشيًا مع إطار عمل "سينداي" للحدّ من مخاطر الكوارث، وجاء التحديث الأخير للاستراتيجية خلال العام الحالي ٢٠٢٢ لتراعى المخاطر المتعددة، والعمل على إدماج المخاطر البيولوجية والتغيرات المناخية في سياسات وخطط الحدّ من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني.

أصحاب السعادة -

كما شاركت جمهورية مصر العربية بشكل متميز في برنامج جعل المدن قادرة على الصمود MCR 2030 وذلك منذ أن أطلق مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث الحملة العالمية للحدّ من مخاطر الكوارث تحت عنوان "مدينتي مستعدة: تمكين المدن من مجابهة خطر الكوارث"، وتم تقديم نماذج مصرية متميزة للمدن المستعدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أبرزها شرم الشيخ والإسماعيلية والأقصر، وتستعد مدينة شرم الشيخ حاليًا لأن تكون مركزًا للمرونة كخطوة متقدمة في مراحل تنفيذ برنامج جعل المدن قادرة على الصمود، كما تأتي هذه الخطوة أيضا في إطار استضافة مدينة شرم الشيخ لقمة المناخ COP27 في نوفمبر القادم.

وإننا إذ نرى في مؤتمر المناخ COP27 فرصة جيدة لتعزيز التعاون، وتكثيف العمل على دمج التكيف مع تغير المناخ في سياسات وخطط التنمية وبرامج وخطط الحد من مخاطر الكوارث، واستثمار الزخم المتزايد للتكيف المتكامل مع تغير المناخ مع التخطيط للحد من مخاطر الكوارث على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وهو ما سينعكس بالضرورة على مسيرة التقدُّم المُحرز في مجال

تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، خاصة وأن إجراء استعراض منتصف المدة لتقييم هذا التقدم في تنفيذ إطار سينداي سيتم العام القادم ٢٠٢٣، والتي تركز على دمج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات، ويتزامن ذلك مع عمليات تقييم ومراجعة عالمية لمستوى التقدم في تنفيذ أطر عمل دولية أخرى تشمل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس للتغيرات المناخية.

وقد حرصت مصر على تقديم تقاريرها الدورية سنوياً في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة للمشاركة المنتظمة بالتسجيل على نظام رصد إطار سينداي بشكل سنوي اعتبارًا من عام ٢٠١٨، هذا بالإضافة لتقارير التقدم المحرز في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وذلك خلال المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في دوراته السابقة، وتقوم حاليا بإعداد تقريرها الوطني الطوعي حول التقدُّم المُحرز في مجال الحد من مخاطر الكوارث في إطار الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، حيث يعتمد التقرير الوطني المصري على مدخلات مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني (المؤسسات الحكومية – منظمات المجتمع المدني – مؤسسات القطاع الخاص – المؤسسات الأكاديمية والعلمية والبحثية)، ويقدم التقرير عناصر التقدُّم المُحرز تماشيا مع أولويات إطار سينداي والسعي نحو تحقيق مستهدفاته من خلال إبراز الجهود الوطنية عبر مجموعة من المحاور تشمل: الإطار المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث في مصر، تطوير آليات الإنذار المبكر في مجال الحد من المخاطر، إعداد وتطوير الاستراتيجيات والخطط الوطنية، إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات وخطط

التنمية المستدامة والمشروعات التنموية للدولة، بناء القدرات ورفع الوعي المجتمعي والتطوير التكنولوجي.

والحقيقة أن ما يدعو إلى الفخر أنه رغم تداعيات جائحة كوفيد-١٩ ، والأزمات الاقتصادية التي تواجهها دول العالم، إلا أن الدولة المصرية قد أولت اهتماماً كبيراً بالاستثمار في المشروعات القومية والتنموية في شتى القطاعات، وتتمثل أبرز المشروعات القومية التنموية التي أسهمت – بشكل متميز – في الحد من مخاطر الكوارث:

- مشروع تطوير المناطق العشوائية "المسكن غير الآمن": من خلال تنفيذ عدد (٥٥) مشروع لتطوير العشوائيات على مستوى الدولة بنحو ٢٥٠ ألف وحدة سكنية جديدة، وإعادة تأهيل وتطوير وبناء وحدات سكنية جديدة بمناطق جديدة آمنة بديلة عن المناطق غير الآمنة المُعرضة لمخاطر "الانهيارات الصخرية، والسيول، والأراضي المنخفضة"، وقد تم الإعلان عن الانتهاء تمامًا من ظاهرة المناطق العشوائية الخطرة، بكل تصنيفات الخطورة التي أقرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

- المشروع القومي للطرق: الاستثمار في إنشاء شبكة من الطرق على مستوى الدولة تُقدر أطوالها بحوالي ٧٠٠٠ كم طرق جديدة، وتطوير ورفع كفاءة ١٠٠٠٠ كم طرق رئيسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة الطرق المحلية داخل المحافظات بإجمالي ٢٥٠٠٠ كم، وقد ساهمت هذه المشروعات في تقليل حوادث الطرق وانعكس على ترتيب مصر العالمي في مؤشر جودة الطرق وارْتِقَاء مِصْر

بالتَّصْنِيف العالمي لِجَوْدَة الطُرُق ٨٥ مركزًا لتقفزَ مِن الـــمركز ١١٣ إلى الـــمركز ٢٨ ، وذلك وفقاً لتقارير التنافسية العالمية.

- مشـــروعات الحماية من أخطار الســـيول: والتي توفر الحماية للمواطنين، والمدن والطرق وخطوط الاتصالات والغاز والمياه والكهرباء وكذلك حصاد مياه السيول والأمطار للاستفادة منها كمورد إضـــافي في ظل محدودية الموارد المائية المتاحة، حيث تم الانتهاء من تنفيذ أكثر من (١٠٠٠) مُنشأ للحماية من أخطار السيول تشمل سدود وحواجز وبحيرات صناعية وأحواض تهدئة وخزانات أرضية.

- مشروع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة": والذي يستهدف تنفيذ أنشطة المبادرة في (٢٠) محافظة، في عدد (١٧٥) مركزا، ونحو (٤٥٨٤) قرية، لخدمة ما يزيد على ٥٨ مليون مواطن مصـــري كمرحلة أولى، وتتضـــمن محاور عمل المبادرة وتوفير ســـكن آمن من خلال رفع كفاءة المنازل، وبناء مجمعات ســـكنية في القرى الأكثر احتياجًا، وتوفير المياه النظيفة، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتدخلات اجتماعية تستهدف بناء قدرات الفئات الأكثر هشاشة (الطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن)، وتدخلات بيئية تستهدف جمع مخلفات القمامة وإعادة تدويرها.

- المبادرات الرئاســـية في قطاع الصـــحة: حيث تعمل الكوارث وتغير المناخ والأوبئة والأمراض المزمنة بالضـــغط على الأنظمة الصـــحية وبالتالي ترتبط كفاءة القطاع الصـــحي والحدّ من

مخاطر الكوارث، ومن بين أبرز تلك المبادرات (مبادرة ١٠٠ مليون صحة – مبادرة الكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزُّم لطلاب المدارس – مبادرة القضاء على فيروس C والكشف عن الأمراض غير السارية – مبادرة علاج مليون إفريقي من فيروس C).

السادة الحضور الكرام

إن مصر تُقدِّر وتُثمِّن الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية، والأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية لصياغة رؤية مشتركة في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث، وتُعبِّر عن التزامها الدائم نحو دعم أية جهود مشتركة بين الدول الأعضاء في مجال الحدّ من المخاطر.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مرفق 7

كلمة سلطنة عمان

كلمة سلطنة عمان

في الاجتماع العربي الاول لوزراء الحد من مخاطر الكوارث

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى إله وصحبة وسلم

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والمنظمات الدولية

السيدات والسادة

تحية طيبة

إن سلطنة عمان قد تعاملت ومازالت مع كافة الكوارث الطبيعية واخرها كانت جائحة كورونا والاعصار المداري شاهين وذلك من خلال منظومة متكاملة باسم اللجنة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ وقد نجحت السلطنة في الحفاظ على حياة الأرواح البشرية وتقنين الاثار الاقتصادية الناجمة عنها، ومن منطلق حرص مولاي السلطان هيثم بن طارق الى تطوير تلك المنظومة فقد وجه بإنشاء صندوق وطني للطوارئ وكذلك دعم وتطوير منظومة الإنذار المبكر للح من أثار الانواء المناخية.

ومن منطلق حرص جامعة الدول العربية والذي يترجم حضوركم اليوم لتوحيد الجهود التكاملية العربية في كل ما يحد من مخاطر الكوارث.

فأننا سلطنة عمان مستعدون لوضع خبراتها لتطوير تلك الاعمال

سائلين الله حيث قدرته ان يكلل جهودكم بالنجاح والتوفيق والسلام عليكم

مرفق 8

كلمة دولة قطر

بيان دولة قطر

يلقيها اللواء الركن/عبدالله محمد السويدي
مساعد مدير الأمن العام
وزارة الداخلية – دولة قطر

ممثل دولة قطر

في اجتماع الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث
١٢ مايو ٢٠٢٢م
القاهرة جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة – السيدات والسادة.

يطيب لي باسم دولة قطر أن أتقدم بالشكر لجامعة الدول العربية وحكومة جمهورية مصر العربية على تنظيمها واستضافتها الاجتماع الوزاري الأول للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية.

ونود هنا ان نشيد بالتزام الدول العربية لتنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث وسعيها نحو تعزيز التعاون في هذا المجال.

ونؤكد على حرص دولة قطر على مواصلة العمل لتحقيق اهداف وغايات إطار سِنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠، والاستمرار في تعزيز وتطوير السياسات العربية للحد من مخاطر الكوارث والاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وما يمكن ان تسببه من اثار سلبية على التنمية.

الحضور الكريم

تولي دولة قطر اهتماماً خاصاً بتطوير مجتمعات قادرة على الصمود والمرونة والحد من مخاطر الكوارث فأتت رؤية قطر ٢٠٣٠، انسجاماً مع الدور الريادي الدولي لدولة قطر في تنفيذ التزاماتها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتطبيق سياسات الحد من مخاطر الكوارث مما نتج عنه تقدماً كبيراً في تنفيذ أعمال التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ.

لقد عملت دولة قطر على تحديث هياكلها التنظيمية لإدارة المخاطر الوطنية. فشملت تلك التدابير تأسيس مجلس الدفاع المدني، الذي يعمل على بناء ثقافة الاستعداد والاستثمار في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرة الدولة على إدارة التعافي من الكوارث، وتوفير قدر أكبر من المرونة والصمود لمواجهة الكوارث.

كما قامت الدولة أيضاً بوضع إطار عام لإدارة الكوارث، وإجراء تقويم شامل للمخاطر الوطنية، وتطوير البنية التحتية، وإعداد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، وعززت العمل الوطني والجهود المشتركة بين كافة الجهات المعنية في الدولة، لتنفيذ استراتيجيات العمل للحد من مخاطر الكوارث.

وتولي الدولة اهتماماً كبيراً لبناء القدرات في مجال إدارة الكوارث، حيث ينظم الهلال الأحمر القطري المخيم السنوي للتدريب على إدارة الكوارث تحت إشراف مجلس الدفاع المدني، تحت شعار "التأهب الفعال لتحقيق استجابة أفضل"، ويسعى هذا التدريب الميداني إلى توعية فئات المجتمع بمخاطر الكوارث وكيفية مواجهتها، ومن خلال نسخه الثمانية الماضية نجح المخيم في تخريج أكثر من ٢,٠٠٠ شخص من الكوادر المدربة والمؤهلة.

وكذلك قامت الدولة بإنشاء وزارة خاصة للبيئة والتغير المناخي، بحيث تركز على معالجة القضايا ذات الأهمية البيئية والحرص على اعتماد ممارسات

مستدامة ومراعية للمناخ في القطاعات كافة والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي على الوجه الأمثل، حيث حددت أهدافاً طموحة لتعزيز الاستدامة، ومنها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ مقابل الوضع الاعتيادي بحلول عام ٢٠٣٠م.

كما تلتزم دولة قطر التزاماً راسخاً بالحد من الاحتباس الحراري والتصدي لتغير المناخ، وتتجه قطر وبشكل قوي إلى الحلول الصديقة للبيئة من تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في الطاقة الشمسية، والتوجه إلى نظام النقل العام الكهربائي، والتحول إلى المباني الخضراء وتستمر الدولة في مشاريع التحول إلى الأبنية الخضراء، حيث احتلت دولة قطر المرتبة الثانية من حيث عدد المباني الخضراء والصديقة للبيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتوسع في الحلول الطبيعية مثل مشروع المليون شجرة، كما تم إنشاء مركز معالجة النفايات الصلبة المنزلية وهو أول مرفق متكامل لمعالجة النفايات الصلبة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق تلتزم دولة قطر بتنظيم أول بطولة لكأس العالم لكرة القدم تكون خالية من الكربون من خلال استخدام مجموعة من الابتكارات الصديقة للبيئة، وترك إرثاً وخبرة عملية تحفز الاستدامة البيئية على مستوى قطر والمنطقة والعالم.

وعلى الصعيد الدولي، قدمت دولة قطر مؤخرا مساهمات متعددة بإجمالي (٢٠) مليون دولار أمريكي لدعم شبكة مختبرات تسريع أهداف التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لدعم المجتمعات والبلدان في رحلاتها إلى الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم دولة قطر الجهود الدولية لتعزيز الاستدامة من خلال المشاريع التي تقدم المساعدة للجهات الأكثر تضرراً من تغير المناخ، حيث أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى عن مساهمة دولة قطر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نموا للتعامل مع تغير المناخ والتحديات البيئية.

السيدات والسادة الحضور

تعمل دولة قطر على تطوير الاستثمار في مشاريع تتبنى الحد من مخاطر الكوارث وتتسم بالشمولية والمرونة، فقامت دولة قطر مؤخرا باستضافة المشاورة العالمية بشأن مبادئ البنية التحتية المرنة القادرة على الصمود بشكل أفضل بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وختاماً إن دولة قطر تدعم أي جهود من شأنها ضمان نجاح مثل هذه الاجتماعات وتحقيق التنمية والازدهار للبشرية. ونكرر شكرنا لحكومة

جمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية على تنظيم هذا الاجتماع الوزاري الأول للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية، كما أشكر كافة الحضور على تواجدهم في هذا التجمع العربي ونتطلع الى العمل معاً على مخرجات هذا الاجتماع لإحراز تقدم مستمر نحو التميز والريادة في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اللواء الركن/عبدالله محمد السويدي

مرفق 9

كلمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

مداخلة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في الاجتماع الوزاري العربي الأول للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث المنعقد يوم 12/ 5 /2022 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

السيد ممثل الأمين العام

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

أولا اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الخالص لجامعة الدول العربية و لكل الطاقم الذي سهر على تنظيم الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث و كذا هذا الاجتماع الوزاري العربي الأول للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث

كما يشرفني أن أشارك معكم اليوم لتقاسم خبرة بلادي في الحد من مخاطر الكوارث

و بحكم موقع العالم العربي الجغرافي و الجيو- استراتيجي فإنه معرض للكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات و الأعاصير و الحرائق و كذا المد البحري (Tsunami) و إنه في ضل ظاهرة التغيرات المناخية العابرة **للحدود** وبعد المد البحري الذي ضربسوماطرة (اندونيسيا) بتاريخ 26 ديسمبر 2004،في جنوب شرق آسيا، وصلت أضراره إلى الصومال لم يعد أي بلد عربي في مأمن من أثار الكوارث الطبيعية حتى إذا لم يكن موقعه الجغرافي مهددا مباشرة.

و لهذه التركيبة الجيولوجية و المناخية الأثر البالغ في توزيع السكان و كثافتهم في معظم دول العالم العربي حيث ترتكز في المعدل نسبة 80 إلى 85% من عدد السكان على الشريط الساحلي أو على ضفاف الأنهار و السهول الخصبة، و هي مساحات تقدر عادة بما يقارب 15% من المساحة الإجمالية لكل قطر، و يتوزع الباقي (15 إلى 20%) من عدد السكان على باقي المساحة و هو ما يتراوح ما بين 80 إلى 85% من المساحة الإجمالية لكل قطر.

إن هذا الواقع الطبيعي لعالمنا العربي أدى بمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب المنعقد في الجزائر في شهر أبريل من سنة 1982، أن يتناول في تلك الدورة موضوع خطر الزلازل، باعتبار هذا الأخير من أكبر الكوارث الطبيعية، و اعتمد حينذاك برنامجا خاصا للتقليص من مخاطر هذه الكارثة الطبيعية في العالم العربي، و هو البرنامج الذي عرف بمشروع " باميرار" و اختير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي كطرف ممول لهذا المشروع و ذلك ما تم تحقيقه فعلا.

و يأتي إجتماعنا هذا ليساهم **في المساعي العربية للحد من مخاطر الكوارث الذي يكتسي أهمية بالغة على المستويين الإقليمي و الوطني بإعتبار أن الكوارث عابرة للحدود.**

و من هذا المنطلق فإن الكوارث العابرة للحدود **بإعتبارها أخطار تهدد ولها أضرار** فان الجزائر ، مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم العربي، معرضة بشدة لأخطار كبرى من أصل طبيعي أو تكنولوجي، حيث تسببت هذه الظواهر في وقوع عدد كبير من الضحايا وألحقت العديد من الأضرار في المنازل والبني التحتية، الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئة، كان آخرها في السنوات 2019 2020 و 2021 الناجمة عن الكوفيد 19 و الزلازل و حراءق

و عليه فإن الجزائر قد أنشأت هيكلا مؤسسي وطني معني بالحد من مخاطر الكوارث و بتمثل باختصار شديد في ما يلي:

- إنشاء مركز **بحث في علم الفلك و علم الفيزياء الفلكية و الجيوفيزياء، تحت وصاية** وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، سنة 1985،**للمراقبة** الزلزالية للإقليم حيث أنه يتوفر على شبكة مراقبة زلزالية واسعة، تتكون من (180) محطة

رقمية مسيرة عن بعد و موزعة عبر التراب الوطني، تسجل بطريقة آنية الهزات الأرضية و تقوم بمهمة الإنذار الآني و تحديد موقع و شدة الهزة ،عمق البؤرة و المسافة الفاصلة بين موقع الهزة و المدينة القريبة منه و هذا من أجل إحاطة السلطات المركزية و المحلية لتجنيد و توجيه التدخل السريع و كذا المواطنين عبر شبكة التواصل الاجتماعي .

- إنشاء"**المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل**" في 1985 و يتوفر المركز حاليا على شبكة مراقبة الحركة الزلزالية للمنشاءات و الهياكل القاعدية تتكون من (380) محطة تسجل تسارع الهزات الأرضية متمركزة في أماكن ملائمة، و على منشآت خاصة عبر المناطق المعرضة لأخطار الزلازل.

إضافة إلى تجهيزات التجارب الديناميكية المتنقلة (اهتزازات المحيط) وأجهزة تحقيق جيوفيزيائية، فإن المركز يتوفر على مخابر ثابتة للتجارب الديناميكية للهياكل و المنشاءاتتتمثل في طاولة اهتزازية ذات 6 دراجات للتحرك، طاولة تجارب، و جدران تفاعل و أصبحتهذه التجهيزات الممولة من طرف الصندوق العربي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي (مشروع باميرار) عملية منذ سنة 2007.

- إنشاء **المركز الوطني للأرصاد الجوية** سنة 1975، الذي من مهامه الرئيسية ضمان الحصول على معطيات خاصة بالأرصاد الجوية و معالجتها و استغلالها و بثها عبر النشرات الجوية الخاصة و الإنذار المبكر لخطر الفيضانات و استغلال مختلف شبكات الاتصال، و المحافظة على الأرشيف المناخي.

يتوفر المركز الوطني للأرصاد الجوية، من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه على ما يلي:

- ❖ شبكة أرصاد جوية متكونة من 171 محطة تسجيل، موزعة على التراب الوطني،

- ❖ محطتين لاستقبال الصور القمرية،
- ❖ 400 موقع للملاحظة المناخية،

- إنشاء**المركز العلمي و الفني للمناطق الجافة**، ذو طابع ما بين القطاعات سنة 1983 و الموجود في مدينة بسكرة و يتكفل هذا المركز بمجابهة ظاهرة الجفاف و التصحر و زحف المال و الزوابع الرملية

- إنشاء**المركز الوطني للتقنيات القمرية** للبحث و التطور في مجال التقنيات القمرية و علوم الجيوفيزياء و المعطيات المرتبطة بالطبوغرافية و الخرائطية فيسنة1987.
- إنشاء**الوكالة الوطنية للتقنيات الفضائية** للبحث و التطور في مجال التقنيات **الفضائية** في 2002 .

ويتوفر على أقمار صناعية أقمار صناعية

- إنشاء هيئة الرقابة الفنية للبناء سنة 1971 مهمتها تخفيف الأخطار من خلال الرقابة التي تهدف إلى تقليص الحوادث المتتالية المؤمنة كل عشر سنوات.

يمنح هذا الضمان لصاحب المشروع و المستغل تأمينا كافيا على مجمل الورشات المراقبة.

إن عملية ضبط مراقبة تخفيف الأخطار، تخص على العموم، البنايات السكنيةو المباني الرياضية و الثقافية، و التجهيزات المرافقة و كذا منشآت الأشغال العمومية

- إنشاء 20 مخبر بحث متعلق بالحد من مخاطر الكوارث في 1998 و إطلاق 100 مشروع بحث
- إنشاء **المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى في سنة 2011**

- إنشاء المركز الوطني للبحث في البيئة **في سنة 2019**

و مرافقة لهذا الهيكل المؤسسي الوطني المعني بالحد من مخاطر الكوارث فان **الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث تتمثل** باختصار شديد كذلك على ما يلي:

- إصدار ، في إطار هيوقو، قانون سنة 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، و الذي حدد الأخطار العشرة (10) الرئيسية التالية:
- الزلازل والأخطار الجيولوجية،
- الفيضانات،
- الأخطار المناخية ،
- حرائق الغابات،
- الأخطار الصناعية والطاقوية،
- الأخطار الفضائية،
- الأخطار الإشعاعية والنووية،
- الأخطار المتصلة بصحة الإنسان،
- الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات،
- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي،
- الكوارث المترتبة عن التجمعات البشرية الكبيرة.

الأخطار المناخية تنقسم إلى ستة (06) أخطار فرعية كالآتي:

- الرياح القوية،
- سقوط الأمطار الغزيرة
- الجفاف،
- التصحر،
- الرياح الرملية،
- العواصف الثلجية.

ينص هذا القانون على إعداد لكل خطر كبير مخطط عام للوقاية (PGPR) يتم المصادقة عليه بمرسوم، هذا المخطط يجب أن يضبط، مختلف القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تقليل التعرض للمخاطر المعنية ومنع الآثار الناجمة عن حدوث هذا الخطر.

لقد تمتعديل ، في إطار سنداي، القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، لتغطية النقائص المسجلة في القانون المذكور من خلال تحديد العناصر التالية:

- - تحديد الأهداف الإستراتيجية الكمية.
- - الامتثال لإطار سنداي،
- - التنمية المستدامة للإقليم وفق أهدافها،
- - تحديد جدول زمني للتجسيد،
- - تحديد وسائل التمويل المناسبة لا سيما بإنشاء صندوق خاص موجه لتسيير أخطار الكوارث،
- - تحديد المسؤوليات،
- - تدعيم المخازن الإستراتجيةالمنشاءة منذ 1990و الممولة من صندوق خاص لتسيير أخطار الكوارث،
- - إنشاء هيئة بحث ذات طابع متعدد القطاعات مخصصة للأخطار الكبرى، في سبيل تحسين المعرفة حول الأخطار الكبرى ودعم السلطات العمومية في أخذ القرار فيما يتعلق بتسيير أخطار الكوارث،
- - إنشاء لجان قطاعية مكلفة بتسيير أخطار الكوارث على مستوى القطاعات الوزارية المعنية،
- إدراج أخطار جديدة خاصة تلك المتعلقة بالآمن المعلوماتي،
- تعزيز نضام التأمين عن الممتلكات المبنية ضد خطر الكوارث المنشاء منذ 2003 ،
- تدعيم قدورات الوقاية و التدخل لوحدات الحماية المدنية بالوسائل الجوية كالطائرات بدون طيار على المتن و الطائرات القاذفة للمياه لمكافحة حرائق الغابات.

و تبذل هذه الجهود للحد **من مخاطر الكوارث بالتنسيق بين القطاعات الوطنية، و في ضل الاستراتيجية العربية و العالمية للحد من مخاطر الكوارث كوثيقة إقليمية و عالمية معتمدة من الرؤساء المعنيين بتنفيذ إطار سنداي.**

وتبقى كل هذه الجهود و الانجازات للحد **من مخاطر الكوارث غير كاملة لمجابهة الأخطار العادية و تلك الناشئة و المتعلقة بالأمن المعلوماتي والتحديات التي تواجه الدول والاحتياجات لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل سنداي، وتبقى الحاجة لتعزيز المساهمة و التعاون العربي في الحد من مخاطر الكوارث و تعزيز القدرات العربية بشأن هذا الملف الهام.**

و في الختام أجدد شكري الخالص لجامعة الدول العربية و لكل الطاقم الذي سهر على التنظيم المحكم للاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث و كذا هذا الاجتماع الوزاري العربي الأول للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث **و أخص بالذكر سيادة الرئيس وسعادة السيدة السفيرة المحترمة الممثلة للأمانة العامة على وساعة صدورهم لاحتواء المناقشات و التدخلات الثرية و البناءة المثيرة من طرف جميع الوفود المشاركة خلال هذه الأيام**

و شكرا على كرم الأصغاء،،

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

مرفق 10

كلمة دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجلسة المحترم
أصحاب المعالي الوزراء المحترمين
أصحاب العطوفة والسعادة المحترمين
الاعزاء جميعاً

يطيب لي أن اهنئكم بحلول عيد الفطر السعيد الذي نسأل الله أن يعيده وقد تحققت آمال وتطلعات امتنا العربية بالنصر والاستقرار والرخاء والامن.

معالي الرئيس
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

يأتي اجتماعنا اليوم في القاهرة كوزراء مكلفين بالحد من مخاطر الكوارث في دولنا في ظل تحديات كبيرة يشهدها العالم وتعصف به في ظل تنامي ظاهرة تغير المناخ وما ينتج عنه من اخطار متنوعة سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان . وكذلك أحداث يشهدها اقليمنا ومنطقتنا العربية الأمر الذي يستلزم الوقوف بجدية أمام المخاطر الناجمة عنها ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تحفظ استقرار منطقتنا ومواجهة هذه التحديات والحد من مخاطرها وتعزيز القدرة على الصمود والتعافي من اثارها واحداث التنمية المستدامة.

وما هذا اللقاء إلا استجابة لتلك التحديات واستشعارا بمدى هذه المخاطر وضرورة الاستمرار بمسؤولية وطنية واقليمية نحو مأسسة ووضع الاطر اللازمة وتوحيد مرجعيات إدارة مخاطر الكوارث وتطوير العمل التشاركي والتنسيقي وتحديدا أن الكارثة لا تعرف الحدود ، وأن طبيعة منطقتنا العربية واقليمنا تتشارك في العديد من الاخطار الطبيعية بسبب التكوينات الجيولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي يضعنا أمام مسؤوليات العمل المشترك في مواجهة المخاطر والحد من اثارها ، ووضع الاستراتيجيات الوطنية القادرة على تحليل وتقييم المخاطر ، وانتاج وتطوير خرائط لهذه المخاطر بهدف تطوير اليات وسبل مواجهتها والحد منها ، وذلك من أجل الوصول لاستراتيجية عربية موحدة قادرة على التنسيق والتكامل وتتفاعل مع المنتديات الاقليمية والدولية وتنسجم مع اولويات وغايات إطار سنداي ،(2015-2030)

وفي سبيل ذلك سعت دولة فلسطين لتطوير ومأسسة نظاما وطنياً لإدارة مخاطر الكوارث يتشارك فيه كل مكونات المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الرسمية والاهلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاكاديمي ، وصدر قرار مجلس الوزراء في العام 2017 بإنشاء المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الذي يشكل وحدة تنسيقية في النظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث وانشاء اللجنة الوطنية العليا للحد من مخاطر الكوارث يرأسها دولة رئيس الوزراء ويتمثل فيها كافة الوزارات والهيئات الحكومية غير الوزارية المعنية والقطاع الأهلي والخاص والاكاديمي ومنظمات المجتمع المدني ، ويتضمن النظام كذلك إنشاء فريقا فنيا وطنياً يعكس المستوى الفني والتقني لمكونات اللجنة العليا ويرأسه رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث ، وتم إعداد مسودة مشروع قانون وطني لنظام إدارة مخاطر الكوارث بصلاحيات واضحة وامكانيات كافية تكفل تحقيق غايات إدارة مخاطر الكوارث باسلوب سلس وتحديد اليات تنسيق فعالة عند الاستجابة ،ويمر الأن بمراحل التشريع المعمول بها.

ومن أجل وضوح الادوار تم إعداد هيكل تنظيمي للنظام والمركز يشمل وصفا وظيفيا شاملا لمهامهما ويطور القدرة على العمل مع كافة الشركاء قبل الكارثة واثنائها وبعدها.

فالاخطار الطبيعة كما تعلمون تزداد شدة تأثيره في غياب التخطيط المسبق للحد من مخاطرها وفي حالة عدم وضع الاليات اللازمة للتعامل مع اخطارها وأن ما ينتج عن كارثة في بلد ما قد يكون اضعاف بلد آخر في ظل غياب التحضيرات اللازمة للتعامل معها.

واستكمالا لتطوير النظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث في فلسطين فقد شرعنا في بداية العام 2022 باطلاق المرحلة الثانية والتي تهدف إلى-:

أولا - اجراء تقييم للاخطار وللمخاطر الطبيعية المتعددة واعداد خرائط لهذه الاخطار و المخاطر.
ثانيا - إعداد وتطوير مبادئ توجيهية تستند إلى سياسات الحد من المخاطر على مستوى وحدات الحكم المحلي.
ثالثا - مساعدة (20) بلدية كمشروع نموذج في كل من القدس والضفة الغربية وغزة لاعداد خطط خاصة للقدرة على الصمود تتوافق مع المعايير المتعلقة بقدرة المدن على الصمود.
رابعا - تقييم قدرة البنية التحتية الحيوية على الصمود واعداد معايير ومؤشرات خاصة بها (مستشفيات، مدارس ، دور عبادة، مراكز الاستجابة..... الخ).
خامسا - بناء قاعدة بيانات وطنية تفاعلية مع كافة الشركاء عن المخاطر لتكون نواة لبناء مركز تحكم وسيطرة.
سادسا - بناء وتطوير قدرات المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث على إعداد الخطط على المستوى الوطني والمحلي بالشراكة مع

وحدات الحكم المحلي.
معالي الرئيس
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة
ونحن في فلسطين بالإضافة للمخاطر التي قد تنتج عن الكوارث الطبيعية ، لا زال وطننا وشعبنا يعاني ويلات هذا الإحتلال الغاشم الذي طال امده وانتج من المخاطر ما يفوق مئات الكوارث الطبيعية ، هذا الإحتلال الاستيطاني الاحلالي الذي يسعى لتدمير كل منجزاتنا الوطنية واقتصادنا الوطني وسلب ارضنا والاستخدام الجائر لمواردنا الطبيعية ، وشكلت الحروب المتكررة دمارا في كافة البنى التحتية ومصادر المياه وتلويث البيئة من خلال استخدام الأسلحة المدمرة والممنوعة دوليا وكذلك دفن مخلفاته الكيماوية التي تلحق الاذى بالارض والانسان ومصادر المياه والنظام البيئي والتنوع الحيوي.
ففي مجال البيئة.:
في العام 1977 تبنى البروتوكول الاول لاتفاقية جنيف الرابعة نصوص واضحة وصريحه تجرم المس بالبيئة في وقت الحرب او تحت الاحتلال وتنص المادة 35 منه على ان "يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد". هذا الحظر مهم جدا في الحالة الفلسطينية وذلك باستخدامه مصطلح وسائل واساليب للقتال وهنا لا نتحدث فقط عن اسلحة تقليدية تستخدم في الحروب بل يمكن ان نستخدم هذا المصطلح للدلالة على أي وسائل تستخدم لإحداث أضرار بالغة واسعة الانتشار وطويلة الامد بالبيئة الطبيعية، من هذه الوسائل والاساليب تجريف الغابات وقطع الاشجار وبناء الجدران العازلة والطرق الالتفافية لخدمة المستوطنين والتي هي ايضا تشكل جريمة تمييز عنصري واضح وصريح بالإضافة الى سياسة جعل اراضي الضفة الغربية مكبا للنفايات الاسرائيلية والسيطرة واستنزاف المصادر الطبيعية كل ذلك يصب في تحقيق نتيجة مؤكدة و هي إحداث اضرارا بالغة وواسعة النطاق وطويلةالامد في البيئة الطبيعية.
النص المذكور يتوافق مع الحظر الوارد في نص المادة 55 من البروتوكول الذي ينص على "حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان".
إن سياسات اسرائيل المحمومة في السيطرة على الأراضي الفلسطينية، ونزعها من بين أيدي أصحابها الشرعيين، والعمل على تغيير طبيعتها البيئية، والجغرافية، والديمغرافية، من خلال أعمال تجريف واسعة لطبقات الأرض والتربة التي تضم تكوينات ونظم بيئية متأصلة ومتجذرة في الطبيعة الفلسطينية. وتحويل الطبيعة الجغرافية للأرض، وجلب شعب أخر غريب في نظمه المعيشية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وزرعه في تلك المناطق، بصورة تعسفية غير شرعية. وأكثر من ذلك فانه سيكون على المواطن والبيئة الفلسطينية تحمل التبعات البيئية، والصحية العالية المخاطرة، لوجود وانتقال هؤلاء السكان الغرباء إلى هذه الأراضي، وما سوف ينتجونه من مختلف النفايات السائلة والصلبة، واستهلاك واستنزاف المصادر الطبيعية، والتي أهمها الأرض، والمياه. وأكثر من ذلك تهجين البيئة الفلسطينية، من خلال جلب أجناس نباتية، وحيوانية غريبة، إلى الأراضي الفلسطينية، وجعلها تعيش وتتكاثر فيها على حساب النظم البيئة الطبيعية الفلسطينية. وتدمير مونل البيئة الطبيعية لتلك النظم، مما أدى إلى طردها من بيئتها الأصلية وتعريضها للخطر وتقليص مناطق عيشها الطبيعية لدرجة تنذر بانقراضها. هذا كله فقط جزء بسيط جدا مما تسببه السياسات الاستيطانية الإسرائيلية من ضرر مباشر للبيئة الفلسطينية، كل ذلك يدفعنا جازمين أن ذلك يشكل أكثر من جريمة دولية أهمها جريمة التمييز العنصري وجريمة التهجير القصري لمواطني الدولة الواقعة تحت الاحتلال، بالإضافة إلى جريمة الإبادة البيئية.

النفايات الصلبة والخطرة
تعتبر سلطة جودة البيئة ان الممارسات في مجال النفايات الصلبة والخطرة هي أهم انتهاك يمكن وصفه بأنه منظم ويأتي ضمن خطة وسياسة عامة تقوم بها دولة الاحتلال اتجاه البيئة الفلسطينية، من خلال اغراق الاراضي الفلسطينية بالنفايات وتحويلها لمكب ضخم لجميع أنواع النفايات، وبالنظر الى التقرير الصادر عن مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان في العام 2015 والذي يصف التلوث الناتج عن النفايات الصلبة والسائلة بأنه من الضخامة الى الحد الذي يشكل خطرا حقيقيا على الإنسان والارض والبيئة.
فقد ضبطت سلطة جودة البيئة العديد من عمليات تهريب النفايات الصلبة والسائلة الخطرة في الاعوام السابقة منها على سبيل المثال لا الحصر (صهاريج نفايات سائله ، نفايات بلاستيكية ونايلون ، نفايات كيميائيه ، إطارات سيارات مستعمله ، حبيبات بلاستك عازل تستخدم للباطون ، نفايات صلبه من مخلفات البناء والهدم ومخلفات بلاستيك وكرتون وخشب وحديد ملوث بمواد ضارة للبيئة ، زيوت مخلفات مسالخ).
وفي كل الحالات السابقة تم اتخاذ الاجراءات القانونية و تحويل ملفاتهم الى الارتباط العسكري من خلال هيئة الشؤون المدنية وفي كل هذه الحالات تم استخدام الحق القانوني لدولة فلسطين بموجب اتفاقية بازل للتحكم بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها وذلك من خلال ارجاع النفايات الى مصدرها وتحميل السلطات المختصة في اسرائيل مسؤولية التخلص منها.
ما يجب ذكره هنا ان عمليات الضبط هذه هي النذر القليل من عمليات التهريب التي تحدث بالمئات يوميا ، وتتركز في المناطق حسب اتفاقية اوسلو المصنفة (c) والتي يصعب على المؤسسات الرسمية الفلسطينية بما فيها سلطة جودة البيئة ممارسة أعمالها في ضبط النفايات التي يتم تهريبها من اسرائيل، والمستوطنات الاسرائيلية المقامة على الاراضي الفلسطينية. وهنا تبرز مسؤولية الاحتلال في

مخالفة قواعد حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني خاصة أحكام المواد 35 و55 التي تمنع إحداث ضرر جسيم واسع الانتشار طويل الأمد في بيئة دولة أخرى.

الجدار والاستيطان

لقد شكل الجدار والاستيطان غير الشرعيين والذان ادانتهما كافة التشريعات الدولية من محكمة لاهاي والجمعية العامة للامم المتحدة وصولا إلى قرار مجلس الامن 2334 وما شكلانه من اثار سلبية على الأرض والانسان والحقنا ضرراً على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها ، والذان اثارهما تفوق مستوى اية كارثة طبيعية ، كما انهما يشكلان أهم المعيقات والتحديات أمام دولة فلسطين من بناء نظام وطني لإدارة مخاطر الكوارث.

حيث شكلت المستعمرات الاسرائيلية والتي هي عبارة عن منشأت وتجمعات سكانية اقامها المستعمرون الاسرائيليون اليهود على الأراضي الفلسطينية المحتله عام 1967 بقرار حكومي من دولة الاحتلال وجرى تنظيم مخطط تفصيلي لها بعد انشائها وبلغ عددها 179 مستعمره بالاضافة لاقامة 94 معسكر جيش احتلالي و 156 بؤرة استيطانية و 50 موقع سياحي وصناعي وشبكة طرق عملاقة تربط كل هذه المواقع ببعضها البعض.

ان طريقة ممارسة الاحتلال لسلوكه الاحلالي في الاراضي الفلسطينية المحتلة تم بناؤه على خطة تصاعدية منذ العام 1967 وبدأ بمشروع ألون الاستعماري و مرورا بمشروع نتنياهو دروبلس الاستعماري و مشروع شارون_شامير الاستعماري وصولا ليومنا هذا كان عبارة عن استهداف ممنهج منظم لكافة الأعراف و القرارات الدولية واستهدافا تاما لاتفاقيات جنيف الأربعة بل أن بعض فقهاء القانون الدولي يقولون أن جميع القرارات الدولية التي نتج عنها القانون الدولي الانساني وميثاق حقوق الانسان و اعلان روما قد تم اختراقها على مر سنين الاحتلال الذي قام ببناء مواقعه الاستعمارية بشكل يضمن عدم امكانية اقامة دولة فلسطينية من جهة ومن جهة أخرى يضمن ابقاء سيطرته العسكرية على منابع الثروة الطبيعية ليصار الى تحويلها لاستخدامات احتلالية وهنا و على سبيل المثال لا الحصر قام الاحتلال بمصادرة جبل أبو غنيم في القدس المحتلة على انها محمية طبيعية وما هي الا عامين حتى قام بتحويل هذا الجبل لاستخدامات استيطانية ليتم بناء مستعمرة هار حوما على اراضي هذه المحمية الطبيعية.

ان قرارات الاحتلال الاخيرة باعلان المحميات الطبيعية في الاراضي الشفا غورية والمحاذية لنهر الاردن ما هي الا خطوة جديدة لتكريس هذا الاحتلال عسكريا و تدمير و سرقة ممنهجة للموارد الطبيعية الفلسطينية.

ان الكارثة المستمرة نتيجة وجود هذا الاحتلال طويل الأمد وماسببه بناء قرابة ال 500 موقع استيطاني و عسكري على أراضينا الفلسطينية يجعل من مشروع مواجهة الكوارث الطبيعية يمر باختبار صعب حيث أن الكارثة التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي مستمرة وخلفت الأثر الذي لا تحدثه الزلالزل والاعاصير فخلال العشر سنوات الاخيرة هدم الاحتلال 7300 منزل ومنشأة فلسطينية تحت اي ذريعة ممكنة وقام نتيجة سلوكه الاستعماري بمصادرة 58%من مساحة الضفة الغربية لصالح مشاريعه الاستيطانية و العسكرية و الاقتصادية.

معالي الرئيس

اصحاب المعالي الوزراء

اننا في دولة فلسطين و من واقع التزامنا بميثاق جامعة الدول العربية اسمحو لنا ان نتقدم باقتراحين :

اولا:- انشاء معهد عربي متخصص لبناء القدرات العربية في مجال ادارة الكوارث ، يتبع جامعة الدول ويكون مقره الدائم القدس ،و يهدف هذا المعهد الى تطوير و تنمية القدرات العربية المتخصصة في مجال ادارة مخاطر الكوارث لمساعدة الدول العربية في تطوير انظمتها و تشريعاتها الوطنية من اجل تعزيز الاستراتيجية العربية في الحد من مخاطر الكوارث .

ثانيا:- القضايا الخاصة في دولة فلسطين :

- ضرورة العمل على تعزيز قدرة دولة فلسطين في مواجهة مخاطر الكوارث و خاصة في ظل معيقات الاحتلال في مجال الحد من مخاطر الكوارث (الاستيطان و الجدار، الحصار و الاغلاقات ، التقسيمات الجيوسياسية (A, B, C)، و استخدامات الاراضي ، و المخلفات النووية و الكيماوية).
- يعمل المجلس الوزاري العربي لادارة مخاطر الكوارث بمطالبة المجتمع الدولي و مؤسساته الحقوقية و الانسانية ذات العلاقة بالضغط على اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" للالتزام بالمواثيق الدولية بهذا الشأن .
- تؤكد على ضرورة العمل و التنسيق المستمر مع الدول العربية من أجل الدعم الفني لما له من اهمية في ربط دولة فلسطين مع محيطها العربي و ما يلزم لتمكين دولة فلسطين لبناء منظومة وطنية متكاملة للحد من مخاطر الكوارث .

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

مرفق 11

كلمة المملكة المغربية

المملكة المغربية

Kingdom of Morocco

Royaume du Maroc

كلمة

بمناسبة

اجتماع على مستوى الوزراء المعنيين بموضوع الحد من مخاطر الكوارث المنعقد في إطار آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

12 ماي 2022

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

- **السيد الرئيس؛**
- **معالي السادة الوزراء**
- **السيد ممثل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية؛**
- **السادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الشقيقة؛**
- **السيد ممثل المكتب الإقليمي العربي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛**
- **حضرات السيدات والسادة كل باسمه وصفته.**

-السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته-

إنه لمن دواعي التشريف والاعتزاز أن نجتمع معكم في هذا اللقاء المميز بمناسبة **الاجتماع على مستوى الوزراء** المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث، وهو اجتماع أستهله للتعبير لكم عن أصدق مشاعر الأخوة التي تغمرنا بمشاركتنا إلى جانب إخواننا ممثلي الدول العربية الشقيقة، والذي نسعى لجعله ملتقى مميزا للوقوف على أهم المستجدات المرتبطة بمنظومة تدبير مخاطر الكوارث في العالم العربي، من خلال تقييم وضعيتها واستخلاص الدروس قصد تطوير هذه المنظومة من جهة، ولدعم المجهودات المبذولة على مستوى الوطن العربي، إن على مستوى رصد جميع أنواع المخاطر المهددة للسلامة البشرية أو على مستوى تعزيز القدرة على مجابهتها من جهة ثانية.

كما أن هذا الاجتماع يكتسي أهمية كبرى من أجل تعزيز الالتزام القوي للحد من مخاطر الكوارث لبلوغ الغايات السبع لإطار سنداي بالشكل السريع والطلوب.

حضرات السيدات والسادة،

كما لا يخفى عليكم أن موضوع الحد من مخاطر الكوارث يكتسي أهمية بالغة بالمملكة المغربية، إذ ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوليه عناية كبيرة من خلال توجيهاته السديدة والرشيدة، من أجل إيجاد أقطاب كفيلة بتنمية قدراتنا في التتبع والتوقع، وتطوير إمكانياتنا الاستباقية

والتفاعلية خلال وضع البرامج التنموية للمملكة، بالإضافة إلى التحلي باليقظة اللازمة المتعلقة بالقضايا المناخية والبيئية، عبر تطوير قدراتنا في تقييم وتدبير المخاطر من خلال تعبئة المؤهلات المعرفية، الوطنية والدولية.

وقد شكل اعتماد المملكة المغربية لإطار سنداي ، فرصة لتعزيز التزام بلادنا بالمضي قدما في مجال تدبير مخاطر الكوارث، إيمانا منها بالآثار الوخيمة للكوارث على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وإن احتضان المملكة المغربية للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 11 نونبر 2021 ، يعكس بجلاء الانخراط القوي للمغرب في تنفيذ توصيات إطار سنداي، حيث أكد " **إعلان الرباط** "، المتوِج لأشغال المنتدى العربي للحد من مخاطر الكوارث على تسريع تنفيذ أهداف وأولويات وغايات إطار "سنداي" والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية بكل إمكانياتها في مجال تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية، وهو ما تمت ترجمته في سياساتها الوطنية والقطاعية، والتي أضحت ذات بعد استباقي في تدبير المخاطر، يتجاوز المنظور التقليدي المستند إلى مقاربة رد الفعل وتدبير الأزمة، متبنيا مقاربة استشرافية أبانت عن فعاليتها ونجاعتها وقلة تكلفتها مقارنة بتكلفة الخسائر البشرية والمادية للوقائع الكارثية، ترتكز على الملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والمراقبة والإنذار والتحسيس والوقاية.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي، من خلال هذه الكلمة، أن أشارك معكم أهم المنجزات التي حققتها المملكة المغربية تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تغطي دورة تدبير المخاطر الطبيعية المعمول بها دوليا، فمن أجل توحيد الجهود الوطنية المبذولة في72هذا المجال والتنسيق بينها وضمان التقائيتها، تم اعتماد استراتيجية وطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية

(2020-2030)، تتماشى في مبادئها وأهدافها مع كل من إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث و التي تتضمن 18 برنامج موزعة إلى 56 مشروع هذه المشاريع بدورها موزعة إلى 165 إجراء، وتتضمن خمسة محاور استراتيجية، وهي:

1. تعزيز مبادئ وآليات الحكامة الجيدة على مستوى تدبير المخاطر الطبيعية؛
2. تحسين معرفة وتقييم المخاطر؛
3. وضع وتعزيز آليات الوقاية وكذا تنمية القدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية؛
4. تحسين عمليتي الاستعداد للبناء وإعادة الإعمار؛
5. التشجيع على البحث العلمي وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وكذا تقوية قدرات الفاعلين المعنيين.

كما تقوم على الدعامات التالية:

- **إشراك جميع الفاعلين**، سواء على المستوى المركزي أو المحلي وكذا الساكنة والفاعلون الاقتصاديون والأكاديميون المختصون في المجال، وذلك فيما يخص تنزيل وتنفيذ مخططات العمل التي ستنبثق عن هذه الاستراتيجية؛
- **تنويع مصادر تمويل المشاريع المرتبطة بالوقاية من المخاطر الطبيعية؛**
- **التشجيع على البحث العلمي** في مجال الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية؛
- **تعزيز أشكال وسبل التعاون الدولي في هذا المجال.**

ولتسريع تنزيل هذه الاستراتيجية، تم وضع **خطة العمل ذات الأولوية (2021-2023) وخطة عمل شاملة (2021- 2026)**، ترميان إلى ترجمة برامج الاستراتيجية الوطنية إلى مشاريع وضمان الانسجام بين تدخلات الفاعلين المعنيين. كما تم وضع نظام للتتبع والتقييم يهدف بالأساس إلى تتبع مختلف المراحل المتعلقة بسير وتنفيذ برامج الخطة وكذا تقييم درجة نجاعتها وفعاليتها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها بشكل دقيق وفقا للمعايير الدولية.

وتعمل المملكة المغربية في إطار برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على المجابهة، على إنجاز مشاريع ممولة من طرف صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وذلك عبر إطلاق طلبات مشاريع سنوية، لفائدة حاملي المشاريع المؤسساتيين المحتملين (القطاعات الوزارية، المؤسسات والمقاولات العمومية، والجماعات الترابية بالإضافة إلى الجمعيات).

وقد بلغ عدد هذه المشاريع إلى حد الآن **224 مشروعا وقائيا**، بتكلفة اجمالية **تناهز 4 ملايير درهم** من بينها **107 مشروع مهيكلا باستثمار مالي يقارب 3 مليار درهم، ساهم فيها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بالثلث.**

هذا، فضلا على مجموعة من البرامج والتدابير الأخرى ذات الصلة، من بينها:

1. النظام المندمج للمساعدة على تدبير مخاطر الفيضانات (VIGIRISQUES)؛
2. البرنامج الثاني بين المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) (PPM2) من أجل تعزيز وتعميق التعاون بين المغرب والمنظمة، لاسيما في مجال تدبير المخاطر الطبيعية، بحيث يشكل هذا البرنامج خطوة كبرى ضمن مسار تعزيز التعاون بين الطرفين؛
3. مشروع (ARIMA) كمشروع رائد بشراكة دولية، والذي يهدف إلى جمع وتحليل معطيات وبيانات متعددة المخاطر على مستوى جهة مراكش- آسفي، وسيتم تعميمه على مختلف مناطق تراب المملكة.

وقد عملت السلطات الحكومية على خلق مؤسسات جديدة بحيث تم **إحداث مديرية لتدبير المخاطر الطبيعية و المركز الوطني للوقاية من المخاطر و المرصد الوطني للمخاطر على المستوى المركزي بوزارة الداخلية، و كذا إحداث مصالح لتدبير المخاطر الطبيعية على المستوي المحلي** . كما تم تعزيز إمكانيات بعض المؤسسات القائمة **(كالمديرية العامة للوقاية المدنية، مركز اليقظة والتنسيق والمعهد الوطني للجيوفيزياء، والمديرية العامة للأرصاد الجوية، والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي...)**، بالإضافة إلى سن مجموعة من النصوص القانونية، من بينها:

1. **اعتماد القانون 110.14 بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية؛**
2. **إعداد مشروع مرسوم بإحداث "لجنة بين وزارية للمخاطر الطبيعية"؛**
3. **اعتماد ضابط بناء مضاد للزلازل RPS 2000 لضمان السلامة العامة أثناء الزلزال واستمرار الخدمات الأساسية وحماية الممتلكات؛**
4. **وغيرها... .**

وتثمينا للجهود المتخذة في هذا الصدد على مستوى **تدبير مخاطر الحرائق**، فإن المملكة المغربية تتوفر حاليا على سرب طائرات مختصة في الإطفاء تساهم في التصدي لهذا النوع من الأخطار، فضلا عن إحداث مركز لتتبع حرائق الغابات يتوفر على نظام معلوماتي يمكن من معرفة احتمالات نشوء الحرائق حسب نوع التشجير بدقة وكذا نقط المياه القريبة، كما يتيح تبادل المعلومات مع جميع المتدخلين بهدف التقليل من آثار الحرائق.

ولمواجهة آثار الحجر الصحي الحتمي والمفاجئ للحد من **تفشي جائحة كورونا COVID-19**، تجندت جميع القطاعات الحكومية التي اتخذت عدة إجراءات، خصوصا في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والصحي.

وقد بلغ المغرب مراحل متقدمة في **الحملة الوطنية للتلقيح** التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث تم إطلاق حملة تلقيح واسعة النطاق يجري العمل على تنفيذها في جميع أنحاء التراب الوطني. ولنجاح هذه العملية، تمت تعبئة غالبية مهنيي الصحة وكذا 2880 مؤسسة رعاية صحية أولية، بالإضافة إلى عدد كبير من محطات التلقيح التي تم إلحاقها بها لتطوير أنشطة التلقيح وفق برنامج محدد مسبقاً، وقد تم تحديد عددها في 7000 نقطة خلال التخطيط المحلي .

وبلغ عدد المستفيدات والمستفيدون إلى **تاريخ 2022/05/10** ما يلي:

بالجرعة الأولى: أزيد من **24,8 مليون** ملقح؛

بالجرعة الثانية: أزيد من **23 مليون** ملقح؛

بالجرعة الثالثة: أزيد من **6 مليون** ملقح.

ورغم أهمية هذه المنجزات التي تشكل مصدر فخر واعتزاز بما وصلت إليه بلادنا في هذا المجال، فإن مجهودنا لازال متواصلا لتعزيز هذه المكتسبات ومواصلة المنجزات ورفع التحديات، لتحقيق حماية أكبر لمواطنينا وأوطاننا والمساهمة الفعالة في الحد من مخاطر الكوارث التي تهدد الشعوب والأوطان العربية وسائر دول العالم.

حضرات السيدات والسادة،

سيشكل هذا الاجتماع فرصة سانحة لمختلف الدول العربية، لإعادة تأكيد التزامها السياسي، وضمان تسريع وتيرة تنفيذ إطار سنداي الأممي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، الذي أكدت الدول العربية في إعلان الرباط المتوج لأشغال المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث على أهدافهما وأولوياتهما وغاياتهما في المنطقة العربية وزيادة الاستثمارات الحكومية للحد من مخاطر الكوارث.

حضرات السيدات والسادة،

أستغل هذه المناسبة للتنويه، بالمجهودات الهامة التي تبدلها الدول العربية مدعومة بجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في وضع الأسس الكفيلة ببلورة التعاون والتضامن و التنسيق في مجال السياسات الوقائية والتدبيرية للمخاطر بين بلداننا.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة رؤساء أعضاء وفود الدول العربية الشقيقة، وجامعة الدول العربية على المجهودات القيمة المبذولة لمواكبة هذا الورش العربي الاستراتيجي الهام مع متمنياتي بالنجاح والتوفيق لأشغاله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مرفق 12

كلمة الجمهورية اليمنية

كلمة الجمهورية اليمنية أمام الاجتماع الوزاري العربي الأول للوزراء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث – مقر جامعة الدول العربية – القاهرة – 12 مايو 2022م

الأخ الرئيس

أصحاب المعالي الوزراء

السادة والسيدات رؤساء الوفود

الحاضرين جميعا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية اتقدم بالتحية لمجلسكم الموقر وللأمانة العامة والأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث على ما بذلوه من جهد طيلة الفترة السابقة لتنظيم هذا الاجتماع الذي ينعقد في وقت تشهد فيه منطقتنا ارتفاع معدل حدوث الكوارث الطبيعية والتي في اغلبها بفعل الانسان بالاضافة الى عوامل الطبيعة وتغير المناخ ، واصبحت خسائرها ترهق كاهل دولنا ومجتمعاتنا وخصوصاً الضعيفة منها والتي تكون في الغالب الأكثر مواجهة وتضررا والأقل صمودا، وتدفع بالكثير منها نحو مزيد من الفقر، وتعيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان التي لا يمكنها ان تتحقق في ظل ارتفاع مخاطر الكوارث.

وهو ما يمثل اهم التحديات امامنا ويحتم علينا بذل المزيد من التعاون على كافة الاصعدة، وفي المقدمة منها تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث التي تم اعتمادها في قمة الظهران، وتذليل الصعاب امام متابعة تنفيذها عبر ألية التنسيق العربية، ودعم الدول الأكثر تهديدا وضعفا حتى تتمكن من تقوية قدراتها المؤسسية والفنية، وتنسيق الجهود لتعزيز

اجراءات التكيف مع تغير المناخ لمواجهة الاخطار، باعتبار تغير المناخ هو المحرك الرئيسي لمخاطر لكوارث.

اصحاب المعالي والسعادة

كما هو معلوم للجميع بان بلادنا و للعام الثامن تمر باسوا أزمة إنسانية في المنطقة العربية والتي تأتي كنتيجة مباشرة لاعلان المليشيات الانقلابية الحوثية الحرب في عموم البلاد عقب انقلابها على السلطة الشرعية وتقويض عمل الحكومة وسيطرتها على مؤسسات الدولة بقوة السلاح، فدمرت بذلك مقدرات وإمكانات خمسة عقود منذ قيام الثورة في العام 1962م، وخلفت هذة الحرب عشرات الالاف من القتلى والجرحى، وتسببت بتشريد ونزوح الملايين، ووقف التنمية و انهيار المؤسسات والخدمات العامة، كما تفاقم الوضع الانساني بشكل كبير حيث بات ما يزيد عن ٢٢ مليون انسان بحاجة للمساعدات الانسانية، اكثر من نصفهم اصبحوا على حافة المجاعة، وبالإضافة الى ذلك فقد تصدرت بلادنا (بفعل موقعها الجغرافي) زيادة تواتر وشدة الظواهر المتطرفة خلال السنوات السابقة، حيث تعرضت بلادنا خلالها لعدد كبير من الاعاصير والمنخفضات الجوية التي خلفت وفاة وفقدان اعداد كبيره من السكان ، وتسببت بدمار واسع للبنية التحتية والخدمية، وخسائر في لاقتصاد الوطني وسبل عيش المجتمع، ومما لا شك فيه بان تكرار مثل تلك الاحداث وبمعدل مرة أو مرتين سنوياً ينذر بخسائر مستقبلية وأوضاع مأساوية اشد فتكاً ببلادنا ومجتمعنا، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار المستويات العالية للخطر والضعف امام الكوارث الطبيعية في عموم البلاد.

كما لا يفوتنا في هذا الاجتماع الهام تكرار التنبيه الى المخاطر والتهديدات التي تشكلها ناقلة النفط صافر الراسية على شاطئ راس عيسى بمحافظة الحديدة في البحر الاحمر، والتي تحوي ما يزيد عن مليون ومئتين الف برميل من النفط الخام مهددة بالتسرب نتيجة تهالكها، خاصة

وأنها لم تتعرض للصيانة منذ العام ٢٠١٥م، بسبب إعاقة جهود وفرص الصيانة التي تفرضها مليشيا الحوثي، مما قد يتسبب بأكبر كارثة لبيئة البحر الاحمر وما تحويه من تنوع حيوي ونظم بيئية وسبل عيش قد تتعدى الحدود الوطنية لبلادنا وبهذا الصدد نتمنى للجهود الاممية التي تقودها الامم المتحدة النجاح لتلافي الكارثة الوشيكة .

اصحاب المعالي والسعادة

لقد بذلت الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لاعادة بناء الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية من العاصمة المؤقتة عدن واشرافها الاداري على المحافظات المحررة وتنسيق تقديم الخدمات لكافة ابناء الشعب اليمني، وقد حددت وزارة المياة والبيئة خلال الفترة السابقة نقطة اتصال لعضوية الالية العربية وإطار سينداي ونقطة اتصال للمجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، وممثلين في عضوية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الكوارث، بالإضافة الى بعض الجهود الرسمية والمجتمعية لتجاوز الاوضاع الحالية، حيث عقدت عدة لقاءات وورش عمل وندوات ومنتدى شبابي في العاصمة عدن، وتقارير اولية حول خسائر الكوارث وتشكيل لجنة الطوارئ العليا لمواجهة وباء كورونا، وتقارير الابلاغ عن حالات كوفيد١٩ ، بالإضافة الى جهود بعض اصحاب المصلحة في هذا المجال بما في ذلك انشاء وحدة طوارئ لمواجهة الامراض السارية المتعلقة بالمياة .

أصحاب المعالي والسعادة

السادة والسيدات ،

ان كلا من أهداف التنمية المستدامة وأهداف سينداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تسعى في مجملها إلى تحقيق الأمن للمجتمعات وحماية الممتلكات والبنية التحتية وتأمين الخدمات وحماية المدن والنظم البيئية والموارد الطبيعية واستدامتها، وكذلك النهوض بالشراكة العالمية والإقليمية لتحقيق أهدافها، ومع حرص حكومة بلادنا على تحقيق ذلك وتعزيز التزاماتنا الإقليمية والدولية،

الا ان كثير من التحديات والصعوبات ما زالت تعوق قدرتنا على تحقيق ما نصبوا اليه في هذا المجال أهمها شحة الموارد المالية المطلوب تخصيصها لإجراءات الحد من مخاطر الكوارث، خاصة مع تركز دور الشركاء والمنظمات المانحة

على تمويل قضايا الاستجابة واعمال الاغاثة فيما بعد الكوارث، ولذلك فان اهم اولوياتنا من اجل خفض مستويات الضعف امام مخاطر الكوارث تتمثل في

دعم البناء المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية المتعدد القطاعات خلال جميع مراحل الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة، ثم اعادة البناء والتعافي بشكل أفضل.

بالإضافة الى دعم انجاز استراتيجية وطنية واستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز نظم الانذار المبكر، وبناء القدرات وتبادل معلومات وكذلك تنفيذ منتديات وطنية لدعم الشراكة الوطنية والمحلية مع أصحاب المصالحة والشركاء وغيرهم من المجموعات، وفوق ذلك الاهتمام بصيانة نظمنا البيئية باعتبارها واحدة من الحلول الممكنة لمواجهة تعير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

وعلى ذلك فإننا نجدد دعوتنا عبر هذا الاجتماع لكافة الشركاء بتوفير الموارد اللازمة لإنجاز تلك الأولويات، وهو ما سيسهم بالمقابل في تقليل النفقات العالية التي يتم إنفاقها على معالجة الأضرار بعد الكوارث، ويمكن حكومتنا من تسريع تنفيذ إطار سينداي ٢٠١٥ ٢٠٣٠، وخطة

العمل ذات الأولوية ٢٠٢١ - ٢٠٢٤ للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث بعد إكمال مرحلتها الأولى.

لا يسعنا في الاخير ألا أن نجدد الشكر لفريق تنظيم هذا الاجتماع في الجامعة العربية وتوجيه خالص الشكر لكم اصحاب المعالي والسعادة الوزرا ورؤساء الوفود .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرفق 13

كلمة المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة رؤساء الوفود المشاركة،
سعادة الأمين العام المساعد،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إسمحو لي بداية أن أقدم جزيل الشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بـ (القطاع الاقتصادي/ إدارة الاسكان والموارد المائية/ الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) على مبادرتها بعقد الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث، وإننا إذ نفتخر في المملكة الأردنية الهاشمية بأن المنتدى العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث قد تم تنظيمه في مدينة العقبة - الأردن في عام 2013 وبمشاركة عربية ودولية واسعة حيث ركز في حينه على أفضل السبل والممارسات للحد من مخاطر الكوارث في المدن العربية، لنؤكد على أهمية هذا المؤتمر الوزاري ودوره في دعم الجهود السابقة والبناء عليها لإيجاد إطار عربي يعكس رؤية عربية مشتركة لاهتمامات وأولويات الدول العربية في مجال الحد من مخاطر الكوارث ودعم الدول وسلطاتها الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية في مساعيها الرامية الى الحد من مخاطر الكوارث بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية.

لقد باتت إدارة مخاطر الكوارث تُشكل هاجساً إقليمياً ودولياً يتطلب تعاوناً مستداماً على كافة المستويات لتدعيم قدرات الدول على نحو فعال في تنفيذ السياسات الوطنية ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث بنجاح وبما يتوافق مع الاستراتيجيات الدولية وأطار سنداي آخذين بعين الاعتبار بأن هذا التعاون لا يتأتى إن لم يكن هناك فهم مشترك لمفهوم مخاطر الكوارث وآلية ادارتها ومواجهتها.

الحضور الكريم

نجتمع اليوم والعالم ما زال يعاني من تبعات جائحة كورونا التي رمت بظلالها الثقيلة على الجميع وكان لها الأثر البالغ على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية ولا ننسى الصحية منها، فحالة الرعب والخوف التي عاشها الجميع في هذه المحنه غير مسبوقة، وما زال العالم يخوض حرباً ضد هذه الجائحة محاولاً العودة الى الحياة الطبيعية التي عاشها من قبل، هذه الجائحة التي أثبتت أهمية التعاون الإقليمي والدولي في إتقاء خطر الكوارث والحد منها.

وان هذه الجائحة لن تكون الأخيرة في سلسلة الكوارث والأزمات والتي تعصف بالعالم من حولنا، فنحن نشهد أيضا تغير مناخي قد تسبب بفيضانات مدمرة في العديد من مدن العالم وفي أوقات غير اعتيادية وارتفاع في درجات الحرارة وحرائق واسعه للغابات، وبالرغم من ان بعض هذه الدول لديها الإمكانات والاستعداد والقدرة على التصدي لمثل هذه الكوارث والأزمات الا انها تكبدت خسائر كبيرة نتيجة لهذه الفيضانات والحرائق، وعلى صعيد أخر فهنالك دول ستعاني من كوارث وأزمات عابرة للحدود مثل موجات الجفاف المتلاحقة وغزو للجراد الصحراوي والذي يؤثر بالنهاية على إنتاجها الزراعي وعلى اقتصادها وأمن شعوبها الغذائي ومواردهم المائية، مما يتطلب منا العمل مجتمعين كدول عربية على وضع الخطط واعداد استراتيجيات واضحة من قبل مؤسسات وأجهزة مختصة وفاعلة تعمل على أسس علمية من أجل الصالح العام والتخفيف من مخاطر الكوارث حال حدوثها، الى جانب تثقيف المواطنين حول آليات الحد من الكوارث، وحشد الإرادة السياسية والموارد لمعالجة مثل هذه المشاكل والأزمات العالمية.

لقد خطى الأردن وبحمد الله خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة وحاسمة في مجال مأسسة عمل تقليل مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والمحلي، وذلك ضمن جهد وطني يقوده المركز الوطني للأمن واداره الازمات وبمشاركة جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، وبدعم كبير من قبل الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية العاملة في الأردن والمنطقة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، برنامج الغذاء العالمي(WFP)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR).

توجت هذه الجهود الوطنية في الأردن من خلال متابعة واشراف المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وذلك بأنشاء سجل5للمخاطر الوطني (National Risk Register) واعداد عدد من الخطط الوطنية المُنسقة الشاملة للتعامل مع معظم

سيناريوهات المخاطر والتهديدات التي قد تواجه المملكة إضافه الى إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019-2022) والعمل جاري حالياً على تطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، UNDRR والتي تعد خريطة طريق للحصول على فهم مشترك لمخاطر الكوارث السائدة وتقييم نظام الحد من مخاطر الكوارث، كما واسترشدت هذه الاستراتيجية بأهداف وأولويات التنمية المستدامة في الأردن، وزيادة الوعي والمعرفة بأساليب وفرص الحد من مخاطر الكوارث، والمساهمة في إدراج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات وبرامج ومشاريع التنمية، والمساهمة أيضا في تعزيز مقاومة المجتمعات المحلية وصمودها في مواجهة تهديد للكوارث وآثارها، وإنشاء مجتمعات آمنة ومرنة في التعامل مع الكوارث، إضافة الى إبرام مركز الازمات العديد من مذكرات التفاهم مع مؤسسات في القطاعين العام والخاص والمتعلقة بالموضوعات ذات الصلة بما في ذلك الاستفادة من البحوث الجامعية، حيث يعتبر البحث العلمي الأساس والعمود الفقري لأي دراسة يراد منها التغيير والتطوير .

ويعمل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، بصفته صاحب الولاية والمسؤول عن متابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية، بشكل حثيث لضمان تنفيذ خطة العمل المناسبة وحشد الدعم والتأييد، وذلك بهدف الوصول الى تحقيق كافة الأهداف الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث في الأردن، وبما يتناسب مع أولويات إطار عمل سينداي.

ويؤكد المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات في الاردن استعداده التام للتعاون مع كافة الدول العربية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وبناء القدرات وتنسيق الخطط والسياسات والبرامج والاستجابة الإقليمية للكوارث.

ختاماً، أتقدم مجدداً بالشكر الجزيل للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على احتضانها لهذه الاجتماعات، متمنيا للجميع النجاح والإستفادة والمشاركة الفاعلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرفق 14

كلمة الجمهورية التونسية

الجمهـــورية التّونســـيـة

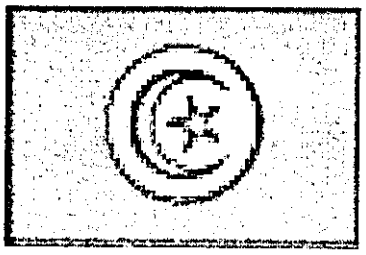

كلمة سعادة سفير تونس بجمهورية مصر العربية

السيد محمد بن يوسف

رئيس الدورة الثالثة والرابعة لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

كلمة تونس

خلال لإجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث

القاهرة، جمهرية مصر العربية، 12 ماي 2022

بسم الله الرحمــان الرحيــم

-حضرة معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

- حضرة السيد سوجيت كومار موهانتي، رئيس المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية

- حضرات السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود.

- حضرات السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

- حضرات السيدات والسادة أعضاء الوفود المشاركة من البلدان العربية.

أود في البداية ونيابة عن السيدة ليلى الشيخاوي وزيرة البيئة أن أتوجه بالشكر للجمهورية المصرية، حكومة وشعبا، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على استضافة هذه الدورة الرابعة لالية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث ولاجتماع الأول الوزراء العرب المسؤولين عن الحد من مخاطر الكوارث.

حضرات السيدات والسادة،

شهدت المنطقة العربية خلال الفترة الأخيرة تفاقم عدد وحدة الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والبيولوجية وتزايد تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يفرض علينا توحيد الجهود لإرساء السياسات والبرامج اللازمة لمجابهة هذه الظواهر والحد من الخسائر الناجمة عنها. ولعل فيروس كوفيد-19 الذي تسبب في نتائج مؤلمة من حيثُ الإصابات والوفيات والخسائر لخير دليل على ذلك.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، بينت الدراسات الحديثة حول التغيرات المناخية أن بلادنا بحكم موقعها بالمنطقة المتوسطة بشمال القارة الإفريقية، تعتبر من الدول الأكثر هشاشة مما يجعلها مهددة بزيادة عدد وحدّة الكوارث الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة وتسجيل موجات حر متواصلة وتقلص التساقطات وهو ما عشناه خلال صيف وخريف هذه السنة.

كما أن التوقعات المستقبلية حسب تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لسنة 2015 قد رجح ارتفاع الخسائر الاقتصادية ببلادنا إلى أكثر من 138 مليون دولار سنويا في غياب استراتيجيات فعلية للحد من مخاطر الكوارث. هذا بالإضافة إلى عديد المخاطر البشرية في علاقة بالتلوث والحوادث بالأقطاب الصناعية الكبرى.

وإن بلادنا، إيمانا منها بضرورة مجابهة المخاطر الناجمة عن الكوارث، قد انخرطت في المسارات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها والتأقلم معها. كما تعمل على تنفيذ تعهداتها تجاه هذه المسارات من خلال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية والإنخراط في المجهود الدولي في هذا المجال وبلوغ أهداف وغايات إطار سنداي السبعة من خلال [redacted]:

1. تنظيم المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث خلال شهر أكتوبر 2018 تحت شعار "نحو تنمية مستدامة مطلعة بمخاطر الكوارث وشاملة للجميع" بحضور مميز ضم ممثلين عن الحكومات العربية والإفريقية والمجتمع المدني والعلمي وأصحاب المصلحة، ومن أهم مخرجاته إعلان تونس بشأن التعجيل بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر والبيان المشترك حول تعزيز التعاون الإفريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث

2. دعم قدرات السلط الجهوية والمحلية بتمكينها من اليات تطوير التخطيط والتصرف في مجالها الترابي بإدماج اولويات الحد من المخاطر ضمن استراتيجياتها التنموية ومخططاتها العمرانية،

3. تنفيذ مشاريع نموذجية بعديد المدن الأكثر هشاشة لدعم قدراتها على الصمود ضد الكوارث، شملت بالخصوص وضع استراتيجيات وخطط [redacted] محلية ووضع خرائط للمخاطر الناجمة عن الكوارث

وتهيئة قاعات التصرف في المخاطر ووضع تطبيقات الإنذار المبكر متعدد المخاطر وتركيز محطات أرصاد جوية.

4. كما إنخرطت تونس في التقييم النصف المرحلي لإطار سنداي على الصعيد الوطني بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

حضرات السيدات والسادة،

تناغما مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وتجسيما لمخرجات المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث والإستراتيجية العربية لحد من مخاطر الكوارث واستئناسا بنتائج المشاريع النموذجية المنجزة بعديد المدن التونسية، تم خلال السنة الحالية استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها إلى غاية 2030 في إطار مقاربة تشاركية مع مختلف الأطراف المعنية من مؤسسات وطنية ومنظمات دولية ومجتمع مدني.

وقد أخذت هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار مختلف مراحل التصرف في مخاطر الكوارث من الوقاية والاستعداد إلى إعادة البناء بشكل أفضل مرورا بمرحلة الاستجابة، وقد قدرت كلفة تنفيذها بحوالي 550 مليون دينار ما يناهز 200 مليون دولار أمريكي إلى غاية سنة 2030.

وللانطلاق في تجسيم هذه الإستراتيجية الهامة، فقد تم تخصيص برنامج شمولي بكلفة تناهز 125 مليون دولار أمريكي للفترة 2021-2027 يهدف إلى دعم الاستثمار في مجال تعزيز التأهب والحد من مخاطر الكوارث وتطوير آليات تمويل الأضرار الناتجة عنها ومراجعة الجانب التشريعي والمؤسساتي من خلال تركيز منصة وطنية للتصرف في مخاطر الكوارث وتفعيل دور السلط المحلية. وسيمكن هذا المشروع من:

1- **دعم الحد من مخاطر الفيضانات بالمناطق الحضرية (42 مليون دولار أمريكي):** بإشراف فني وزارة التجهيز والاسكان (إدارة المياه العمرانية)
2- **تعزيز التأهب للكوارث (24 مليون دولار أمريكي):** لتحديث معدات الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا (services météorologiques et hydrologiques) وأنظمة الإنذار المبكّر

(Systèmes d'Alerte Précoce (SAPs)) بإشراف المعهد الوطني للرصد الجوي ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والديوان الوطني للحماية المدنية وبقية المتدخلين.

3- **تطوير آليات تمويل الأضرار الناتجة عن الكوارث (30 مليون دولار):** لوضع حلول وآليات للتأمين من مخاطر الكوارث بإشراف الهياكل المعنية بوزارة المالية والقطاع الخاص.

4- **تعزيز التنسيق المؤسساتي لإدارة مخاطر المناخ والكوارث (2,5 مليون دولار أمريكي) :** تهدف إلى تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي لتعزيز الحوكمة والتنسيق بين مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث وفقا لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، **وستشرف الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة على تنفيذ هذه المكونة.** وتتضمن هذه المكونة بالخصوص:

- تركيز **منصة وطنية للتصرف في مخاطر الكوارث**
- تركيز وحدة الصمود "Unité de Résilience" ككتابة قارة للمنصة الوطنية للتصرف في مخاطر الكوارث.
- تطوير المنظومة التشريعية لتوضيح مهام ودور البلديات في التصرف في مخاطر الكوارث.
- تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث وفقا لتوجهات الإستراتيجية الوطنية وفقا للتطورات والهيكلة المستحدثة.

حضرات السيدات والسادة

تتعهد بلادنا بمزيد العمل والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية لتجسيم وتفعيل مخرجات هذا المنتدى الإفريقي الهام الذي نأمل أن تساهم مخرجاته في الحد من مخاطر الكوارث المحلية والعابرة للحدود بقارتنا وبدولنا ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

والسلام وشكرا على حسن الإصغاء

مرفق 15

كلمة الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

أصحاب المعالي والسعادة

أيها السادة الكرام،

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته:

يُشرفني وأنا أشارك معكم اليوم في هذا الاجتماع الهام أن أنقل إليكم تحيات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب وتمنياتهم لهذا الاجتماع بالتوفيق والنجاح بما يسهم في تعزيز الجهود المشتركة لمواجهة الكوارث والحد من مخاطرها.

ويُسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تنظيمها لهذا الاجتماع مقدرا ما قامت به من جهود في سبيل الإعداد له.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن انعقاد هذا الاجتماع يكتسي في نظرنا أهمية بالغة باعتباره يجمع بين كل المعنيين بشأن الكوارث والحد من مخاطرها سواء أثناء مرحلة الوقاية منها أو مواجهتها أو إزالة آثارها. وكلكم تعلمون أن أطرافا عدة تتدخل في نطاق الدولة الواحدة في التعامل مع الكوارث.

وينعكس هذا الأمر على صعيد التعاون العربي في وجود هياكل كثيرة ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك يُسهم كل منها في مواجهة الكوارث والحد من أخطارها. وقد كان تلافي الازدواجية بين هذه الهياكل وتنسيق جهودها هاجسا يُؤرق جامعة الدول العربية وموضوعا مُتجددا على جداول

أعمال لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

لذا فإن هذا الاجتماع اليوم يُشكل - نظرا لمستواه الرفيع - مناسبة لتعزيز آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث ومساعيها لحوكمة عمل تلك الهياكل والحيلولة دون تشتت الجهود، كما يأتي توطيدا للإجراءات التي اتخذها مجلس وزراء الداخلية العرب في هذا المجال، خاصة إقرار عقد اجتماعات دورية مشتركة بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بمواجهة الكوارث في الدول العربية مثل جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والجهات المعنية بالبيئة لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث، والتي كان آخرها الاجتماع المشترك مع الجهات المعنية بشؤون البيئة الذي استضافته الأمانة العامة بتونس يوم 2021/9/30م.

أصحاب المعالي والسعادة،

تعلمون أن أجهزة الحماية المدنية وفرق البحث والإنقاذ تُشكل أهم الجهات التي تتعامل مع الكوارث الطبيعية والصناعية وتعمل على الحد من مخاطرها وإزالة مُخلفاتها. وهذا ما جعل مجلس وزراء الداخلية العرب يحرص على تأهيلها وتدريبها وفق المعايير الدولية المعتمدة. من خلال التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة مثل المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني والهيئة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ (INSARAG) اللتين تربط الأمانة العامة للمجلس بهما مُذكرتا تفاهم لتعزيز التعاون بين الجانبين وتبادل الخبرات

والتجارب. وفي هذا السياق فإن عدداً من فرق التدخل في الدول العربية قد حصلت على التصنيف الدولي من الصنف الثقيل مما يُتيح للدول الأخرى إمكانية الاستفادة من خبراتها لبلوغ هذا التصنيف.

وإضافةً الى تأهيل العنصر البشري يعمل المجلس على تعزيز سُبل تبادل المعدات والمواد الإغاثية من خلال التفكير في إحداث مُستودعات عربية للطوارئ وربط غرف العمليات بين الدول الأعضاء بما يتيح تبادل المعلومات بصورة أكثر سُرعة ونجاعة.

وإلى جانب هذا كُلّه أقر المجلس الموقر العديد من الاستراتيجيات والخطط والأدلة لمواجهة الكوارث والحد من آثارها، منها الاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني) التي تم إقرارها عام 1997م وجرى تحديثها عام 2016م، في ضوء المستجدات المتعلقة بالكوارث وأدوار أجهزة الحماية المدنية في مواجهتها، والخطة العربية للحماية المدنية التي حدّدت مجموعة من التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين الأداء، والخطة النموذجية لمواجهة الكوارث التي أُعِدَّت لتكون مثالا تحتذي به الدول الأعضاء في التعامل مع الكوارث، والخطة الإعلامية للتوعية من مخاطر الكوارث، التي تهدف إلى إكساب المواطن ثقافة التعامل مع الكوارث والتصرف أثناءها، وتركيز الوعي لديه بأهمية الوقاية منها.

وختاماً يُسعدني أن أعبر عن تقديرنا لعقد هذا الاجتماع راجين لأعماله أن تكلل بالنجاح.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرفق 16

كلمة المركز العربي

لدراسات المناطق الجافة والارضي القاحلة (أكساد)

كلمة م. عبد الرحيم لولو

المستشار الفني للمدير العام

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

السلام عليكم، وأسعد الله أوقاتكم

اسمحوا لي بداية أن أنقل لكم تحيات الدكتور نصر الدين العبيد مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد – وتمنياته لكم بالتوفيق والنجاح.

المركز العربي – أكساد – هو أحد منظمات جامعة الدول العربية التي أنيطت بها مهام تنمية وتطوير الموارد الطبيعية في المناطق الجافة وشبه الجافة من المنطقة العربية ، وضمن هذا الإطار يعمل أكساد على ترشيد استخدامات هذه الموارد وتوجيه استثمارها ، والعمل على حمايتها والحد من مخاطر الكوارث التي تتعرض لها ... ويسعدني إعلامكم عن استعداد أكساد لوضع خبراته المتراكمة ، وإمكانياته البحثية والعلمية ضمن هذا المجال في خدمة بلدانكم الموقرة , والتعاون مع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في المجالات التي تدور في نطاق عمله مثل :

- مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة
- التكيف مع التغيرات المناخية
- الحد من مخاطر الفيضانات
- التخفيف من الآثار السلبية للجفاف والعواصف الرملية والغبارية
- مكافحة الأمراض والأوبئة التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الثاني والسادس والثالث عشر والخامس عشر والسابع عشر
- التوجه نحو التعافي المستدام بعد جائحة كورونا، والوصول إلى الاقتصاد الأخضر

وذلك للمحافظة على الموارد الطبيعية التي حبانا الله بها، لكي تبقى عطاءً للجيل الحاضر، وذخراً للأجيال القادمة

والسلام عليكم وجيرة الله ترعاكم

مرفق 17

كلمة المركز العربي

للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى

٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/الرئيس

السيد/ ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الوزراء ورؤساء الوفود

السيد/ المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

السادة/ المدير العام ورؤساء وفود المنظمات العربية المتخصصة

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمه الله وبركاتة

بعد ان سمعنا لكمات معالي الوزراء ورؤساء الوفود العربية ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الوقاية والحد من مخاطر الكوارث سأختصر كلمتي في التعريف عن المركز العربي للوقاية من اخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى

يعتبر المركز العربي للوقاية من اخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى منظمة عربية متخصصة تابعة لجامعة الدول العربية أنشأت في سنة 2003 بقرارين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم قرار لمجلس وزراء الخارجية العرب وبمباركة قمة سرت وقره الجزائر.

بدأ نشاطة بتاريخ 2015/4/1 وهو الأن في سنته الثامنة في العمل ويهدف المركز الي:

- الوقاية من اخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى.
- تشخيص وتحديد مواقع ونطاقات الزلال.
- تحديد الأماكن المعرضة للسئيول والفيضانات والانزلاقات الأرضية
- اقتراح حلول تقنية على أساس معطيات عملية للحد من مخاطر الزلال والوقاية من اخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى.
- تشجيع التعاون العلمي والتقني بين مختلف الدول الأعضاء.
- تعزيز قدرات الدول العربية في مجال إدارة الكوارث الطبيعية والتخفيف من أثارها.
- دعم وتشجيع وتنظيم عمليات التكوين والتدريب وإعداد بحوث والدراسات وتبادل المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة.

- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء المعرضة للكوارث الطبيعية.

مهام المركز العربي للوقاية من اخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى:

- الدعم التقني والعلمي للدول الأعضاء بقصد الوقاية ومواجهة اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.
- جمع ونشر معلومات بصفة دورية للتعاون مع مراكز البحوث.
- التنسيق واربط بين المراكز الوطنية المعنية في الدول الأعضاء.
- إقامة مشاريع بحوث في مجال الوقاية من اخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى والعمل على تنفيذها.
- انشاء بنك معطيات حول الوقاية من أخطار الزلال والكوارث الطبيعية الأخرى.
- تنظيم دورات قصيرة ومتوسطة المدى.
- تعميم المعلومات عن طريق كل الوسائل المتاحة.

وتطبيقاً مما سبق ذكره من الأهداف والمهام سيقوم المركز بتنظيم المؤتمر العربي الأول للزلازل في الربع الخير من عام 2022.

وفي الأخير لا تفوتني هذه الفرصة لقدم الشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدعمها ومسارتها للمركز في جميع مراحلة.

والشكر موصول لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الذي ساير المركز وتدعيمه لأن تم تسجيله على مستوى المكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بجينف لأن أصبح يتمتع بالعضوية في الشبكة العالمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة وتغير المناخ.

كما اقدم الشكر لجميع الدول العربية الشقيقة الأعضاء بالمركز لدعمها ومسايرتها لعملنا في المركز أدعو جميع الدول العربية التي لم تنضم للمركز أن تنضم له.

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

مرفق 18

كلمة المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الاحمر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين , نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

السيد / الرئيس أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود , السيدات والسادة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ,,,

أسدي الشكر الجزيل للأمانة العامة لجامعة الدول العربية , على الدعوة لهذا الإجتماع الهام الذي يأتي في وقت حرج حيث تعصف الكوارث ببلدان عديدة من عالمنا العربي وخارجه مما يوجب الإستعداد للتصدي للكوتارث تخطيطا وتنفيذا , من مراحل الوقاية إلى مراحل المواجهة , وإستمرارا إلى ما بعد الكارثة لمعالجة آثارها وإعادة التأهيل للبنى التحتية المتأثرة , والدعم النفسي لضحايا الكارثة . وإنني أشعر بسعادة كبيرة أن أشارك في هذا اللقاء المبارك - ممثلا للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر – لقاء يضم نخبة متميزة من ممثلي الحكومات وممثلي المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتبادل الأراء وتلاقح الأفكار , وصولا بإذن الله إلى رؤية عربية للتصدي للكوارث , راجين المدد والتوفيق من الله .

السيدات والسادة : موضوع الكوارث – الطبيعية وغير الطبيعية – هو موضوع الساعة , وإن حشد الموارد وتوجيه الجهد للتصدي لها أجده على أولوياتنا مؤسسات حكومية وغير حكومية , فالوقاية خير من العلاج ,خير منه نفعا وأقل كلفة , لاسيما الكوارث الطبيعية التي تزايد تنوعها وتكرار وقوعها , وهي النوع التي تتميز بالتنبؤ بحدوثها من خلال رصد مسبباتها , وتأتي مسألة الحفاظ على التوازن البيئي من أهم إجراءات التقليل من التغيرات المناخية المسببة لمعظم الكوارث الطبيعية .

وإن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر التي تضم في عضويتها 21 هيئة وجمعية وطنية للهلال الأحمر / الصليب الحمر , إنطلاقا من رسالتها الإنسانية , ومواد نظامها الأساسي , معنية بالتعامل مع الكوارث بأنواعها ,وتسعى إلى بناء القدرات المادية والبشرية , لتأهيل كوادرها على التعامل مع الكوارث , وكذا إستقطاب المتطوعين وتأهيلهم , ونشر الوعي المجتمعي في الجمهور, وبناء شراكات مع المؤسسات الحكونمية وغير الحكومية لغرض التعاون وتطوير آليات العمل وأساليبهم , وقد تم توقيع عدد من مذكرات التعاون مع عدد من المؤسسات الأعضاء في لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وتحت رعاية جامعة الدول العربية . وإن المنظمة العربية من عضويتها - بصفة مراقب – في المجلس الْتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية , وعضويتها في لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك , وكذا في المجلس اللإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة , أكسبها بعدا تنسيقيا وتنفيذيا للمواجهة الكوارث , وعملت على إستعدادها لهذا الدور الكبير .فأنشأت المركز العربي للإستعداد للكوارث ليتولى رصد الكوارث وتوثيق معلوماتها , والمساعدة في إدارتها – عن بعد- توجيها وإرشادا – بالشراكة مع أعضائها في الدول العربية , كما أنشأت المنظمة العربية مراكز إتصالات في عدد من مقار أعضائها في بلدانها لتمكينهم من التواصل المباشر مع الأجهزة المعنية بمواجهة الكوارث داخل دولهم .وقد حظي المركز العربي للإستعداد الكوارث التابع للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بمباركة جامعة الدول العربية معتبرة إياه المركز العربي الأول للإستعداد للكوارث , وذلك خلال إجتماع الدورة 51 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك .

كما أنشأت المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر المركز العربي للقانون الدولي الإنساني , الذي يتولى نشر مباديء القانون الدولي الإنساني على مستوى الوطن العربي من خلال مؤسساته الحكومية وغير الحكومية , ويعمل المركز بمثابة بيت خبرة في التصدي للتشويه الذي تتعرض له المؤسسات العربية في

أعمالها المنوطة بها , وكذا يقف المركز راصدا للتجاوزات التي قد تمارس ضد الحقوق الإنسانية للعرب ضحايا الكوارث , وحماية العاملين في ميدان العمل الإنساني من المباشرين للخدمات الإغاثية والطبية والخدمات المساندة لهم , حيث أن شارة الهلال الأحمر والصليب الأحمر تتمتع بحماية دولية طبقا لإتفاقيات جنيف 1949 , والبرتوكلولات الثلاثة اللاحقة لها (1977- 2005).

وفي إطار إستثمار التقنية المعلوماتية , أنشأت المنظمة العربية للهلال ألحمر والصليب ألحمر عددا من المنصات , منها منصة البيانات الإنسانية على مستوى الوطن العربي , ومنصة التدريب , ومنصة التطوع .

وإننا اليوم في هذا اللقاء المبارك من المسائل الهامة على جدول أعماله " الإستراتيجية العربية لمواجهة الكوارث " وهي الركيزة الأساسية للعمل الممنهج الناجح بمشيئة الله , وقد أسعدني كثيرقرار دعوة المنظمة العربية للهلال لاالأحمر والصليب الأحمر للإنخراط في أنشطة تنفيذ اللإستراتيجية العرية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها , ومن هنا , فإنني – بعد شكر اللجنة على هذه الدعوة – أوأكد لكم الترحيب بها وأن تعمل المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر على ذلك , والتي هي في واقعها ممارسة لهذا لدور في إطاره العام ,وهي إذ تسعد بأن تكون في منظومة العمل في إطار الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث , ولا يفوتني أن أطلعكم على مبادرة المنظمة العربية للهلال ألأحمر والصليب ألأحمر طرح مشروع غرس 500,000,000 خمسمائة مليون شجرة على مستوى الوطن العربي وذلك قبل سنة من الآن , وبدأ العمل في تنفيذ المبادرة , وأنشأت المنظمة منصة خاصة بهذا المشروع يتم من خلالها متابعة مراحل التنفيذ , ومتابعة العناية بالأشجار المغروسة . وتأتي هذه المبادرة إستجابة لمبادرة صاحب السمو الملكي ولي عهد المللكة العربي السعودية ,الأمير/ محمد بن سلمان بم عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء .حيث الغطاء النباتي يعتبر من أهم برامج الإصحاح البيئي , والتصدي للتغيرات المناخية المسببة للكوارث الطبيعية

وختاما أسأل الله العلي القدير التوفيق في أعمالنا والنجاح لهذا اللقاء , إنطلا قا إلى عمل عربي مثمر .

والسلانم عليكم ورحمة الله وبركاته .

الدكتور/ عبدالله بن محمد الهزاع

مستشار أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

مرفق 19

تقرير وتوصيات

الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

ج 03 – 35/ 04 (05/22) / 01 – ق (0129)

تقرير وتوصيات

الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

9 – 11 مايو /آيار 2022

الفهـــــرس

التوصيف	الموضوعـــــــــــات	رقم الصفحة
تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث		
مرفق رقم 1	قائمة المشاركين في الاجتماع الرابع	
مرفق رقم 2	النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث المعتمد	
مرفق رقم 3	مسودة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث نسخة 2022/5/8	
مرفق رقم 4	تقرير وتوصيات الاجتماع المشترك بين أجهزة البيئة والحماية المدنية/ الدفاع المدني	
مرفق رقم 5	اعلان الرباط للحد من مخاطر الكوارث 2021	
مرفق رقم 6	مسودة وثيقة الشبكة العربية لرصد الكوارث الطبيعية	
مرفق رقم 7	رمز اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث	

تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

مقر الامانة العامة - جامعة الدول العربية بالقاهرة 9-2022/5/11

التقرير:

بدعوة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عقد الاجتماع الرابع لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 9-11 مايو 2022 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بهدف متابعة التكليفات التي اقرتها الاجتماعات السابقة لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

شارك في الاجتماع ممثلين عن الدول العربية (نقاط اتصال إطار سنداي التي هي نقاط اتصال الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث)، والمنظمات الحكومية العربية والإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني. (مرفق رقم 1) قائمة المشاركين.

اولاً: خلفية عامة:

خلفية:

أولا: عقدت الآلية العربية للحد من مخاطر الكوارث أربع اجتماعات، اجتماعان خلال عام 2018 واجتماع خلال عام 2019 وآخر في عام 2021 على النحو التالي:

1. الاجتماع الاول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 23-24 يناير 2018 بتونس.
2. الاجتماع الاستثنائي الاول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في 12-13سبتمبر 2018، في تونس.
3. الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 7-8 اغسطس/ اب 2019، بمقر الامانة العامة بجامعة الدول العربية.
4. الاجتماع الثالث لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 12-14 يوليو/تموز 2021 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: بنود جدول الاعمال:

1. اعتمد الاجتماع بنود جدول الاعمال التالية:

البند الأول: النظام الاساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث
البند الثاني: تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث برنامج عملها
البند الثالث: الوثيقة الاسترشادية لإدماج المخاطر الصحية في الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث
البند الرابع: الصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث
البند الخامس: الاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية
البند السادس: المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث

البند السابع: المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث
البند الثامن: أطلس اليونسكو للمخاطر الطبيعية في المنطقة العربية
البند التاسع: الشبكة عربية لرصد الكوارث الطبيعية
البند العاشر: رمز "اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث" واختيار شعار لعام 2023
البند الحادي عشر: دعم وتعزيز جهود الدول العربية الأقل نمواً في الحد من مخاطر الكوارث
البند الثاني عشر: دعم وتعزيز جهود دولة فلسطين في الحد من مخاطر الكوارث
البند الثالث عشر: موعد ومكان عقد الدورة الخامسة لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

البند الأول: النظام الاساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث:

الاخذ علماً بما قامت به الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث لرفع النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث المُقر من قبل الآلية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة للاعتماد وفقاً للإجراءات المتبعة، وتكليفها باطلاع آلية التنسيق في اجتماعها القادم بما تم في هذا الشأن. (مرفق رقم 2)

(ق. 17- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الثاني: تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها

1. (أ) الاخذ علماً بان مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية لم يقم بإعداد برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2021 – 2024، واعد "خطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021-2024" التي توافق عليها المشاركون في المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث (الرباط – المملكة المغربية 2021).

(ب) التأكيد على ما جاء في اعلان الرباط من ضرورة استكمال "خطه العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021-2024" لتصبح برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2023 – 2024 بوضع أطر زمنية وبرامج وأنشطة واضحة مع تحديد الجهات التي تنفذها ومصادر التمويل، وتكليف الأمانة الفنية بتعميم برنامج العمل على الدول العربية حال الانتهاء منه، ومن ثم عرضه على آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في اجتماعها القادم.

2. (أ) دعوة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية الى تعزيز التعاون الوثيق وتقوية علاقاته مع الامانة الفنية للآلية بما يحقق تعزيز التعاون العربي الاقليمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

(ب) الطلب من مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية الاستجابة لطلب الدول العربية بتوضيح الوضع القانوني والمؤسسي لاجتماعات الشراكة التي يعقدها المكتب مرتين سنوياً، وتكليف الأمانة الفنية للآلية بمتابعة هذا الامر.

(ج) الطلب من مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية التنسيق مع الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث عند عقد أي اجتماعات ذات الصلة تفادياً للازدواجية المشاركات في الاجتماعات ترشيداً لموارد الدول العربية المالية والبشرية.

(د) الطلب من الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بذل كافة الجهود لتعزيز تعاونها وتنسيقها مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية بما يدعم العمل المشترك بينهما والتنسيق لمصلحة الدول العربية.

3. الترحيب باستكمال احدى عشر دولة عربية للاستبيان الخاص باعداد الدول العربية لاستراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ولاستمارة المعلومات بشأن تنفيذ الدول

العربية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وهي: الامارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان، والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية. والطلب الى الدول العربية التي لم تستكمل هذه الاستمارات استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2022/07/30.

4. الترحيب باستكمال كل من امانة مجلس وزراء الداخلية العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) لاستمارة المعلومات بشأن تنفيذها للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والطلب الى المنظمات التي لم تستكمل هذه الاستمارات استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2022/07/30.
5. الترحيب بموافاة المملكة المغربية للأمانة الفنية "بالكتاب التقديمي للاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020 –2030"، والطلب مجدداً من الدول العربية موافاة الامانة الفنية بنسخة من استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، في حالة إذا ما كانت قد اعدتها، او افادتها بالمرحلة الحالية من عملية اعداد الاستراتيجية والدعم المطلوب لاستكمالها في موعد أقصاه 2022/8/30.
6. حث الدول العربية على استكمال المعلومات وتوفير البيانات للأمانة الفنية في ظل عدم توفر امكانية ولوج الامانة الفنية لبيانات الدول على النظام العالمي الخاص بمراقبة إطار عمل سنداي.
7. تكليف الأمانة الفنية بالاستمرار في جمع المعلومات والبيانات من الدول العربية وتعبئة الموارد لإعداد التقرير الإقليمي العربي لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، يشتمل على موقف إعداد الاستراتيجيات الوطنية ووضع الاطر المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية، وذلك بالتشاور مع نقاط الاتصال العربية للحد من مخاطر الكوارث، ومن ثم عرضه واطلاقه اثناء اجتماع الوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث عند انعقاده عام 2024.

8. الترحيب بمداخلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) التي أبدت استعدادها لتقديم الدعم الفني والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لإعداد نموذج موحد لإعداد التقارير الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية.
9. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم الاستبيان المعني بالزلازل الذي أعده المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى على الدول العربية، ودعوة الدول العربية، التي لم تستكمله بعد، باستكماله في موعد أقصاه 2022/07/30، وذلك لتمكين المركز من الشروع في الاعداد وعقد المؤتمر العربي الإقليمي الأول للزلازل.
10. الطلب من الامانة الفنية للآلية الاستمرار في رصد، والمشاركة في انشطة الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والإقليمية والدولية والتقرير بشأنها، وحثها على تعزيز التنسيق بين المراكز الاقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث لمنع الازدواجية وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
11. (أ) الاخذ علماً بمداخلة الهيئة العربية للطاقة الذرية حول مشروع إنشاء "الشبكة العربية للرصد الاشعاعي البيئي والانذار المبكر"، والطلب اليها الاستمرار في انشائها والتقرير بشأنها دورياً لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث. مع الاخذ في الاعتبار ملاحظات الدول اثناء الاجتماع ودعوة الدول العربية التي لم تنضم الى هذه الشبكة الاسراع الى الانضمام اليها بغرض تعزيز التنسيق والتعاون العربي في هذا المجال.

(ب) الترحيب بمبادرة الهيئة العربية للطاقة الذرية بعقد اجتماع كبار المسئولين العرب حول تأسيس بنية تحتية عربية للاستعداد للطوارئ النووية والاشعاعية في القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 6-7 يوليو 2022. ودعوة الدول العربية للمشاركة فيه بفعالية.

(ج) تكليف الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتنسيق مع الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للإعداد الجيد للمؤتمر مع الاخذ في الاعتبار ملاحظات الدول اثناء اجتماع الالية الرابع، وموافاة الدول العربية (نقاط اتصال الحد من مخاطر الكوارث ونقاط اتصال الهيئة العربية للطاقة الذرية) بوثائق الاجتماع في أقرب الآجال لضمان الاعداد الجيد له.

12. الطلب مجدداً من الهيئة العربية للطاقة الذرية اعداد مقترح حول الحد من مخاطر الكوارث النووية والاشعاعية بالاستعانة بمخرجات اجتماع كبار المسئولين المشار اليه اعلاه بغرض النظر في تضمينه في برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

13. الاخذ علماً بأنشطة ومشاريع وبرامج المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتقديم الشكر له على اسهاماته في مجال الحد من مخاطر الجفاف والتصحر والفيضانات في المنطقة العربية ودعمه للدول العربية للاستجابة لها، وعلى المذكرات التي أعدها في هذا الشأن.

14. تقديم الشكر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، على جهودهم وانشطتهم في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية ودعوتهم للاستمرار بتقديم الدعم لآلية التنسيق العربية، وعرض أنشطتهم وبرامجهم ومشاريعهم ذات الصلة، والاستمرار في تعزيز التعاون مع الامانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

15. الاحاطة علماً بأنشطة مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي واوروبا (سيداري) في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ودعمه لعملية اعداد نموذج موحد للتقارير العربية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ودعوة الدول العربية للاستفادة من خبراته لدعم الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

16. (أ) الترحيب بمبادرة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بان تكون مركز تميز عربي للحد من الكوارث البحرية، ودعوتها لتقديم الدعم للدول العربية وآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في العلوم والتكنولوجيا والتدريب والنمذجة والمحاكاة وبناء القدرات والابحاث.

(ب) الترحيب بمبادرة المملكة العربية السعودية بتكليف الأمانة الفنية لآلية التنسيق بتقديم الدعوة لمشاركة جامعة الملك عبد العزيز بجدة (كلية الدراسات البحرية وكلية علوم البحار) التي تضم تخصصات في مجال الكوارث البحرية تخدم الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية مما يعتبر إضافة علمية لعمل ومناقشات الآلية.

17. الترحيب بجهود المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمركز العربي للاستعداد للكوارث التابع لها في الحد من مخاطر الكوارث ودعوتها للانخراط في أنشطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها.

18. الاخذ علماً بجهود الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في الانشطة الطوعية للحد من مخاطر الكوارث وإعداد البيان الطوعي العربي في المنتدى العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث وعزمها المساهمة بفعالية في المنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث.

19. تكليف الأمانة الفنية لآلية التنسيق بالاستمرار في التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم الدول العربية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وذلك بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة. ومتابعة التعاون مع الاتحاد الأوروبي للشراكة في المرحلة الجديدة للبرنامج الاقليمي: "الوقاية، والاستعداد، والاستجابة للكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان في دول الشراكة بالشرق الاوسط وشمال افريقيا".

20. (أ) الاخذ علماً بمقترح دولة فلسطين بإنشاء معهد متخصص لبناء القدرات العربية في مجال إدارة الكوارث ويتبع لجامعة الدول العربية يكون مقرة القدس الشريف، والمؤقت بالقاهرة.

(ب) إحالة موضوع انشاء المعهد للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة للعمل العربي المشترك، بصفتها الجهة المنوط بها إقرار الهيئات والآليات التابعة لجامعة الدول العربية.

(ج) دعوة دولة فلسطين لإعداد مذكرة شارحة ترسل لأمانة لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة حول مقترح انشاء المعهد، واضعة في اعتبارها ملاحظات الدول التي تقدمت بها، وذلك وفقاً للنظام المعمول به في جامعة الدول العربية لاتخاذ الاجراء المناسب بشأنه.

21. دعوة الدول العربية لموافاة الأمانة الفنية بما يتوفر لديها من الأنشطة والبرامج في مجال بناء القدرات للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي بما في ذلك البرامج الاكاديمية والتمارين الإقليمية، وتكليف الأمانة الفنية بتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.

(ق. 18- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الثالث: الوثيقة الاسترشادية لإدماج المخاطر الصحية في الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث

1. الاخذ علماً بإعداد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية لوثيقة باللغة الإنجليزية حول المخاطر الصحية تهدف لمجابهة الكوارث الصحية والبيولوجية بما في ذلك جائحة الكورونا والمخاطر المماثلة، والطلب اليه مجدداً موافاة الأمانة الفنية بالترجمة العربية لها.
2. تكليف الأمانة الفنية بإحالة الوثيقة الى إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية: امانة مجلس وزراء الصحة العرب للاستفادة منها في برامجها وانشطتها وعرضها على المجلس الوزاري حسب الاقتضاء وبما يتناسب مع اعمالها.
3. رفع البند من جدول اعمال الآلية.

(ق. 19- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الرابع: الصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث

اولاً: الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع مناقشة مسودة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث التالي نصه:

"صدر عن الاجتماع الثالث لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد خلال الفترة 13-2021/9/15، في مقر الامانة العامة بجامعة الدول العربية القرار رقم (ق. 11- أ ت ع ح م ك - 3 - 2021/9/15) التالي نصه:

1. *التأكيد على قرار الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية رقم (ق.2 – أ ت ع ح م ك-2 – 2019/8/8) بالموافقة من حيث المبدأ على مسودة النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث.*
2. *تكليف الامانة الفنية بتعميم مسودة النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث على الدول العربية وكذلك تعميم ملاحظات كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة الكويت، وجمهورية السودان وكذلك مذكرات المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر حول النظام الاساسي على الدول العربية مذكرات مندوبيات الدول، والطلب اليها إبداء ملاحظاتها حولها في موعد اقصاه 2021/11/30، ويعتبر عدم رد الدول موافقة ضمنية على البنود الاصلية.*
3. *تكليف الامانة الفنية بعقد اجتماع حضوري لمناقشة مسودة مواد النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث بمشارك ممثلي الدول المعنيين بالملف بغرض اتخاذ قرار نهائي بشأنه.*

تنفيذاً للفقرة 3 من هذا القرار، عقدت الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية اجتماعاً لمناقشة مسودة مواد النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث. شارك في الاجتماع ممثلي الدول المعنيين بهذا الملف.

هدف الاجتماع الى مناقشة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث وإدخال ملاحظات الدول عليه والسعي للتوصل الى توافق حوله بغرض اتخاذ قرار نهائي بشأنه.

تم استعراض مسودة النظام الأساسي نسخة 2019/08/08 والتي سبق وان قامت الأمانة الفنية للآلية بتعميمها على الدول، وكذلك عرضها على الاجتماع كمرفق لجدول اعماله المشروح المتضمن في (الوثيقة رقم ج 03 – 35 /01(01/03/22- ج (0096).

قامت الدول العربية التي كانت قد وافت الأمانة الفنية بملاحظاتها باستعراض هذه الملاحظات المتضمنة في نفس الوثيقة.

قامت الأمانة الفنية، بناءً على تكليف الدول في الاجتماع، بإدخال كافة ملاحظات الدول والمشاركين التي تم التوافق عليها، وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

1. تكليف الأمانة الفنية بتعميم مسودة النظام الأساسي بعد ادخال كافة التعديلات التي وافق عليها " اجتماع مناقشة مسودة مواد النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث (مقر الأمانة العامة للجامعة العربية – 8 مايو 2022)"، بما في ذلك اعداد التعريفات المطلوبة في المادة الأولى من مسودة النظام الأساسي (2019/8/8) بناءً على التعريفات العربية والدولية المعتمدة.
2. وافقت جميع الدول العربية على مسودة النظام الأساسي كاملة بعد التعديلات التي تم ادماجها اثناء الاجتماع، باستثناء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي طالبت بحذف عبارة " الأعضاء في الأمم المتحدة" من تعريف مصطلح: "دولة عضو" او "الدول الأعضاء" والتي طالبت بتنظيم اجتماع بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي لاتخاذ الاجراء المناسب

ثانياً: مرفق نسخة مسودة النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث بتاريخ 2022/5/8 بعد ادماج ملاحظات الدول وتعريفات ومصطلحات الحد من مخاطر الكوارث التي أعدتها الأمانة الفنية للآلية. (مرفق رقم 3).

(ق. 20- أ ت ع ح م ك – 4 – 2022/5/11)

البند الخامس: الاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة والمخاطر والكوارث البيئية في الدول العربية. (مرفق رقم 4)
2. الترحيب بتعزيز انخراط امانة مجلس وزراء الداخلية العرب في اعمال آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وحث الأمانة الفنية للآلية بتكثيف التعاون معها لتعزيز قدرات الدول العربية وبمشاركة المكتب العربي للحماية المدنية وشؤون البيئة بالرباط.
3. الطلب من الأمانة الفنية للآلية التنسيق مع امانة مجلس وزراء الداخلية العرب لعقد الاجتماعات المشتركة بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) ورؤساء الهيئات العربية القطاعية المعنية بالكوارث على غرار الاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة والمخاطر والكوارث البيئية في الدول العربية.
4. الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للآلية بمرئياتها ومقترحاتها لتعزيز تنفيذ أجهزة الدفاع المدني (الحماية المدنية) الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.

(ق. 21- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند السادس: المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث

1. تقديم الشكر للمملكة المغربية لاستضافتها الكريمة للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة من 8-2021/11/11.
2. الموافقة على اعلان الرباط بصيغته المرفقة (مرفق رقم 5) ودعوة الأمانة الفنية للآلية بمتابعة تنفيذ اعلان الرباط، وأعداد مصفوفة للتنفيذ يتم تعميمها على الدول العربية وأعضاء الالية الاخرين وعلى المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة لتقديم مرئياتها واثرائها بالأنشطة والبرامج التي تنفذها في هذا الشأن.
3. تثمين مساهمة منظومة جامعة الدول العربية التي أشرفت على تنسيقها الأمانة الفنية للآلية، وحثها على الاستمرار في دعم كافة برامج وانشطة الحد من مخاطر الكوارث.
4. الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للآلية بأسماء السادة الوزراء واي تغييرات قد تطرأ عليها وتكليف الأمانة الفنية بإعداد قائمة محدثة بصفة دائمة للوزراء العرب المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث، تتم اتاحتها للدول العربية حسب الاقتضاء.
5. دعوة الدول العربية الى التعبير عن رغبتها في استضافة المنتدى العربي السادس للحد من مخاطر الكوارث المزمع عقده عام 2024، اتساقاً مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ق. 22- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند السابع: المنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث 2022

1. حث الدول العربية على المشاركة الفعالة والاعداد الجيد للمنتدى.
2. دعوة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تقديم الدعم وتعبئة الموارد لضمان مشاركة الدول العربية في المنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث، والتنسيق مع الأمانة الفنية لألية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث: المحفل الرسمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، لتعزيز قدرة الدول العربية في عكس أولوياتها واهتماماتها في المنتدى بهدف تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل سنداي.
3. الاخذ علماً بمداخلة الأمانة الفنية بانه لم تتم موافاتها باي معلومات او دعوات حول ما يسمى اجتماع الشراكة الذي افاد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بعقده على هامش المنتدى السابع، وتأكيدها على عدم استخدام شعار جامعة الدول العربية بدون اتباع الإجراءات القانونية لذلك.
4. الطلب الى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية تنظيم الاجتماعات التنسيقية اليومية لممثلي الدول العربية خلال فترة انعقاد المنتدى بهدف التنسيق العربي والاتفاق على المواقف الموحدة من الموضوعات المطروحة على المنتدى.
5. ان تتولى المملكة المغربية رئاسة المجموعة العربية ابان انعقاد المنتدى العالمي السابع اتساقاً مع العرف الجاري بان تترأس المجموعة العربية في المنتدى العالمي الدولة التي استضافت المنتدى الإقليمي العربي وان تلقي كلمة المجموعة العربية في المنتدى.

(ق. 23- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الثامن: أطلس اليونسكو للمخاطر الطبيعية في المنطقة العربية

1. تقديم الشكر لمكتب اليونسكو الاقليمي للعلوم في الدول العربية على اعداد "أطلس المخاطر الطبيعية في المنطقة العربية"، والاخذ علماً بالانتهاء منه وبدأ عمل المنصة المرتبطة به.
2. الترحيب ببدء الإصدار الثاني للأطلس والأنشطة المصاحبة له والتأكيد على أهمية انخراط الدول العربية والشركاء في برنامج العمل، ودعوة الدول العربية الاستفادة من الاطلس واستكمال المعلومات والبيانات المطلوبة لإثراء المنصة الالكترونية المنشأة بموجبه.
3. الاخذ علماً بان:

(أ) جمهورية السودان قد أفادت باستكمالها لملفها الخاص بالأطلس والطلب اليها موافاة نقطة اتصال الاطلس باليونسكو الدكتورة ايلسا ستوت e.sattout@un.org بنسخة من الملف لاتخاذ اللازم نحو وضعه على المنصة الإلكترونية.

(ب) دولة الكويت قد شرعت في اعداد ملفها، ودعوتها لموافاة نقطة اتصال الاطلس باليونسكو الدكتورة ايلسا ستوت e.sattout@un.org بنسخة من الملف لاتخاذ اللازم نحو وضعه على المنصة الإلكترونية.

4. والطلب من كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية استكمال ملفاتهم الخاصة بالأطلس ودعوتها لموافاة نقطة اتصال الاطلس باليونسكو الدكتورة ايلسا ستوت e.sattout@un.org بنسخة من الملف لاتخاذ اللازم نحو وضعه على المنصة الإلكترونية.
5. الطلب من اليونسكو الاستمرار في اعتماد المقاربة التشاركية في المرحلة الثانية من الأطلس، ودعوتها لموافاة الأمانة الفنية بنسخ من الاطلس باللغة العربية لموافاة نقاط اتصال الحد من مخاطر الكوارث العربية بها ووضعها في مكتبة الجامعة العربية ولدى امانات المجالس الوزارية ذات الصلة للاستفادة منه في اعمالها.

(ق. 24- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند التاسع: الشبكة العربية لرصد الكوارث الطبيعية

1. تقديم الشكر للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحديثها وثيقة الشبكة (مرفق رقم 6) والطلب اليها استكمال مشروع الشبكة بوضع مقترح متكامل للتنفيذ يشتمل على الهيكلية المقترحة وآليات التنفيذ والاستخدام.
2. الاخذ علماً بان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قد وافت الأمانة الفنية بمرئياتها حول الشبكة والطلب من الأمانة الفنية احالتها الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية فور الانتهاء من الاجتماع لإدماجها في الوثيقة.
3. الطلب الى الدول العربية موافاة الأمانة الفنية بمرئياتها وملاحظاتها على المشروع المعدل للوثيقة في موعد أقصاه 2022/6/30، وتكليف الأمانة الفنية بإحالة ملاحظات الدول الى المنظمة لاستكمال المشروع بغرض تعميمه على الدول العربية قبل عرضه على اجتماع الالية القادم.
4. دعوة الأمانة الفنية لعقد اجتماع بين مكتب اليونسكو للعلوم بالقاهرة والاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية للنظر في إمكانية التنسيق بين البرامج الثلاثة التي تتولاها المنظمات الثلاثة واعداد تقرير للآلية في دورتها القادمة حول مخرجات الاجتماع. البرامج المعنية هي:
    - برنامج " مراقبة الأرض" الذي تتولاه الاسكوا.
    - أطلس المخاطر الطبيعية في المنطقة العربية الذي تتولاه اليونسكو.
    - الشبكة العربية لرصد الكوارث الطبيعية التي تنسقها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(ق. 25- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند العاشر: رمز "اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث" واختيار شعار عام 2023

1. اعتماد الرمز المرفق ليكون رمز اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث (مرفق رقم 7) والطلب من الامانة الفنية إنتاجه بجودة عالية وتعميمه على الدول العربية في صورته النهائية واتاحته على موقع جامعة الدول العربية.
2. تقديم الشكر للشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) لإشرافها وتنسيقها لعملية اعداد مقترحات لرمز اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث.
3. دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الاحتفال باليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث الموافق 21 مارس من كل عام والطلب اليها استخدام الشعار المعتمد في كافة الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بهذا اليوم، وموافاة الأمانة الفنية بحيثيات الاحتفالات الوطنية.
4. دعوة الأمانة الفنية للآلية منح شهادة تقديرية من آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث لمعد الرمز الذي تم اعتماده.
5. أن يتم اختيار شعار الحد من مخاطر الكوارث لعام 2023 اثناء انعقاد الاجتماع الوزاري العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث.

(ق. 26- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الحادي عشر: دعم وتعزيز جهود الدول العربية الأقل نمواً في الحد من مخاطر الكوارث

السيول والفيضانات في جمهورية السودان

الاخذ علماً بمداخلة وعرض جمهورية السودان حول جهودها في التصدي لمخاطر السيول والفيضانات وما تتخذه من إجراءات للتدريب على استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في تقييم هذه المخاطر والتحسب لها، والتدابير المعتمدة للاستعداد والاستجابة والتعافي بعدها.

دعم تنفيذ القضايا ذات الأولوية في الجمهورية اليمنية

1. الاخذ علماً بطلب الجمهورية اليمنية توفير الدعم المالي والفني لإنجاز الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجيات المحلية وتشكيل فريق وطني للحد من مخاطر الكوارث، وكذا دعم انشاء امانة فنية في وزارة المياه والبيئة بغرض الاستمرار في جهود الحد من مخاطر الكوارث خاصة البرامج التي بدأت في احتساب خسائر الكوارث الوطنية والاستعداد لعمليات الرصد والمراقبة وتدريب فريق وطني لهذا الشأن.
2. الاعراب عن القلق للكارثة المحتملة التي قد تتسبب بها ناقلة النفط صافر الراسية في البحر الأحمر على الجمهورية اليمنية وعلى الدول المشاطئة للبحر الأحمر وعلى التنوع الحيوي والنظم البيئية وسبل العيش في منطقة البحر الاحمر.
3. دعوة الدول العربية بصورة عاجلة الى التعاون فيما بينها وتقديم الدعم للجمهورية اليمنية في جهودها لإزالة المخاطر الناجمة عن رسو ناقلة النفط صافر على شاطئ رأس عيسى بمحافظة الحديدة، واحتمالات تسرب النفط، أو انفجار الناقلة، وما له من اثار خطيرة على الجمهورية اليمنية، ودعم الخطة الأممية للحد من مخاطر ناقلة النفط صافر في منطقة البحر الأحمر.
4. ادراج بند منفصل على اجتماع الآلية القادم بعنوان: "كارثة ناقلة النفط صافر الراسية في البحر الأحمر"، والطلب الى الجمهورية اليمنية بموافاة الأمانة الفنية بالمذكرة الشارحة للموضوع والتطورات والمستجدات حوله ودعوة الالية لمتابعة الامر باستمرار حتى زوال الخطر.

(ق. 27- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الثاني عشر: دعم وتعزيز جهود دولة فلسطين في الحد من مخاطر الكوارث

1. التأكيد على العمل العربي المشترك في مواجهة كافة أنواع الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الانسان في ظل ازدياد المخاطر التي تتعرض لها الدول العربية، والتي تمثل تحدياً كبير يحتم بلورة أولويات استراتيجية، ومجالات تنفيذية رئيسية للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز الآليات المؤسسية، والتنسيق وتدابير الرصد والمتابعة.
2. الترحيب بتأكيد دولة فلسطين استمرارها العمل والتنسيق المستمر مع الدول العربية من اجل تعزيز التعاون الفني والتقني العربي لما له من أهمية في ربط دولة فلسطين بمحيطها العربي وما ينتج عنه من تمكين دولة فلسطين لبناء منظومة وطنية متكاملة للحد من مخاطر الكوارث.
3. دعوة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية تقديم الدعم لدولة فلسطين لتعزيز قدرتها في الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما دعم المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، خاصة في ظل معيقات دولة الاحتلال في مجال الحد من مخاطر الكوارث (الاستيطان والجدار) الحصار والاغلاق، التقسيمات الجيوسياسية (A,B,C) واستخدامات الأراضي.
4. مطالبة المجتمع الدولي ومؤسساته الحقوقية والإنسانية ذات الصلة، بالضغط على دولة الاحتلال للالتزام بالمواثيق الدولية في هذا الشأن.

(ق. 28- أ ت ع ح م ك - 4 - 2022/5/11)

البند الثالث عشر: موعد ومكان عقد الدورة الخامسة لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

عقد الاجتماع الخامس لآلية التنســـيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في مقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 22-2023/05/24 الموافق 02 - 04 ذو القعدة 1444هـ ما لم تقم دولة عربية بطلب استضافته.

(ق. 29- أ ت ع ح م ك - 3 - 2021/9/15).

المرفقات

مرفق 1

قائمة المشاركين

قائمة المشاركين باجتماع الدورة الرابعة لألية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث (9-2022/5/11) مقر الأمانة العامة

الدولـــة	اسم رئيس الوفد	المسمى الوظيفي	العنوان البريدي	التليفـــون	الفاك س	البريد الإلكتروني
المملكة الأردنية الهاشمية	د. اسماء العوالشة	مستشار اقتصادي	السفارة الأردنية	01211866666		Muhanad.g@mit.gov.Jo
	أسماء بشاف	سكرتير ثان	السفارة الأردنية	01275100009		Asmaa.bishaf@fr.gov.jo
دوله الامارات العربية المتحدة	المستشار الدكتور عبد الله صالح الحمادي	رئيس قسم جامعة الدول العربية	مندوبية الامارات العربية المتحدة	01122122220		A_alhamadi@mofaic.gov.ae
	د.سيف الظاهري	مدير إدارة السلامة والوقاية	الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث	00971509999025		sdhaheri@ncema.gov.ae
	خالد عبيد الكعبي	نقطة الاتصال الوطنية لدولة الأمارات العربية المتحدة	الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث	00971566666699		kokaabi@ncema.gov.ae
مملكة البحرين	منال محمد العوضي	سكرتير ثان				Cairo-mission@mofa.gov.bh
الجمهورية التونسية	وزير مفوض/لطفي الطالبي	نائب المندوب الدائم للجمهورية التونسية				
	ضحى الشويخ	مستشارة	سفارة تونس	01099168292		d.chouikh@diplomatie.gov.tn

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية	عفرة حميد	المندوب الوطني لأخطار الكوارث		00213661255768		Afra_hamid@yahoo.com Hamid.afra@interieun.gov.dz
	امينة عمارة	متصرف اداري رئيسي		00213658996233		Amina-omari@interius.gov.go
	حميد أمين	وزير مستشار				
	وهيبة فتوح	كاتبة الشؤون الخارجية	السفارة الجزائرية بالقاهرة			smailfenunl@gmail.com
جمهورية جيبوتي	ناصر عبد الله	مستشار بالمندوبية		01124024593		gadidcheh@gmail.com
المملكة العربية السعودية	مقدم مهندس/محمد بن مبارك الشهراني	مدير اداره غرفه البحث والانقاذ – المديرية العامة للدفاع المدني- وزارة الداخلية و ضابط اتصال المملكة لمراقبه اطار سنداي		+966554545546		Engmohd404@gmail.com mm.alshahrani@998.gov.sa
	نقيب/ نهار ابراهيم القحطاني	الإدارة العامة للحماية المدنية -المديرية العامة للدفاع المدني		+966545549954		n.alobaeidi@998.gov.sa
	محمد علوي بابيضان	مستشار المركز الوطني للأرصاد		00966124237000		m.babidhan@ncm.gov.sa

				وزارة البيئة والمياه والزراعة		
Msalmahfodh@mewa.gov.sa		00966555121972		مدير عام الادارة العامة للمخاطر والازمات	محمد صغير الغامدي	
bddnas@gmail.com		00966557837877		مستشار قانوني	بندر ظافر العمري	
h.anbar@ncec.gov.sa		0096650481296	وزارة البيئة والمياه والزراعة المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيني	مستشار ومدير عام التخطيط للطوارئ البيئية	د.حسن احمد عنبر	
F.al-sawat@ncec.gov.sa		00966554501120		المدير التنفيذي للشؤون القانونية المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيني	فيصل عبيد الله السواط	
m.koomi@ncm.sov.sa		00966505690781		مدير عام توقعات الطقس والمناخ المركز الوطني للارصاد	حمزة بن عبد العزيز كومي	
				الوفد الدائم	روان موصلي	
———		00249123303137		الأمين العام للمجلس القومي للدفاع المدني	عثمان عطا مصطفى	جمهورية السودان
gorashih70@gmail.com		00249911468866		مدير دائرة الطوارئ والكوارث القومية	قرشي حسين عبدالقادر	
glpa20220@gmail.com		0024915002797		الامانة العامة للمجلس القومي للدفاع المدني	صلاح ابراهيم محمد	
Adilawad19@gmail.com		00249919323191		استشاري الحد من مخاطر الكوارث	عادل عوض الكريم	

جمهورية الصومال الفيدرالية	رقية حسن عبدالله	سكرتير ثاني		01122653464		ruagyahh@gmail.com
جمهورية العراق	حسنين حميد شاكر	سكرتير ثاني		01126562866		Hassanain_shaker2000@yahoo.com
سلطنة عمان	سعادة الشيخ راشد بن احمد الشامسي	وكيل وزارة التنمية الاجتماعية		24692555		undsoffice@mosd.gov.om
	حمود بن محمد المنذري	رئيس مكتب الوزير		0096899464874		rss@mosd.gov.om
	مشعل بن عبدالله الفارسي	مدير مكتب الوكيل		0096896600800		mashal@Mosd.gov.om
	احمد بن عبدالله بن عامر الريامي	مدير مساعد قطاع الاغاثة والايواء		0096899639616		Eehamed69@Hotmail.com
دوله فلسطين	حسن ابو العيلة	رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث		00970562500005 00970562500005		chairman@ndrmc.pna.ps
	عامر جمال جردات	مدير دائرة الاستجابة		00972598933898		Ajaradad1986@gamil.com
	ثامر الطيب	سفير مندوبية فلسطين في القاهرة		01009994421		tameraltayeb@gmail.com
دوله قطر	مبارك عبدالله المهندي	نائب امين سر مجلس الدفاع المدني	دوله قطر	0097933396999		malmohannadi@mai.gov.qa
	محمد القحطاني	نقطة الاتصال للحد من مخاطر الكوارث مجلس الدفاع المدني وزارة الداخلية	الدوحة- قطر	0097455088503		Malqahtani4@moi.gov.qa cdc@moi.gov.qa
	صالح جاسم المحمدي	وزارة الداخلية		0097477776612		salmohamedi@moi.gov.qa
جمهورية لبنان	المستشارة رحاب ابو زين	نائب المندوب الدائم	مندوبية جمهورية لبنان	01210900080		Rihab_abe)zein@hotmail.com
جهوريه مصر العربية	لواء دكتور خالد تاج الدين	نائب رئيس قطاع الازمات والكوارث		01001421971		khawad@idsc.met.eg

				بمجلس الوزراء المصري		
aakotb@IdSC.net.eg		01004932684		باحث قطاع اداره الازمات والكوارث- مجلس الوزراء	احمد عادل السيد	
a.amir@cop27.eg		01200994705		ملحق بوزارة الخارجية	احمد امير صلاح	
Mohammedalburqae77@gmail.com		00218926970971		متنبئ ارصاد جوية نقطة اتصال وطنية	محمد عبد العاطي البرقاعي	دولة ليبيا
				مستشار شؤون قانونية بالمندوبية الليبية	د. حسين عبد الحميد عبد ربه	
jarfamohamed@gmail.com		+212673735101	وزارة الداخلية	رئيس قسم التحسين والتكوين والتعاون بمدري	محمد جريفه	المملكه المغربيه
Ikrampg@yahoo.fr		00212639197664	وزراة الداخلية	رئيسة مصلحة التعاون وتنمية القدرات	اكرام المساتي	
azeddinekhojili@gmail.com				مدير الاغاثة والتخطيط والتنسيق والدراسات	خويلي عز الدين	
t_benamar@yahoo.com		+212648424348		نقطة اتصال التاهب والاستجابة بالمركز الوطني لعمليات طوارئ الصحة العامة	ثوريه بنعمرو	
ILHAME76B@hotmail.FR		+12165967994 00212659697994	مديريه المستشفيات والعلاجات المتنقله	رئيس قسم المستعجلات الاسعافات	الهام بشيس	

	نبيل بنبريكة	رئيس المصلحة الاقتصاد في وزارة اعداد التراب الوطني والعمير والإسكان وسياسة المدينة		00212661351299		Nabilbunbrika.nb@gmail.com
	اسماء البقالي	إطار بمديرية الميزانية وزارة الاقتصاد والمالية		00212670627067		Armae.elbalkaly@gmail.com
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	العالم عبد الباقي	مستشار اول بالسفارة		01019087696		
الجمهوريه اليمنية	جميل عبدة سعيد	مدير عام الطوارئ البينية ـ نقطو التصال الوطنية لاطارسينداي		00967777207287		Jamil.saeed@yahoocom
	نجوى عبد الله	مستشار بمندوبية اليمن		010165477223		nalserri@gmail.com

المنظمة	اسم زئيس الوفد	المسمى الوظيفي	العنوان البريدي	التليفون	الفاكس	البريد الالكتروني
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	السفيرة/ شهيرة حسن	مسؤول آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث	1 ميدان التحرير – القاهرة	01006688105		shuhryar@yahoo.com
136	سكرتير ثان/ مصطفى سعدي	المنسق لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث	1 ميدان التحرير – القاهرة	00201155666698		Mustafa.saadi@las.int
	مها جاد	مدير إدارة افريقيا والتعاون العربي الافريقي	1 ميدان التحرير – القاهرة			
	سعيد الحاضي	مدير إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية	1 ميدان التحرير – القاهرة			

Ar.loulou@yahoo.com	+963112274266	+963944334724	سوريا – دمشق ص.ب 2440	المستشار الفني للمدير العام	عبد الرحمن لولو	المركز العربي لدراسات المناطق الجافه والأراضي القاحلة "اكساد"
M_m139450@yahoo.com		01009817108		مهندس لدى المركز	محمد عبد الله زغلول	
Dr.kadriAli@gmail.com		01277679999		مدير المكتب العربي للتوعية الأمنية والاعلام	اللواء أسامة محمد خلف	مجلس وزراء الداخلية العرب
				مسؤول الاعلام والعلاقات بالمكتب العربي للتوعية الامنية	وائل الشامي	
				خبير بالمكتب العربي للحماية المدنية وشؤون البيئة	عثمان يقين	
Daw12sm@yahoo.com	+21622954348	21622954348+		مدير الشؤون العلمية	ا.د/ ضو سعد مصباح	الهيئة العربية للطاقة الذرية
Abd.sanad@staff.aast.edu		01005306145	١ ش المشير احمد إسماعيل شيراتون – القاهرة	مساعد رئيس الأكاديمية للدراسات البيئية و التنمية المستدامة	ا.د/ عبد المنعم سند	الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجية و النقل البحري

gamalghalwash@aast.edu		+20 1001635116			جمال احمد غلوش	
Dr.redavizk@gmail.com		01092499692	1 شارع الإصلاح الزراعي- مبنى الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي	خبير التنوع البيولوجي	د/رضا محمد رزق	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
Aaa-lasheen@gmail.com		01011138086		منسقة فنية وقانونية	أمل أحمد لاشين	
Acpeud.onh@gmiail.com	+213775788 +21323775779	21323775779+ +213666391562	مجمع الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء ctc 1شارع قدور رحيم حسين – الجزائر	المدير العام	ا/ اعمر بلحاج عيسي	المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل و الكوارث الطبيعية الأخرى
Elbadawy@cedare.int	24513918	24513921	٢ ش. الحجاز مصر الجديدة	المدير الإقليمي لبرنامج موارد الأراضي	د. عمر البدوي	مركز البيئة و التنمية للإقليم العربي و أوروبا
Sadekt@un.orq	009611981510	0096170824432	رياض الصلح - بيت الأمم المتحدة- بيروت – لبنان	مسؤول شؤون الموارد المائية وتغير المناخ	طارق صادق	اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)
e.sattout@unesco.org				أخصائية برنامج علوم الايكولوجيا و الارض	إلسا ستوت	منظمه اليونسكو المكتب الاقليمي للشرق الاوسط و شمال افريقيا

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	فادي جنان	نائب رئيس المكتب الإقليمي		01000410497		jannan@un.org
	رانيا حماد					
المعهد العربي لإنماء المدن	أحمد عبد الله عثمان التويجري	مدير عام المركز				
المركز الإقليمي الاستشاري للعلوم و التكنولوجيا لبحوث البينيه و الحدد من مخاطر الكوارث	عادل عوض الكريم الفلكي	الرئيس التنفيذي		249919323191+		Adilawad19@gmail.com regionalstac@gamail.com
الشبكة العربية للبيئة والتنمية "راند"	عماد عدلي	المنسق العام	٢ (أ) مساكن مصر للتعمير ش. زهراء المعادي – القاهرة	01222130678+2	+20225162961	info@raednetwork.org
	غادة أحمدين	مدير البرامج		01001437405		
المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الاحمر	د. عبد الله محمد الهزاع	مستشار امين عام المنظمة		00966505479242		a.alhazaa@arabncnc.org

مرفق 2

النظام الاساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

النظام الاساسي

آلية التنسيق

العربية للحد من مخاطر الكوارث

تمت إقراره بموجب القرار رقم (ق. 5- أ ت ع ح م ك - 3 - 2021/9/15) في الاجتماع الثالث لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بتاريخ 2021/09/15 للرفع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة للإقرار.

النظام الاساسي
لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

ديباجة

أُنشِئت آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (ق ق:319 د.ع (17) – 2005/3/23) الذي كلف الأمانة العامة للجامعة بدعوة المنظمات والهيئات العربية العاملة في مجال الحد من آثار الكوارث الطبيعية ومجال الإغاثة والإنقاذ إلى الاجتماع والتشاور بشأن تنسيق جهودها وبرامجها من خلال إيجاد آلية مناسبة للتنسيق العربي للحد من مخاطر الكوارث. وكذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1676 – د.ع 79 – 2007/2/15) الذي وافق على إنشاء آلية تنسيق عربية للحد من مخاطر الكوارث وكلف الأمانة العامة بتفعيل الألية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المناطة بها. وقد أحيطت القمة العربية ال 29 المنعقدة في الظهران بالمملكة العربية السعودية في 2018/4/15 بموجب قراراها رقم 733 بتعديل مسمى الالية لتصبح آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، واعتبارها الآلية العربية المعنية بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030.

المادة الأولى

تعاريف:

1. يسمى هذا النظام: **النظام الاساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث**، ويتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد الآلية وممارسة مهامها لتحقيق أهدافها.
2. تكون للعبارات الآتية في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها:

الآلية: آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

الجامعة: جامعة الدول العربية.

الامانة العامة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية

الأمانة الفنية للآلية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القطاع الاقتصادي: الادارات ذات الصلة.

المادة الثانية

عضوية الآلية:

تتكون عضوية الآلية من:

1. **الدول العربية:** نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث او من ينوب عنها، على المستوى الفني (الخبراء) وعلى المستوى الوزاري.
2. **المجالس الوزارية العربية المتخصصة:** الامانة الفنية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات الصلة.
3. **المنظمات:** المنظمات العربية المتخصصة والوكالات الدولية ومكاتبها الإقليمية، والهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.
4. **اصحاب المصلحة والشركاء:** المجتمع المدني، العلماء الأكاديميين، البرلمانيين، الحكومات المحلية، القطاع الخاص، والاتحادات ذات الصلة.
5. **يحتوي الملحق (1)** على اعضاء الآلية من غير الدول، ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذا النظام الاساسي.

المادة الثالثة

أهداف الآلية:

1. تعزيز وتنسيق الجهود القطرية والعربية والدولية وبلورة رؤية وأولويات استراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الاقليمية العربية للحد من مخاطر الكوارث، على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك، الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 واطار عمل سنداي 2030، عن طريق السعي إلى تحقيق المواءمة بين برامج العمل للحد من مخاطر الكوارث، التي تضطلع بها المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاتحادات العربية والإقليمية، و الى تفعيل المشاركة والمساهمة في تنفيذ الاولويات العربية للحد من مخاطر الكوارث.
3. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعة ومجالسها الوزارية المتخصصة ومنظماتها المتخصصة وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومكاتبها ولجانها الإقليمية، والمنظمات والهيئات

العربية والدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العربية الإقليمية، والاتحادات العربية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لزيادة كفاءة العمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث وفق نهج متعدد القطاعات لتحقيق انخفاض ملموس في المخاطر التي تواجه المنطقة العربية بما يتماشى مع الأولويات العالمية.

4. انشاء هيئات وطنية في الدول العربية وتعزيز قدراتها في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، بهدف تعزيز فهم الكوارث وحوكمتها، وزيادة الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، لزيادة القدرة على مواجهتها مع تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.
5. إعداد تقارير دورية عن متابعة التطورات في مجال تنفيذ الاستراتيجيات العربية الاقليمية للحد من مخاطر الكوارث على ضوء المعلومات والتقارير التي توفرها الدول العربية والمنظمات أعضاء الآلية.

المادة الرابعة

مهام الآلية:

1. الحد من الآثار السلبية التي تسببها الكوارث في حياة الإنسان والسكان والبيئة وفي الاقتصاديات الوطنية والأحوال الاجتماعية، وتحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات ودول المنطقة العربية. وتعزيز التعاون بين الدول العربية للاستجابة للكوارث والاستعداد لها والتعافي منها.

2. دعم وبناء قدرات الدول العربية الفنية والمؤسسية للحد من مخاطر الكوارث والتصدي لآثارها السلبية. والارتقاء بالوعي العام، والتدريب وتنمية مهارات، مع مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة القدرات المتفاوتة للدول العربية في الحد من مخاطر الكوارث.

3. حث الدول العربية على تفعيل والالتزام بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والعربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، بما فيها، تنفيذ اتفاقية التعاون العربية النافذة منذ عام 1990 في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة ونسختها المحدثة بعد دخولها حيز النفاذ.

4. توفير القدرات واتاحة المعلومات والنظم اللازمة لرصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية، وقابلية التضرر، وخسائر الكوارث على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وإعداد قاعدة بيانات عربية تتيح المعلومات، وتيسر التنسيق، وتمكن من مواجهة مخاطر الكوارث في الدول العربية.

5. السعي لإنشاء نظم وشبكات إنذار مبكر إقليمية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة العربية، ووضع خطط استعداد وخطط احترازية وخطط تعافي من مخاطر الكوارث وخطط اعادة الاعمار بشكل أفضل.

6. العمل على تناغم الحد من مخاطر الكوارث مع العملية التنموية على المستوى الوطني والاقليمي، بما في ذلك في مجالات الاستثمارات العامة والخاصة وخطط التنمية.

7. العمل كهيئة تشاورية رئيسية لإعداد ومتابعة تنفيذ مخرجات المنتديات العالمية والاقليمية للحد من مخاطر الكوارث.

8. متابعة وتقييم ورصد اعمال الحد من مخاطر الكوارث في إطار الاستراتيجيات الاقليمية العربية للحد من مخاطر الكوارث، بالاسترشاد بنظام رصد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وضع المؤشرات اللازمة لذلك.

9. تطوير وتفعيل والتشريعات والقوانين واللوائح المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المسائلة والمحاسبة.

10. تطوير وانشاء وتعزيز منتديات وطنية ومحلية عابرة للقطاعات للحد من مخاطر الكوارث وادارتها

11. تعزيز التقييم العلمي لمدى الضعف والمرونة ودعم البحث العلمي الموجه نحو الحد من مخاطر الكوارث، وتقييم الاحتياجات قبل واثناء وبعد الكارثة.

12. استقطاب الدعم المادي والفني والمعنوي لتمويل برامج الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات في مجالات الوقاية والاستعداد والتأهب والاستجابة والتعامل مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

13. أية مهام أخرى توكل للآلية.

المادة الخامسة

اجتماعات الآلية:

1. تعقد الآلية اجتماعاً واحداً عادياً في السنة بدعوة من الأمانة العامة، وتعقد على مستوى نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية واعضاء الآلية المذكورين في المادة الثانية من هذا النظام.
2. تعقد الآلية اجتماعاً كل سنتين على مستوى الوزراء العرب المعنين عن شئون الحد من مخاطر الكوارث بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
3. يجوز للآلية ان تعقد اجتماعات استثنائية/طارئة، عند الاقتضاء، بناءً على طلب الامانة العامة او اي من الدول الاعضاء.
4. يرأس اجتماع الآلية الدولة التي لها رئاسة القمة العربية. او بالتوافق بين اعضاء الآلية في بداية الاجتماع، وفي حالة استضافة دولة للاجتماع تترأس الدولة المضيفة اجتماع الالية.
5. تعقد الآلية اجتماعاتها في الموعد والمكان الذي تحدده في اجتماعها السابق، ويمكن تغيره إذا دعت الضرورة لذلك.

المادة السادسة

أمانة الآلية:

1. تتولي جامعة الدول العربية: القطاع الاقتصادي (ادارة الاسكان.والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث، وامانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، مهمة الأمانة الفنية للآلية، ولها ان تتعاون وان تنسق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
2. تعد الأمانة الفنية للآلية مشروع جدول أعمال دورة الآلية، وتبلغه الامانة العامة للجامعة للدول الاعضاء وبقية اعضاء الآلية مع الدعوة للاجتماع قبل شهر من بدء الدورة، اتساقاً مع النظم المعمول بها في الجامعة العربية.
3. تقدم الامانة الفنية للآلية إلى كل اجتماع عادى تقرير متابعة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الآلية.

المادة السابعة

تشكيل اللجان الفنية المؤقتة:

1. للآلية أن تنشئ لجاناً فنية مؤقتة لدراسة موضوعات معينة وتجتمع هذه اللجان في الفترة ما بين دورات الانعقاد وترفع توصياتها للآلية وتدعو الأمانة الفنية لاجتماعات هذه اللجان.
2. للآلية أن تعهد إلى أحد أعضائها دراسة موضوع معين أو تكلفته بملف موضوع معين بما في ذلك حضور الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

المادة الثامنة

اتخاذ القرارات:

يتم اتخاذ قرارات الآلية بتوافق آراء الدول الاعضاء وفقاً للأنظمة المعمول بها في الجامعة.

المادة التاسعة

نفاذ وسريان النظام:

1. يعمل بهذا النظام بعد إقراره من قبل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.
2. يعدل النظام بطلب من الامانة العامة او احدى اعضاء الآلية مع موافقة اربعة من الدول العربية الاعضاء في الآلية.

••••••••••••

ملحق (1)

اولاً: منظومة الجامعة العربية:

1. المجالس الوزارية وامانتها والادارات ذات الصلة:
   - مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته الفنية
   - المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمانته الفنية
   - مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات وأمانته الفنية
   - مجلس وزراء النقل العرب وأمانته الفنية
   - مجلس وزراء الصحة العرب وأمانته الفنية
   - مجلس وزراء الإعلام العرب وأمانته الفنية
   - ادارة الازمات بقطاع الاعلام بجامعة الدول العربية
   - ادارة العون الانساني بالقطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية
2. منظمات الجامعة العربية:
   - المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى
   - المكتب العربي للحماية المدنية والإنقاذ
   - المنظمة العربية للطيران المدني
   - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
   - الهيئة العربية للطاقة الذرية
   - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
   - المنظمة العربية للتنمية الصناعية
   - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
   - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)
   - اتحاد إذاعات الدول العربية
   - المعهد العربي لإنماء المدن
   - منظمة المدن العربية

ثانياً: المنظمات العربية والاقليمية الاخرى:

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظماته
2. الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)
3. المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر
4. المنظمة الكشفية العربية

ثالثاً: منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى:

1. الامم المتحدة للبيئة/مكتب غرب اسيا
2. منظمة الصحة العالمية/ المكتب الاقليمي
3. منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)/ المكتب الاقليمي
4. الاتحاد الدولي للاتصالات/المكتب الاقليمي
5. منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم/ المكتب الاقليمي بالقاهرة

رابعاً: الشركاء واصحاب المصلحة:

1. المجتمع المدني
2. العلماء الأكاديميين
3. البرلمانيين
4. الحكومات المحلية
5. الشباب والاطفال والمرأة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة
6. الاعلاميون
7. القطاع الخاص: (جمعية رجال الاعمال العرب، مجلس سيدات الاعمال العرب، اتحاد المستثمرين العرب، اتحاد المستثمرات العرب)
8. الاتحادات: (الاتحاد العام العربي للتأمين، اتحاد المصارف العربية، اتحاد رجال الاعمال العرب، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية)

خامساً: الهيئات التمويلية العربية والدولية (مراقبين):

1. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
2. البنك الاسلامي للتنمية
3. المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي
4. البنك الدولي
5. مرفق البيئة العربي (معتمد ولم يدخل حيز النفاذ بعد)
6. الصندوق العربي الإفريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث (في طور الاعتماد)

****

مرفق 3

مسودة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي

المشترك للحد من مخاطر الكوارث

النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث*

8 أيار/مايو 2022

*تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ بموجب القرار رقم (ق. 2- أ ت ع ح م ك - 2 – 2019/8/8) في الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بتاريخ 2019/8/8.

المحتويات

تمهيد

الفصل الأول

الأحكام العامة

المادة 1: التعاريف

المادة 2: الإنشاء

المادة 3: الأهداف

المادة 4: الأهلية

الفصل الثاني

الموارد والعمليات

المادة 5: الموارد

المادة 6: إدارة الموارد

المادة 7: رأس المال

المادة 8: العمليات

الفصل الثالث

الحوكمة والإدارة

المادة 9: الهيكلية والتكوين

المادة 10: مجلس المحافظين

المادة 11: اللجنة التنفيذية

المادة 12: المدير

المادة 13: نائب المدير

المادة 14: خدمات أمانة السر

الفصل الرابع

التعليق المؤقت لعمليات الصندوق وإنهاؤها

المادة 15: التعليق المؤقت للعمليات

المادة 16: إنهاء العمليات

الفصل الخامس

الأحكام النهائية

المادة 17: الامتيازات والحصانات

المادة 18: طريقة التواصل

المادة 19: تسوية المنازعات

المادة 20: التعديل والمراجعة

المادة 21: النفاذ

المادة 22: الملحقات

ديباجة

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية، في اجتماعنا خلال القمة الأفريقية العربية الخامسة في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 00 الى 00 شهر/ شهر 2019، تحت شعار "....."؛

واسترشاداً بأحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الإقليمية الأفريقية وخطة عملها، والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبرنامج عملها، وإطار سينداي (2015)؛

واسترشاداً بمبادئ الشراكة الأفريقية العربية، المفصلة في استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية، المعتمدة من قبل القمة الأفريقية العربية الثانية المنعقدة في مدينة سرت، ليبيا، في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، التي تنص على التعاون في المجالات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للمنطقتين، والتصدي للتحديات البيئية الخطيرة من خلال تنسيق المواقف في المحافل الدولية المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والقضايا البيئية الأخرى، وبذل الجهود لمكافحة الجفاف والتصحر؛

وإدراكاً منا للتهديدات التي تشكلها الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان وما قد يستجد من مخاطر، بما في ذلك: الزلازل، والفيضانات، والجفاف، والتصحر، والحرائق، والحوادث والاخطار التكنولوجية، وانتشار الأوبئة والأمراض في البلدان الأفريقية والعربية؛

واقتناعاً منا بالحاجة إلى إنشاء آلية مشتركة لمساعدة الجهود الوطنية في الوقاية من آثار هذه الكوارث ورصدها والتخفيف منها، وإظهار التضامن مع الدول والشعوب المتضررة؛

وإشارة إلى القرار رقم 2 للقمة الأفريقية العربية الثانية التي قررت إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث الذي ستكون موارده من الأموال المخصصة من ميزانيات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء العرب والأفارقة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنح من الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والدولية؛

وإشارة إلى التفويض الممنوح لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية لإعداد النظام الأساسي للصندوق وتحديد أهدافه وأساليب عمله.

نعتمد النظام الأساسي الذي يؤسس الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث وفقاً للأحكام التالية:

الفصل الأول

الأحكام العامة

المادة 1: التعاريف[1]

لغرض هذا النظام الأساسي، ستكون المصطلحات المستخدمة لعمل الصندوق وحوكمته على النحو التالي:

"الصندوق" يعني الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث بما فيه موارده المالية والإدارية والمؤسسية والفنية والتقنية؛

"النظام الأساسي" يعني النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث.

"الملحق" يعني الملحق بهذا النظام الأساسي؛

"مجلس المحافظين" يعني مجلس محافظي الصندوق؛

"اللجنة التنفيذية" تعني اللجنة التنفيذية للصندوق (أو اللجنة)؛

"المدير" يعني مدير الصندوق.

"نائب المدير" يعني نائب مدير الصندوق؛

"دولة عضو" او "الدول الأعضاء"، تعني الاعضاء في جامعة الدول العربية و/ أو الاتحاد الأفريقي: ، الاعضاء في الأمم المتحدة؛

"المتلقية" يعني دولة عضو حصلت على المساعدة التي يقدمها الصندوق؛

"دولة عضو طالبة" يعني دولة عضو طلبت المساعدة من الصندوق؛

"القرار" يعني قرار إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث (الملحق الثاني، القمة الأفريقية العربية الثانية المنعقدة في مدينة سرت، ليبيا، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2010)؛

"الاحتياطي الاستراتيجي" يعني الحساب الموضوع جانباً لمواجهة أي تكاليف غير متوقعة قد تنشأ في المستقبل لمجموعة متنوعة من الأغراض مثل العمليات، والأحداث غير المتوقعة، والطوارئ.

المادة 2: الإنشاء

أ. انشئ الصندوق المعروف باسم "الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث" بموجب قرار القمة الأفريقية العربية رقم 2 المنعقدة في مدينة سرت، ليبيا، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2010؛

ب. الصندوق مستقل، وله شخصية معنوية قانونية؛

ج. يخضع الصندوق لأحكام قرار انشاءه ولهذا النظام الأساسي وللنظام الداخلي للصندوق ولاتفاقية المقر؛

.....

[1] المصطلحات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث مدرجة في الملحق 1

المادة 3: الأهداف

أهداف الصندوق هي مايلي:

أ. مواجهة التهديدات التي تفرضها الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان في أفريقيا والمنطقة العربية من خلال تعبئة الموارد اللازمة في إطار من الجهد والتضامن الجماعي؛

ب. توفير آليات ودعم فعالين لتحقيق الحد الكبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح وفي الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أفريقيا والمنطقة العربية، والاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛

ج. أن يكون صندوقاً للاستجابة المبكرة والاستعداد والتعافي في حالات الكوارث والطوارئ، وأن يساعد الدول الأعضاء في الصندوق في أفريقيا والمنطقة العربية في دعم الأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك:

- تحديد المخاطر
- مراقبة المخاطلا،
- الوقاية والتخفيف من الآثار،
- الإنذار المبكر للكوارث،
- الاستعداد،
- التعافي،
- بناء القدرات،
- الأبحاث،
- تبادل الخبرات وتعزيزها،
- التعليم والوعي العام.

د. تعبئة الموارد العادية والإضافية المطلوبة من المنظمات ذات الصلة، ولا سيما المؤسسات المالية الإقليمية، ومجتمع المانحين الدولي، والقطاع الخاص.

المادة 4: الأهلية

جميع الدول الأعضاء تستفيد من الصندوق؛

أ. الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان التي تم تحديدها في القرار، مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والتصحر وانتشار الأوبئة والأمراض؛ وغيرها

ب. التهديدات المشتركة، والأخطار، ومدى تواترها وشدتها، سيتم تفصيلها من قبل مجلس المحافظين وترفع للقمة الافريقية العربية للاعتماد.

الفصل الثاني

الموارد والعمليات

المادة 5: الموارد

المساهمات في الصندوق ستكون من المصادر القانونية وغيرها على النحو التالي:

أ. الموارد القانونية، حسب القرار رقم 2 للقمة الافريقية العربية في سرت ، كما يلي:

1. الأموال المخصصة من ميزانية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛
2. المساهمات الطوعية للدول الأعضاء ، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
3. المساهمات الطوعية للشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والدولية.

ب. الموارد الأخرى والمبتكرة

1. الموارد والآليات المحددة في قرار "الجمعية/ القمة الأفريقية العربية/ القرار 6 (3)" حول تأسيس آلية تنسيق التمويل المشترك الأفريقي العربي، القمة الأفريقية العربية الثالثة، الكويت 2013؛
2. موارد مالية جديدة مثل (على سبيل المثال لا الحصر): الإمكانيات الضخمة للقطاع الخاص، والنداءات والحملات والتبرعات العامة، والمؤسسات المالية الإقليمية ومجتمع المانحين الدولي؛
3. صافي الدخل من القروض ومحفظة الاستثمارات من الموارد المختلفة.

المادة 6: إدارة الموارد

أ. توضع موارد الصندوق ضمن مؤسسة مالية ذات مصداقية في أفريقيا أو في المنطقة العربية بناء على اقتراح القمة الإفريقية العربية وموافقتها بانتظار تحديد مقر دائم للصندوق؛

ب. يقوم المدير نيابة عن الصندوق بالتفاوض على اتفاقية الإدارة مع المؤسسة المالية المضيفة وتوقيعها والتي ستنص على أحكام وشروط إدارة وصرف الموارد المالية؛

ج. سيتم تخصيص 30% من المبلغ المخصص للصندوق لصندوق الاستجابة الفورية للإغاثة والتعافي، ويكون الصندوق الائتماني لغرض الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك المحددة في المادة 3ج؛

د. تغطى المصروفات الإدارية وتكاليف التشغيل الخاصة بعمليات الصندوق من الموارد المتاحة للصندوق.

المادة 7: رأس المال

أ. تكون عملة تعاملات الصندوق الدولار الأمريكي وأي عملة أخرى قابلة للتحويل توصي بها اللجنة التنفيذية ويوافق عليها مجلس المحافظين؛

ب. يكون الحد الأدنى لرأس المال التشغيلي للصندوق 10 مليون دولار أمريكي (عشرة مليون دولار أمريكي) لتمكين بدء عمل الصندوق وعملياته؛

ج. الاحتياطي الاستراتيجي للصندوق لا يقل عن 5% من النفقات التشغيلية السنوية للصندوق.

المادة 8: العمليات

أ. يعمل الصندوق تحت سلطة مجلس المحافظين الذي يضع السياسة العامة له؛

ب. يؤمن الصندوق منحاً (في حالة الاستجابة لحالات الكوارث، المادة 3ج)، ومنحاً أو قروضاً (في حالة الاستعداد للكوارث والأنشطة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، المادة 3ج) للدول الأعضاء وفقاً لشروط يحددها النظام الداخلي الذي يضعه مجلس المحافظين؛

ج. على الدول الأعضاء الطالبة تقديم طلب رسمي وفقاً للمنحة ولنموذج طلب القرض (الملحق 2) لتمكين تخصيص الأموال وصرفها؛

د. يوافق مجلس محافظي الصندوق على طلبات القروض أو المنح المقدمة من الدول الأعضاء الطالبة بناء على توصية اللجنة التنفيذية؛

هـ. يجوز لمجلس المحافظين ووفقاً لنظامه الداخلي تفويض المدير للموافقة على طلبات المنح (صندوق الاستجابة الفورية) إلى الدول الطالبة بالتشاور مع كل من رئيس الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية بعد الإخطار الفوري لمجلس المحافظين؛

و. يوقع المدير نيابة عن الصندوق اتفاقية مع الدول الأعضاء الطالبة للحصول على القرض أو المنحة بما في ذلك إنفاق الصندوق وتسوية المنازعات.

الفصل الثالث

الحوكمة والإدارة

المادة 9: الهيكلية والتكوين

يضم الصندوق مجلساً للمحافظين، ولجنة تنفيذية، ومدير، ونائب مدير، وخدمات أمانة السر (الملحق 3).

المادة 10: مجلس المحافظين

أ. يشرف مجلس المحافظين، وهو أعلى هيئة لوضع السياسات والتنفيذ في الصندوق، على إدارته، ويجتمع مرة في السنة بالتناوب في أديس أبابا والقاهرة أو في أي دولة عضو في الصندوق عند اتخاذ القرار بذلك، ويعمل تحت سلطة القمة الأفريقية العربية؛

ب. يتكون مجلس المحافظين من رئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الأفريقي للتنمية، والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أو ممثلين عنهم، وعشرة دول أعضاء في الصندوق من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية (خمسة من كل منهما) تسميهم القمة الأفريقية العربية لمدة محددة هي سنة على أساس دوري وفق آليات اتخاذ القرار فيها؛

ج. يكون رئيس مجلس المحافظين الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الاتحاد الإفريقي بالتناوب لمدة محددة هي سنة؛

د. يحضر مدير الصندوق اجتماعات مجلس المحافظين ويشارك في المداولات، لكنه لا يملك حق التصويت؛

هـ. يكون مجلس المحافظين مسئولاً عن تنفيذ قرارات القمة الأفريقية العربية فيما يتعلق بالصندوق ويقدم تقريراً مرة واحدة في السنة إلى القمة حول تنفيذ القرارات وعمليات الصندوق؛

و. يجوز لمجلس المحافظين التنازل عن القروض، حسب الحالة، للدول الأعضاء الطالبة بناء على التوصيات التي تتخذها اللجنة التنفيذية؛

ز. يعتمد مجلس المحافظين نظامه الداخلي والقواعد المالية للصندوق؛

ح. مهام مجلس المحافظين موضحة في الملحق 4.

المادة 11: اللجنة التنفيذية

أ. اللجنة التنفيذية مسئولة عن تنفيذ سياسة الصندوق وتوجيه عملياته؛

ب. تصدر اللجنة التوصيات المتعلقة بالمنح وعمليات الصندوق الأخرى وخاصة في حالة ا الكوارث؛ ويوافق عليها مجلس المحافظين اتساقاً مع المادة 8 (د) أعلاه.

ج. تتكون اللجنة من المدير أو نائب المدير في حالة غيابه، وعضو واحد من الاتحاد الأفريقي وعضو واحد من جامعة الدول العربية؛

د. يعين الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة على أساس التناوب لمدة محددة هي سنة واحدة وفق آليات اتخاذ القرار فيهما؛

هـ. يكون مدير الصندوق رئيساً للجنة؛

و. تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر في مقر الصندوق أو في مكان مخصص عند الاقتضاء بناء على طلب من دولة عضو في حالة الكوارث؛

ز. تقدم اللجنة تقريراً مرحلياً خاصاً بأنشطتها المحددة مرتين في السنة "كل ستة أشهر" لمجلس المحافظين؛

ح. مهام اللجنة موضحة في الملحق 5.

المادة 12: المدير

أ. يتولى إدارة الصندوق مدير يرشحه مجلس المحافظين؛ ويعتد في الاختيار افريقياً او عربياً بالجهة المرُشحة.

ب. يقدم المدير تقريراً إلى مجلس المحافظين مرتين في السنة "كل ستة أشهر" حول عمليات الصندوق وتنفيذ قرارته؛

ج. يكون للمدير من رعايا الدول الأعضاء في الصندوق بالتناوب بين أفريقيا والمنطقة العربية، ويتم تعينه بالتوافق لمدة محددة هي ثلاث سنوات؛

د. يتمتع المدير بنزاهة مثبتة وكفاءات وخبرات ذات صلة؛

هـ. يخول المدير بالدخول في أي اتفاق قانوني مما يسهل تنفيذ أحكام هذا النظام الأساسي وتمثيل الصندوق؛

و. يحق للمدير منح تمويل فوري للاستجابة بالتشاور مع اللجنة التنفيذية والإخطار الفوري لمجلس المحافظين؛

ز. يحضر المدير اجتماعات مجلس المحافظين؛

ح. يرأس المدير اللجنة التنفيذية؛

ط. يعاون المدير في واجباته نائب للمدير، ويمكن أن يفوضه بكل مهامه أو بجزء منها؛

ي. مهام المدير موضحة في الملحق 6.

المادة 13: نائب المدير

أ. يتم ترشيح نائب المدير من قبل مجلس المحافظين، ويكون مسؤولاً أمام المدير؛ ويعتد في الاختيار افريقياً او عربياً بالجهة المرُشحة؛

ب. يكون نائب المدير من رعايا دولة عضو في الصندوق من الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية، ويتم تعينه بالتوافق لمدة محددة هي ثلاث سنوات بالتناوب بين أفريقيا والمنطقة العربية؛ ولا يجوز ان يكون من نفس منطقة المدير تأكيد لمبدأ التناوب في التسيير بين الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.

ج. يتمتع نائب المدير بنزاهة مثبتة وكفاءات وخبرات ذات صلة؛

د. يحدد المدير مهام نائب المدير، ويمكن له أن يفوضه بكل مهامه أو بجزء منها.

المادة 14: خدمات أمانة السر

أ. يتم تعيين الأمانة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بتفويضها الخاص لترشيد واستخدام موارد الصندوق على نحو فعال؛

ب. توفر الأمانة الخدمات لهيئات إدارة الصندوق؛

ج. يحدد المدير مهام الأمانة بما فيها:

1. تحضير الاجتماعات وخدماتها لهيئات إدارة الصندوق المشكلة وفق هذا النظام الأساسي؛
2. إحالة الإخطارات والتقارير والمعلومات الأخرى الواردة إلى هيئات إدارة الصندوق وفق النظام الأساسي؛
3. القيام بالمهام الأخرى التي يكلفها بها المدير.

د. يوجه الأمانة المدير ونائب المدير.

الفصل الرابع

التعليق المؤقت لعمليات الصندوق وإنهاؤها

المادة 15: التعليق المؤقت للعمليات

يمكن لمجلس المحافظين بحسب ما تقتضيه الضرورة، في حالة وصل الصندوق إلى أقل من الاحتياطي الاستراتيجي (وفقا للمادة7ج) أو في ظل بعض الظروف الاستثنائية التي يستعصى على الصندوق أداء مهامه، أن يعلق تمديد أو تقديم منح وقروض جديدة إلى أي دولة عضو مؤقتاً.

المادة 16: إنهاء العمليات

أ. يجوز للصندوق أن ينهي عملياته بناء على اقتراح من مجلس المحافظين بعد أن يتم اعتماده من قبل القمة الأفريقية العربية؛

ب. عند حصول هذا الإنهاء، يوقف الصندوق جميع نشاطاته، ولكنه يبقى موجوداً حتى اكتمال التسوية النهائية لكل التزاماته والتخلص من الأصول؛

ج. في حالة حله، تتم تصفية الصندوق من قبل المصفي المعين من قبل مجلس المحافظين؛

د. بعد تصفية الصندوق، يضمن المصفي أن يتم نقل جميع أصوله إلى الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، حسب مساهمة كل طرف.

الفصل الخامس

الأحكام النهائية

المادة 17: الامتيازات والحصانات

أ. يمنح الصندوق ومسؤوليه امتيازات وحصانات وفقاً لما هو محدد في الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية (1965) والبروتوكول الإضافي لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الامتيازات والحصانات وميثاق جامعة الدول العربية (1945)؛

ب. يتم تنظيم اتفاقية مقر الدولة المضيفة بين الدولة العضو المضيفة للصندوق والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية توضح الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الصندوق.

المادة 18: طريقة التواصل

يتم تحديد خطوط التواصل بين الصندوق والدول الأعضاء منذ البداية، وهو ما يسمح بالتواصل السريع واتخاذ القرارات عند التعامل مع حالات الطوارئ و/ أو الكوارث.

المادة 19: تسوية المنازعات

أ. يتم حل أي نزاع قد ينشأ بين الصندوق والدول الأعضاء المتلقية فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا النظام الأساسي ودياً، ويحال إلى القمة الأفريقية العربية للتسوية؛

ب. في حالة الفشل في ذلك، يتم اللجوء إلى وسائل أخرى من التحكيم المنصوص عليها في اتفاقية القرض أو المنحة (المادة 8و).

المادة 20: التعديل والمراجعة

أ. يجوز تعديل النظام الأساسي أو تنقيحه بقرار من القمة الأفريقية العربية؛

ب. يجوز لأي دولة عضو أن تقترح عن طريق المنظمة التابعة لها (الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية) أي تعديل أو تنقيح للنظام الأساسي؛

ج. تعتمد التعديلات أو التنقيحات من قبل القمة الأفريقية العربية.

المادة 21: النفاذ

يبدأ نفاذ النظام الأساسي وملحقاته من تاريخ اعتماده من قبل القمة الأفريقية العربية.

المادة 22: الملحقات

أ. تعتبر ملحقات هذا النظام الداخلي جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام؛

ب. تتضمن ملحقات هذا النظام ما يلي:

الملحق 1: مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث

الملحق 2: نموذج للحصول على منحة (أ) أو قرض (ب)

الملحق 3: هيكلية إدارة الصندوق

الملحق 4: مهام مجلس المحافظين

الملحق 5: مهام اللجنة التنفيذية

الملحق 6: مهام المدير

****

<u>الملحق 1: مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث: المعتمدة من قبل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث المتضمنة في الوثيقة A/71/644</u>

<u>المتضررون:</u>

هم الأشخاص الذين تضرروا من حدث خطير، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والمتضررون بصورة مباشرة هم الذين عانوا من إصابة أو مرض أو آثار صحية أخرى؛ والذين أجلوا أو تشردوا أو ارتحلوا أو عانوا من أضرار مباشرة في سبل عيشهم وفي ما لديهم من أصول اقتصادية ومادية واجتماعية وثقافية وبيئية. أما المتضررون بصورة غير مباشرة، فهم الأشخاص الذين عانوا من عواقب، غير الآثار المباشرة أو بالإضافة إليها، مع مرور الوقت بسبب وقوع خلل أو تغييرات في الاقتصاد أو البنية التحتية الحيوية أو الخدمات الأساسية أو التجارة أو العمل أو عانوا من عواقب اجتماعية وصحية ونفسية .

الشرح: يمكن أن يتضرر الناس بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد يتعرض الأشخاص المتضررون لعو اقب قصيرة المدى أو طويلة المدى في حياتهم أو سبل عيشهم أو صحتهم وفي ما لديهم من أصول اقتصادية ومادية واجتماعية وثقافية وبيئية. وإضافةً إلى ذلك، يمكن اعتبار المفقودين أو القتلى من المتضررين بصورة مباشرة .

إعادة البناء بشكل أفضل:

استغلال مراحل التعافي والتأهيل والتعمير التي تعقب الكارثة في زيادة قدرة الأمم والجماعات على الصمود من خلال إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في جهود إصلاح البنية التحتية المادية والنظم المجتمعية وإحياء سبل العيش والاقتصادات والبيئة .

الشرح: لن يفسر مصطلح "المجتمعية" على أنه النظام السياسي لأي بلد

قانون البناء

مجموعة من المراسيم أو اللوائح والمعايير المرتبطة□ ا التي ترمي إلى تنظيم جوانب التصميم والتشييد ومواد البناء وإشغال المباني وتعديلها والتي تكون ضرورية لضمان سلامة البشر ورفاهم، بما في ذلك مقاومة الانهيار والضرر.

الشرح: يمكن أن تشمل قوانين البناء في آن واحد معايير تقنية ومعايير وظيفية. وينبغي أن تتضمن الدروس المستفادة من التجارب الدولية وينبغي أن تتلاءم مع الظروف الوطنية والمحلية. ويعد وجود نظام إنفاذ منهجي من المتطلبات البالغة الأهمية لدعم التطبيق الفعال لقوانين البناء.

القدرة

المزيج المتاح في أي منظمة أو جماعة محلية أو مجتمع من مكامن القوة والصفات والموارد لإدارة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود .

الشرح: يمكن أن تشمل القدرة البنية التحتية والمؤسسات والمعارف والمهارات البشرية والصفات الجماعية مثل العلاقات الاجتماعية والقيادة والإدارة.

القدرة على المواجهة:

هي قدرة الأفراد والمنظمات والنظم على إدارة الظروف غير المواتية أو المخاطر أو الكوارث، باستخدام المهارات والموارد المتاحة. وتستلزم القدرة على الم واجهة استمرار توافر الوعي والموارد

وحسن الإدارة، سواء في الأوقات العادية أو في أثناء الكوارث أو الظروف غير المواتية. وتسهم القدرة على المواجهة في الحد من مخاطر الكوارث .

تقييم القدرة:

هو العملية التي يتم□ ـ ا استعراض قدرة جماعة أو منظمة أو مجتمع في ضوء الأهداف المرجوة، حيث ت□حدد القدرات القائمة التي تحتاج إلى صيانة أو تعزيز، وتحدد الثغرات في القدرات من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات .

تنمية القدرات:

هي العملية المنهجية التي يقوم بواسطتها الأفراد والمنظمات وا □تمع باستنهاض وتنمية قدرا □م عبر الزمن في سبيل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. ويمتد هذا المفهوم إلى ما هو أبعد من مصطلح بناء القدرات ليشمل جميع جوانب تحقيق نماء القدرات واستدامته عبر الزمن. ويشمل التعلم ومختلف أنواع التدريب، وكذلك الجهود المتواصلة لتنمية ا لمؤسسات والوعي السياسي والموارد المالية والنظم التكنولوجية والبيئة التمكينية الأوسع نطاقا .

التخطيط للطوارئ

هوعملية إدارية تنطوي على تحليل مخاطر الكوارث ووضع ترتيبات مسبقة تتيح اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة في الوقت المناسب .

الشرح: يفضي التخطيط للطوارئ إلى مسارات عمل منظمة ومنسقة ت□حدد فيها بوضوح الموارد والأدوار المؤسسية وعمليات المعلومات وترتيبات التشغيل للعناصر الفاعلة المعنية في أوقات الحاجة .وانطلاقا من سيناريوهات الظروف الطارئة أو الأحداث الخطيرة التي يمكن أن تقع، يتيح هذا التخطيط للعناصر الفاعلة الرئيسية بأن تتصور المشاكل التي ي□حتمل أن تنشأ أثناء الكوارث وأن تتداركها وتحلها .ويشكل التخطيط للطوارئ جزءا هاما من التأهب العام. ويلزم تحديث خطط الطوارئ واختبارها بانتظام.

البنية التحتية الحيوية

هي الهياكل المادية والمرافق والشبكات وسائر الأصول التي تقدم خدمات ضرورية لسير الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجماعة المحلية أو المجتمع.

الكارثة

"الكارثة" تعني اضطراباً في أداء المجتمع أو التجمعات يتضمن خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

اضطراب خطير في سير الحياة في جماعة أو مجتمع على أي نطاق بسبب أحداث خطيرة تتفاعل مع ظروف التعرض للأخطار والضعف والقدرة، بما يؤدي إلى واحدة أو أكثر من الخسائر والآثار التالية :الخسائر والآثار البشرية المادية والاقتصادية والبيئية .

الشروح: يمكن أن يكون تأثير الكارثة فوريا ومحصورا في موقع معين، ولكنه عادةً ما يكون واسع النطاق ويمكن أن يستمر لفترة زمنية طويلة. وقد يشكل التأثير تحديا لقدرة الجماعات أو المجتمعات على المواجهة باستخدام مواردها الخاصة أو يتجاوز حدود هذه القدرة، وبالتالي قد يستدعي المساعدة من مصادر خارجية، قد تشمل سلطات المناطق المجاورة أو المستويات الوطنية أو الدولية .

"الكارثة المؤهلة" تعني الحدث الذي تم إعلانه ككارثة وطنية أو حالة طارئة من قبل دولة عضو أو الدول الأعضاء والتي تسمح بتدخل الصندوق. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

الطوارئ

"الطوارئ" تعني الحالة التي تعلن فيها دولة عضو أنها غير قادرة على التعامل مع الحدث الخطير مما قد يؤدي لحصول كارثة. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

تستخدم أحيانا باعتبارها مرادف ا لمصطلح الكارثة، كما هو الحال مثلا في سياق الأخطار البيولوجية والتكنولوجية أو حالات الطوارئ الصحية، والتي يمكن مع ذلك أن تتعلق أيضا بأحداث خطيرة لا تفضي إلى اضطراب خطير في سير الحياة في الجماعة او المجتمع .

ضرر الكارثة

يقع أثناء وقوع الكارثة أو بعدها مباشرة. ويقاس هذا الضرر عادة بوحدات مادية (مثل الأمتار المربعة من المساكن، أو كيلومترات الطرق، وما إلى ذلك)، ويصف التدمير الكلي أو الجزئي للأصول المادية، وتعطل الخدمات الأساسية والأضرار التي تلحق بسبل العيش في المنطقة المتضررة.

أثر الكارثة

هو التأثير الكلي، بما في ذلك الآثار السلبية (مثل الخسائر الاقتصادية) والآثار الإيجابية (مثل المكاسب الاقتصادية) التي تنجم عن حدث خطير أو كارثة. ويشمل هذا المصطلح الآثار الاقتصادية والإنسانية والبيئية، ويمكن أن يشمل الوفيات والإصابات والأمراض وغير ذلك من الآثار السلبية التي تمس بالرفاه البدني والعقلي والاجتماعي للإنسان .

ولغرض نطاق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠) الفقرة ١٥ ،(سينظر أيضا في المصطلحات التالية:

- الكارثة المحدودة: نوع من الكوارث يؤثر فقط في المتجمعات المحلية ويتطلب مساعدة من خارج المجتمع المحلي المتضرر .
- الكوارث الكبيرة: نوع من الكوارث يؤثر على المجتمع ويتطلب مساعدة وطنية أو دولية.

- الكوارث المتكررة وغير المتكررة: تتوقف على احتمالات حلول خطر معين ووقوع آثاره ووتيرة تكرار حلوله وقوع آثاره. ويمكن أن يكون أثر الكوارث المتكررة تراكميا أن أو يصبح مزمنا بالنسبة للمجتمع المحلي أو المجتمع.
- الكارثة البطيئة الظهور: تعرف بأنها كارثة تظهر تدريجيا بمرور الوقت. ويمكن أن ترتبط الكوارث البطيئة الظهور مثلا بالجفاف والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر والمرض الوبائي.
- الكارثة المفاجئة الظهور: هي كارثة يفجرها حادث خطير يظهر بشكل سريع أو مفاجئ. ويمكن أن ترتبط الكوارث المفاجئة الظهور مثلا بزلزال أو ثورة بركان أو فيضان مفاجئ أو انفجار كيميائي أو في شلل البنية التحتية الحيوية أو حادث من حوادث ال نقل.

قاعدة بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث

مجموعة سجلات تجمع بانتظام بشأن حدوث الكوارث وأضرار ها وخسائر ها والآثار الناجمة عنها، في امتثال للمتطلبات الدنيا للرصد المنصوص عليها في إطار س□ـنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

إدارة الكوارث

تنظيم تدابير وتخطيطها وتطبيق ها من أجل الاستعداد للكوارث والاستجابة في حالة وقوعها والتعافي من آثارها .

شرح: قد لا تفضي إدارة الكوارث إلى درء الأخطار أو إزالتها تماما؛ إذ إ□ـا تركز على وضع وتنفيذ خطط التأهب وغيرها من الخطط للحد من آثار الكوارث و "إعادة البناء بشكل أفضل". ويمكن أن يؤدي عدم وضع وتطبيق خطة إلى حدوث خسائر في الأرواح والممتلكات وإلى فقدان الإيرادات .

وأحيانا يستخدم أيضا مصطلح "**إدارة حالات الطوارئ**" باعتباره مرادف ا لمصطلح إدارة الكوارث، لا سيما في سياق الأخطار البيولوجية والتكنولوجية وفي حالات الطوارئ الصحية. ورغم وجود درجة كبيرة من التداخل بين المصطلحين، يمكن أن تحيل حالة الطوارئ أيضا إلى أحداث خطيرة لا تفضي إلى اضطراب شديد في سير الحياة في جماعة أو مجتمع.

مخاطر الكوارث

احتمالات حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو تدمير أو إتلاف ممتلكات في منظومة أو مجتمع أو جماعة في فترة زمنية محددة، تحدد استنادا إلى عناصر التعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرات.

شرح: يعكس تعريف مخاطر الكوارث مفهوم الأحداث الخطيرة والكوارث باعتبارها نتيجة لظروف خطر موجودة ومستمرة. وتشمل مخاطر الكوارث أنواعا مختلفة من الخسائر المحتملة التي غالبا ما يصعب حصرها. ومع ذلك، تساعد معرفة الأخطار القائمة وأنماط السكان ومستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية على تقييم مخاطر الكوارث وتحديدها بصورة عامة على الأقل .

ومن المهم النظر في السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث فيها مخاطر الكوارث، ومراعاة أن الأشخاص لا يتشاطرون بالضرورة نفس التصورات بشأن المخاطر والعوامل الكامنة وراءها .

وبالتالي، تمثل *المخاطر المقبولة* أو المخاطر التي يمكن تحملها، مصطلحا فرعيا مهماً؛ ويتوقف مدى اعتبار مخاطر الكوارث مقبولة او محتملة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية والبيئية القائمة. وفي المجال التقني، يستخدم مصطلح "المخاطر المقبولة" أيضا لتقييم وتحديد التدابير الهيكلية وغير الهيكلية اللازمة للتخفيف من الأضرار التي يم أن كن تلحق بالأشخاص والممتلكات والخدمات والنظم إلى مستوى معين يمكن تحمله، يحدد وفقا لقـ وانين "أو "ممارسات مقبولة" تستند إلى احتمالات معروفة بشان الأخطار والعوامل الأخرى .

المخاطر المتبقية هي المخاطر التي تستمر حتى بعد تطبيق التدابير الفعالة للحد من مخاطر الكوارث، والتي تستوجب المحافظة على قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي منها. ويستلزم وجود الخطر المتبقي العمل ب استمرار على تطوير ودعم القدرات الفعالة لخدمات الطوارئ والتأهب والاستجابة والتعافي، إلى جانب السياسات الاجتماعية والاقتصادية مثل شبكات الأمان وآليات تحويل المخاطر، في إطار نهج شمولي.

تقييم مخاطر الكوارث

نهج كمي أو نوعي لتحديد طبيعة ومدى مخاطر الكوارث عن طريق تحليل الأخطار المحتملة وتقييم الظروف الحالية للتعرض للخطر وقابلية التضرر التي يمكنها بالاقتران إلحاق أضرار بالأشخاص والممتلكات والخدمات وأسباب المعيشة والبيئة التي يعتمدون عليها .

شرح: يشمل تقييم مخاطر الكوارث: تحديد الأخطار؛ واستعراض الخصائص التقنية للأخطار مثل موقعها وشدتها وتواترها واحتمالها؛ وتحليل التعرض للخطر وقابلية التضرر، بما في ذلك الأبعاد المادية والاجتماعية والصحية والبيئية والاقتصادية، وتقييم فعالية قدرات المواجهة القائمة والبديلة فيما يتعلق بسيناريوهات المخاطر المحتملة

حوكمة مخاطر الكوارث

منظومة المؤسسات والآليات والسياسات والأطر القانونية والترتيبات الأخرى التي ترمي إلى توفير التوجيه في الحد من مخاطر الكوارث ومجالات السياسة العامة ذات الصلة وتنسيقها والإشراف عليها .

شرح: ينبغي أن تتسم الحوكمة الرشيدة بالشفافية والشمول والكفاءة و أن تكون جماعية من أجل الحد من مخاطر الكوارث القائمة وتجنب نشوء مخاطر جديدة .

المعلومات عن مخاطر الكوارث

المعلومات الشاملة عن جميع أبعاد مخاطر الكوارث، بما في ذلك الأخطار والتعرض للمخاطر وقابلية التضرر والقدرات، فيما يتعلق بالأشخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات والبلدان والممتلكات .

شرح: تشمل المعلومات عن مخاطر الكوارث جميع الدراسات والمعلومات والخرائط اللازمة لفهم العوامل المتسببة في مخاطر الكوارث والعوامل الكامنة وراءها .

إدارة مخاطر الكوارث

إدارة مخاطر الكوارث هي تطبيق سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث من أجل منع نشوء مخاطر كوارث جديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة وإدارة المخاطر المتبقية، بما يسهم في تعزيز القدرة على الصمود والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث .

شرح: يمكن أن يميز في تدابير إدارة مخاطر الكوارث بين إدارة المخاطر المرتقبة للكوارث والإدارة التصحيحية لمخاطر الكوارث والإدارة التعويضية لمخاطر الكوارث، التي تسمى أيضا إدارة المخاطر المتبقية

وتهتم أنشطة **إدارة المخاطر المرتقبة للكوارث** بمخاطر الكوارث الجديدة وتهدف إلى تفادي نشوئها أو زيادة حدتها. فهي تركز على التصدي لمخاطر الكوارث التي يمكن أن تظهر مستقبلاً في حال عدم اعتماد سياسات الحد من مخاطر الكوارث. ومن الأمثلة في هذا السياق تحسين تخطيط استخدام الأراضي أو أنظمة الإمداد بالمياه المقاومة للكوارث

تهتم أنشطة **الإدارة التصحيحية لمخاطر الكوارث** بمخاطر الكوارث القائمة بالفعل التي ينبغي إدارتها والحد منها حاليا، وتسعى إلى إزالتها أو الحد منها. ومن الأمثلة في هذا السياق تجديد البنى التحتية الحيوية أو نقل السكان أو الممتلكات بسبب التعرض للمخاطر .

وتعزز أنشطة **الإدارة التعويضية لمخاطر الكوارث** قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود اجتماعيا واقتصاديا في وجه المخاطر المتبقية التي لا يمكن الحد منها بشكل فعال. وتشمل أنشطة التأهب والاستجابة والتعافي، ولكنها تشمل أيضا مزيجا من أدوات التمويل المختلفة، مثل صناديق الطوارئ الوطنية، والائتمانات في حالات الطوارئ، والتأمين وإعادة التأمين، وشبكات الأمان الاجتماعي .

وتتوخى **الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث** تعزيز إشراك المجتمعات المحلية المتضررة في إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي. ويشمل ذلك عمليات تقييم المجتمعات المحلية للأخطار وقابلية التعرض للمخاطر وتوافر القدرات، ومشاركتها في تخطيط الإجراءات المحلية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ ها ورصدها وتقييمها

ويتمثل نهج المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إدارة مخاطر الكوارث في الاعتراف بالمعارف والممارسات التقليدية والأصلية والمحلية واستخدامها لتكميل المعارف العلمية في تقييمات مخاطر الكوارث ولتخطيط الإدارة المحلية لمخاطر الكوارث وتنفيذها.

تحدد **خطط إدارة مخاطر الكوارث** ال غايات وكذلك الأهداف المعينة للحد من مخاطر الكوارث، إلى جانب الإجراءات ذات الصلة لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي أن يسترشد فيها بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفتر ٢٠١٥-٢٠٣٠ وأن تراعى وتنسق في إطار الخطط الإنمائية ذات الصلة وعمليات تخصيص الموارد والأنشطة البرنامجية. وينبغي أن تكون الخطط على الصعيد الوطني محددة لكل مستوى من مستويات المسؤولية الإدارية وملائمة للظروف الاجتماعية والجغرافية

المختلفة القائمة. وينبغي أن تحدد الخطة الإطار الزمني للتنفيذ والمسؤوليات ذات الصلة به ومصادر التمويل. وينبغي إيجاد روابط مع خطط التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ حيثما أمكن.

الحد من مخاطر الكوارث

الحد من مخاطر الكوارث: يعني المفهوم والممارسات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة لحدوث الكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للأخطار، وتخفيف قابلية الإنسان والممتلكات للتضرر، والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، وتحسين مستوى الاستعداد لمواجهة الأحداث السلبية. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

يهدف الحد من مخاطر الكوارث إلى الحيلولة دون ظهور مخاطر الكوارث الجديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة وإدارة المخاطر المتبقية، وكل هذا يسهم في تعزيز القدرة على الصمود وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة .

شرح: الحد من مخاطر الكوارث هو هدف سياسة إدارة مخاطر الكوارث، ويرد تحديد غاياته وأهدافه في خطط واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

وتحدد **استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث** الأهداف والغايات في مختلف الجداول الزمنية وتتضمن غايات ومؤشرات وأطرا زمنية واضحة. وتمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفتر ٢٠١٥-٢٠٣٠، ينبغي أن تستهدف هذه الاستراتيجيات والسياسات منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة وتعزيز القدرة على الصمود من النواحي الاقتصادي ة والاجتماعية والصحية والبيئية.

وترد في "إطار س□نداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ "الذي أقرته الأمم المتحدة، والذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠١٥، سياسة عالمية متفق عليها للحد من مخاطر الكوارث، تتمثل النتيجة المنشود تحقيقها على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة في: "الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان ".

نظام الإنذار المبكر

نظام الإنذار المبكر يعني مجموعة من القدرات اللازمة لإعداد ونشر معلومات تحذيرية مفهومة وواضحة وفي الوقت المناسب، لتمكين الأشخاص والمجتمعات والمنظمات المهددة بالأخطار لتستعد وتتصرف بشكل مناسب وبالوقت الكافي للحد من الأضرار والخسائر. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

منظومة متكاملة لرصد الأخطار والتنبؤ بها وتوقعها، وتقييم مخاطر الكوارث، ونظم وعمليات أنشطة الاتصالات والاستعداد التي تمكن الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات والأعمال التجارية والجهات الأخرى من اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للحد من مخاطر الكوارث قبل وقوع الأحداث الخطيرة .

شرح: يمكن أن تشمل نظم الإنذار المبكر الفعالة "الممتد ة من البداية إلى النهاية " و " المتمحورة حول الإنسان" أربعة عناصر رئيسية مترابطة هي: (1) المعرفة بمخاطر الكوارث استنادا إلى الجمع المنتظم للبيانات وتقييم مخاطر الكوارث؛ و (2) الكشف عن الأخطار وعواقبها المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها؛ و (3) نشر وتعميم مصدر رسمي لإنذارات ومعلومات ذات صلة باحتمال وقوع أخطار وآثار تلك الأخطار على أن تكون موثوقة وآنية ودقيقة وقابلة للتنفيذ؛ و (4) الاستعداد على جميع المستويات للاستجابة للإنذارات التي يتم تلقيها. وينبغي أن تنسق هذه العنا صر المترابطة الأربعة داخل القطاعات وعلى المستويات المتعددة لكي تشتغل المنظومة بفعالية وأن تدرج آلية لإبداء التعقيبات من أجل التحسين المستمر. وقد يؤدي الفشل في عنصر واحد من هذه العناصر أو عدم التنسيق فيما بينها إلى فشل المنظومة بأكملها .

ويعمل **نظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة** على معالجة عدة أخطار و/أو آثار ذات طبيعة مماثلة أو مختلفة في السياقات التي يمكن للأحداث الخطيرة أن تقع فيها منفردة أو متزامنة أو بالتتابع أو بالتراكم مع مرور الوقت، مع مراعاة الآثار المحتملة المترابطة. ويساهم نظام الإنذار ا لمبكر بالأخطار المتعددة، القادر على التنبيه بخطر واحد أو أكثر، في زيادة فعالية واتساق الإنذارات عن طريق توفير آليات وقدرات منسقة ومتوافقة، تشمل الاستعانة بتخصصات متعددة من أجل تحديث وضبط تحديد الأخطار ورصد الأخطار المتعددة .

الخسائر الاقتصادية

مجموع الآثار الاقتصادية التي تكون إما خسائر اقتصادية مباشرة أو خسائر اقتصادية غير المباشرة .

الخسائر الاقتصادية المباشرة: القيمة النقدية للتدمير الكلي أو الجزئي للممتلكات المادية الموجودة في المنطقة المتضررة. وتكاد الخسائر الاقتصادية المباشرة تعادل الأضرار المادية.

الخسائر الاقتصادية غير المباشرة: انخفاض القيمة المضافة الاقتصادية نتيجة الخسائر الاقتصادية المباشرة و/أو الآثار البشرية والبيئية .

شرح: من أمثلة الممتلكات المادية التي يستند إليها لحساب الخسائر الاقتصادية المباشرة المنازل والمدارس والمستشفيات والمباني التجارية والحكومية والهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية الأخرى؛ والأصول التجارية والمنشآت الصناعية؛ والإنتاج مثل المحاصيل والماشية والهياكل الأساسية للإنتاج. وقد تشمل أيضا الأصول البيئية والتراث الثقافي.

وعادة ما تقع **الخسائر الاقتصادية المباشرة** خلال الحدث أو خلال الساعات الأولى من وقوعه، وكثيرا ما يتم تقييمها مباشرة بعد الحدث لتقدير تكلفة التعافي والمطالبة بمدفوعات التأمين. وتكون ملموسة وسهلة القياس نسبيا.

وتشمل الخسائر الاقتصادية غير المباشرة الآثار في الاقتصاد الجزئي (مثل انخفاض الإيرادات بسبب تعطل العمل) والآثار في الاقتصاد الوسطي (مثل انخفاض الإيرادات بسبب الآثار على الموارد الطبيعية، أو الانقطاعات في سلاسل الإمداد أو البطالة المؤقتة) والآثار في الاقتصاد الكلي (مثل الزيادة في الأسعار، وزيادة الديون الحكومية، والأثر السلبي على أسعار أسواق الأوراق المالية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي). ويمكن أن تحدث الخسائر غير المباشرة داخل منطقة الخطر أو خارجها وغالبا بفارق زمني .ونتيجة لذلك قد تكون غير ملموسة أو صعبة القياس .

الإجلاء

نقل الناس والممتلكات مؤقتا إلى أماكن أكثر أمانا قبل وقوع الحدث الخطير أو أثناءه أو بعده بغية حمايتهم .

شرح: تحيل خطط الإجلاء إلى الترتيبات المحددة مسبقا لكي يتسنى نقل الناس والممتلكات مؤقتا إلى أماكن أكثر أمانا قبل وقوع الحدث الخطير أو أثناءه أو بعده. وقد تشمل خطط الإجلاء خطط عودة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وخيارات الإيواء في عين المكان .

التعرض

حالة الساكنة والهياكل الأساسية والمساكن والقدرات الإنتاجية وسائر الأصول البشرية الملموسة الموجودة في المناطق المعرضة للخطر .

شرح: يمكن أن يشمل قياس التعرض للخطر عدد الأشخاص أو أنواع الأصول في منطقة ما. ويمكن أن يقرن بقابلية محددة ل لتضرر وقدرة معينة للعناصر المعرضة لخطر بعينه لتقدير المخاطر الكمية المرتبطة بذلك الخطر في المنطقة المعنية.

مخاطر كوارث ممتدة

مخاطر منخفضة الشدة، أو أحداث خطيرة وكوارث عالية التواتر، ترتبط أساسا لكن ليس حصرا بأخطار ذات طابع محلي بدرجة كبيرة .

شرح: تكون مخاطر الكوارث الممتدة مرتفعة عادة عندما تكون مجتمعات محلية عرضة لظواهر الفيضانات أو الانهيارات الأرضية أو العواصف أو حالات الجفاف المتكررة محليا وتكون قابلة للتضرر منها. وكثيرا ما تزداد حدة مخاطر الكوارث الممتدة بسبب الفقر والتوسع الحضري والتدهور البيئي.

الخطر

"الخطر" يعني ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر بالممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

هو كل عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري يمكن أن يتسبب في حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى، أو في إتلاف ممتلكات، أو في حدوث اضطراب ات اجتماعية واقتصادية أو تدهور بيئي .

شروح: يمكن أن تكون الأخطار طبيعية المنشأ أو بشرية المنشأ أو اجتماعية - طبيعية من حيث المنشأ. وترتبط **الأخطار الطبيعية** بالدرجة الأولى بالعمليات والظواهر الطبيعية. وتتسبب الأنشطة البشرية وخيارات الإنسان بشكل كامل أو غالب في **الأخطار البشرية** المنشأ أو الأخطار التي يتسبب فيها الإنسان. ولا يشمل هذا المصطلح وقوع أو احتمال وقوع النزاعات المسلحة وغيرها من حالات التوتر أو عدم الاستقرار الاجتماعي التي تخضع للقانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية. وهناك أخطار عديدة منشؤها **اجتماعي وطبيعي** من حيث إنها ترتبط بمزيج من العوامل الطبيعية والبشرية، من بينها تدهور البيئة وتغير المناخ .

وقد تكون الأخطار منفردة أو متسلسلة أو مجتمعة في أصلها وآثارها. ويتميز كل خطر بموقعه، وشدته أو مداه، وتواتره، واحتمالات وقوعه. وتحدد الأخطار البيولوجية أيضا بحسب عدواها أو درجة سميتها أو غير ذلك من الخصائص المتعلقة بالعوامل المسببة للأمراض من قبيل الاستجابة للجرعة، وفترة الحضانة، ومعدل الوفيات، وتقدير خطر الانتقال .

ويعني **تعدد الأخطار** ما يلي: (1) تشكيلة الأخطار المتعددة الكبرى التي يواجهها البلد، (2) السياقات المحددة التي يمكن أن تحدث فيها أحداث خطيرة بالتزامن أو التتابع أو التراكم مع مرور الوقت، مع مراعاة الآثار المحتملة المترابطة

وتشمل الأخطار (المشار إليه ا في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والواردة بالترتيب الأبجدي) العمليات والظواهر البيئية والبيولوجية والجيولوجية والمائية المناخية والتكنولوجية .

الأخطار البيولوجية هي الأخطار العضوية المنشأ أو الأخطار التي تحملها نواقل بيولوجية تشمل الكائنات المجهرية المسببة للأمراض والتكسينات والمؤثرات الحيوية. ومن الأمثلة على ذلك الجراثيم أو الفيروسات أو الطفيليات وكذلك الأحياء البرية والحشرات والنباتات السامة، والبعوض الناقل للعوامل المسببة للأمراض.

ويمكن أن تشمل **الأخطار البيئية** الأخطار الكيميائية والطبيعية والبيولوجية. ويمكن أن تنشأ عن التدهور البيئي أو التلوث الفيزيائي أو الكيميائي في الهواء والماء والتربة. بيد أن العديد من العمليات والظواهر التي تندرج في هذه الفئة يمكن تسميتها بعوامل الأخطار والمخاطر بدلا من الأخطار في حد ذاتها، من قبيل تدهور التربة، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، والتملح، وارتفاع مستوى سطح البحر .

وتنشأ **الأخطار الجيولوجية أو الجيوفيزيائية** من العمليات التي تحدث داخل الأرض. ومن الأمثلة على ذلك الزلازل والأنشطة والانبعاثات البركانية، وما يتصل بها من عمليات جيوفيزيائية من قبيل تحركات الكتل الأرضية، والانهيالات الأرضية، والانهيارات الصخرية، وتدحرج التربة، وتدفقات الحطام أو السيول الطينية. وأما العوامل المائية المناخية فهي عوامل مساهمة هامة في بعض هذه العمليات. ويصعب تصنيف ظاهرة أمواج التسونامي: فعلى الرغم من أنها ناجمة عن الزلازل

وغيرها من الظواهر الجيولوجية التي تقع تحت سطح البحر، فإنها تصبح أساسا عملية بحرية تظهر في شكل أخطار ساحلية ذات صلة بالمياه

.والأخطار المائية المناخية هي أخطار ذات منشأ جوي أو هيدرولوجي أو أوقيانوغرافي. ومن الأمثلة على ذلك الأعاصير المدارية (المعروفة أيضا باسم الأعاصير وأعاصير التيفون)؛ والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات المفاجئة وحالات الجفاف؛ وموجات الحرارة وموجات البرد؛ وهبوب العواصف الساحلية. ويمكن أن تكون الظروف المائية المناخية أيضا عاملا في نشوء أخطار أخرى من قبيل الانهيالات الأرضية وحرائق البراري، وغزو الجراد، والأوبئة، وفي نقل المواد السمية ومواد الانفجارات البركانية وتناثرها.

وتنشأ **الأخطار التكنولوجية** عن الظروف التكنولوجية أو الصناعية أو الإجراءات الخطيرة وأعطال الهياكل الأساسية، أو عن أنشطة بشرية معينة. وتشمل الأمثلة على ذلك التلوث الصناعي، والإشعاع النووي، والنفايات السامة، وانهيار السدود، وحوادث النقل، وانفجارات المصانع، والحرائق، وتسرب المواد الكيميائية. وقد تنشأ الأخطار التكنولوجية أيضا مباشرة كنتيجة لآثار ظاهرة طبيعية خطيرة .

الحدث الخطير

هو ظهور خطر ما في مكان معين خلال فترة معينة من الزمن .

شرح: يمكن أن تؤدي الأحداث الشديدة الخطورة إلى كارثة إذا اقترن حدوثها بعوامل امخ طر أخرى.

مخاطر الكوارث الشديدة

هي مخاطر الكوارث العالية الشدة، وذات التواتر المتوسط أو المنخفض، المرتبطة في الأغلب بالأخطار الكبرى .

شرح: مخاطر الكوارث الشديدة هي في الأغلب سمة من سمات المدن الكبيرة أو المناطق المكتظة بالسكان التي ليست معرضة فحسب للأخطار الشديدة من قبيل الزلازل القوية أو البراكين النشطة أو الفيضانات العارمة أو أمواج التسونامي أو العواصف الكبرى، وإنما تكون ذات مستويات عالية في قابلية التضرر من هذه الأخطار .

التخفيف

هو التقليل أو التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لحدث خطير .

شرح: غالبا ما يتعذر تجنب الآثار السلبية للأخطار بشكل كامل، ولا سيما الأخطار الطبيعية، ولكن يمكن الحد من نطاقها أو التقليل من شدتها بدرجة كبيرة عن طريق عدة استراتيجيات وإجراءات. وتشمل تدابير التخفيف اعتماد تقنيات الهندسة والمباني المقاومة للأخطار، فضلا عن تحسين السياسات البيئية والاجتماعية والتوعية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن "التخفيف: يعرف بشكل

مختلف، في السياسة المتعلقة بتغير المناخ، فهو المصطلح المستخدم للدلالة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي هي مصدر تغير المناخ .

المنبر الوطني للحد من مخاطر الكوارث

هو مصطلح عام للدلالة على الآليات الوطنية للتنسيق والتوجيه في مجال السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث التي تكون متعددة القطاعات ومتشابكة التخصصات في طبيعتها، مع مشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني التي تشمل جميع الكيانات المعنية داخل بلد ما.

شروح: تتألف منتديات التنسيق الحكومية الفعالة من أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي ولها جهة تنسيق وطنية معينة. ولكي تكون لهذه الآليات دعائم راسخة في الأطر المؤسسية الوطنية ينبغي إنشاء المزيد من العناصر الرئيسية والمسؤوليات من خلال القوانين والأنظمة والمعايير والإجراءات، بما في ذلك ما يلي: إسناد المسؤوليات والسلطات بوضوح؛ وبناء الوعي والمعرفة بمخاطر الكوارث من خلال تبادل ونشر المعلومات والبيانات غير الحساسة عن مخاطر الكوارث؛ والمساهمة في التقارير بشأن مخاطر الكوارث المحلية والوطنية وتنسيقها؛ وتنسيق حملات التوعية العامة بشأن مخاطر الكوارث؛ وتيسير ودعم التعاون المتعدد القطاعات على الصعيد المحلي (مثلا بين الحكومات المحلية)؛ والمساهمة في تحديد خطط إدارة مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي وجميع السياسات ذات الصلة بإدارة مخاطر الكوارث وإعداد التقارير بشأنها.

التأهب

يتمثل في المعارف والقدرات التي تعدها الحكومات ومنظمات الاستجابة والإنعاش والمجتمعات المحلية والأفراد للتحسب للكوارث المحتملة أو الوشيكة أو القائمة والاستجابة لها والتعافي من آثارها على نحو فعال .

شرح: تنفذ إجراءات التأهب في سياق إدارة مخاطر الكوارث، وتهدف إلى بناء القدرات اللازمة لإدارة جميع أنواع الطوارئ بكفاءة وتحقيق عمليات انتقال منظم من الاستجابة إلى الإنعاش المستديم.

ويستند التأهب إلى تحليل سليم لمخاطر الكوارث وإقامة روابط جيدة مع نظم الإنذار المبكر، ويشمل أنشطة من قبيل التخطيط لحالات الطوارئ، وتخزين المعدات واللوازم، ووضع ترتيبات التنسيق والإجلاء والإعلام، وما يرتبط بها من تدريب وتمارين ميدانية. ويجب أن تدعم هذه الإجراءات بقدرات رسمية مؤسسية وقانونية وعلى مستوى الميزانية. ويصف مصطلح "الاستعداد ذو الصلة" القدرة على الاستجابة بسرعة وعلى نحو مناسب عند الاقتضاء.

وتحدد **خطة التأهب** مقدما ترتيبات كفيلة بإتاحة تدابير فعالة وملائمة، في الوقت المناسب، للتصدي لأحداث خطيرة محتملة محددة أو حالات كوارث ناشئة قد تهدد المجتمع أو البيئة .

الوقاية

تتمثل في الأنشطة والتدابير الرامية إلى تجنب مخاطر الكوارث القائمة والجديدة .

شروح: تعبر الوقاية (أي الوقاية من الكوارث) عن مفهوم يراد به العزم على تجنب الآثار الضارة المحتملة للأحداث الخطيرة بالكامل. ولئن تعذر التخلص من بعض مخاطر الكوارث، فإن الوقاية تهدف إلى الحد من أوجه قابلية التضرر واحتمالات التعرض للأخطار في ظروف تُزال فيها كنتيجة لذلك مخاطر الكوارث. وتشمل الأمثلة على ذلك السدود أو الحواجز التي تحول دون مخاطر الفيضانات، وأنظمة استخدام الأراضي التي لا ترخص بالإقامة في المناطق المحفوفة بمخاطر عالية، والتصاميم الهندسية المضادة للزلازل التي تكفل بقاء مبنى هام واستمرار وظيفته إثر وقوع أي زلزال، والتحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. ويمكن أيضا اتخاذ تدابير وقائية عند وقوع حدث خطير أو كارثة أو بعد وقوعهما لمنع الأخطار الثانوية أو عواقبها، مثل تدابير منع تلوث المياه .

إعادة الإعمار

هو إعادة البناء المتوسطة والطويلة الأجل للبنى التحتية الحيوية والخدمات والمساكن والمرافق وسبل العيش اللازمة للتشغيل الكامل للجماعات أو المجتمعات المتضررة من الكوارث واستعادتها مع إضفاء مقومات الاستدامة والصمود عليها، ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة و مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل"، من أجل تجنب مخاطر الكوارث أو التقليل من حدتها في المستقبل .

التعافي

هو إصلاح أو تحسين سبل العيش والصحة، وكذلك أصول الجماعات أو المجتمعات المتضررة من الكوارث وأنظمتها وأنشطتها الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل"، من أجل تجنب مخاطر الكوارث أو التقليل من حدتها في المستقبل .

التأهيل

هو استعادة الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لتصريف شؤون الجماعات أو المجتمعات المتضررة من الكوارث.

المخاطر المتبقية

هي مخاطر الكوارث التي لا يتم التحكم بها، حتى عندما تتخذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، والتي يجب أن يحافظ تحسبا لها على قدرات للاستجابة الطارئة والتعافي .

شرح: ينطوي وجود مخاطر متبقية على استمرار الحاجة إلى تطوير القدرات الفعالة ودعمها فيما يتصل بخدمات الطوارئ والتأهب والاستجابة والتعافي إلى جانب السياسات الاجتماعية - الاقتصادية، من قبيل شبكات الأمان وآليات تحويل المخاطر، في إطار تطبيق نهج كلي

القدرة على الصمود

هي قدرة نظام أو جماعة أو مجتمع معرض للأخطار على مقاومة آثار الأخطار واستيعابها والتكيف معها وتحويلها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بسبل منها حفظ هياكلها الأساسية الضرورية ووظائفها وإصلاحها من خلال إدارة المخاطر .

الاستجابة

"الاستجابة" تعني تقديم الخدمات الطارئة والمساعدة المدنية أثناء وبعد وقوع الكارثة مباشرة، وذلك لحماية الأرواح والتقليل من التأثيرات الصحية وضمان السلامة العامة وسد الاحتياجات الأساسية للمتأثرين. (الصيغة المطروحة في وثيقة النظام الأساسي)

تتمثل في الإجراءات التي تتخذ مباشرة قبل وقوع الكوارث أو أثناءها أو فورا بعد وقوعها بهدف إنقاذ الأرواح والحد من الآثار الصحية، وضمان السلامة العامة وتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للسكان المتضررين .

شرح: تركز الاستجابة لحالات الكوارث في الغالب على الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل وتسمى أحيانا الإغاثة من الكوارث. ولتتسم الاستجابة بالفعالية والكفاءة وحسن التوقيت لا بد من أن تعتمد على تدابير التأهب القائمة على الوعي بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تنمية قدرات الاستجابة للأفراد والمجتمعات المحلية والمنظمات والبلدان والمجتمع الدولي .وكثيرا ما تشمل العناصر المؤسسية للاستجابة توفير خدمات الطوارئ والمساعدة العامة التي يقدمها القطاعان العام والخاص والقطاعات المجتمعية، فضلا عن مشاركة السكان المحليين والمتطوعين.

و"خدمات الطوارئ" هي مجموعة أساسية من الوكالات المتخصصة التي تضطلع بمسؤوليات محددة في خدمة وحماية الناس والممتلكات في حالات الطوارئ والكوارث. وتشمل من بين وكالات عديدة أخرى سلطات الحماية المدنية والشرطة وخدمات الإطفاء. والتمييز بين مرحلة الاستجابة ومرحلة التعافي اللاحقة ليس واضحا. فقد تمتد إلى مرحلة التعافي بعض إجراءات الاستجابة، من قبيل توفير السكن المؤقت وإمدادات المياه .

التجهيز التحسيني

هو تعزيز أو تحسين الهياكل القائمة لكي تصبح أكثر مقاومة للآثار الضارة للأخطار وقادرة على الصمود في وجهها .

شرح: يقتضي التجهيز التحسيني النظر في تصميم الهياكل ووظيفتها، وفي الضغوطات التي قد تخضع لها الهياكل من جراء أخطار أو سيناريوهات أخطار معينة، وفي الطابع العملي لمختلف خيارات التجهيز التحسيني وتكاليفها. ومن الأمثلة على التجهيز التحسيني إضافة دعائم لتثبيت الجدران، وتقوية الأعمدة، وإضافة روابط من الصلب بين الجدران والسقوف، وتركيب مغالق في النوافذ، وتحسين حماية المرافق والمعدات الهامة .

تحويل المخاطر

هو عملية تحويل رسمية أو غير رسمية للتبعات المالية لمخاطر معينة من طرف إلى طرف آخر بحيث تحصل الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي أو المؤسسة أو سلطة الدولة على موارد من الطرف الآخر بعد حدوث كارثة في مقابل المزايا الاجتماعية أو المالية الجارية أو التعويضية المقدمة إلى ذلك الطرف الآخر .

شرح: التأمين هو شكل معروف جيدا من أشكال تحويل المخاطر حيث يتم الحصول على تغطية للمخاطر من شركة تأمين مقابل أقساط جارية تدفع إلى شركة التأمين. ويمكن أن يحدث تحويل المخاطر بصورة غير رسمية داخل الأسرة والشبكات المجتمعية حيث توجد توقعات متبادلة بالتعاون عن طريق الهدايا أو الإقراض، وكذلك بصورة رسمية حيث تنشئ الحكومات وشركات التأمين والمصارف المتعددة الأطراف وغيرها من الكيانات الكبرى التي تتقاسم المخاطر آليات للمساعدة على مواجهة الخسائر عند وقوع كوارث كبرى. وتشمل هذه الآليات عقود التأمين وإعادة التأمين وسندات الكوارث، والتسهيلات الائتمانية للطوارئ والصناديق الاحتياطية، حيث تغطي التكاليف الأقساطُ واشتراكات المستثمرين، وأسعار الفائدة والوفورات المحققة، على التوالي .

التدابير الهيكلية وغير الهيكلية

تتمثل التدابير الهيكلية في إقامة أي منشآت لخفض أو تجنب الآثار المحتملة للأخطار، أو تطبيق التقنيات الهندسية أو التكنولوجيا للحصول على هياكل ونظم مقاومة للأخطار وقادرة على الصمود. أما التدابير غير الهيكلية فهي تدابير لا تنطوي على إقامة أي منشآت، إذ تستخدم في المعارف أو الممارسات أو الاتفاقات للحد من مخاطر الكوارث وآثارها، وبخاصة من خلال السياسات والقوانين والتوعية العامة والتدريب والتعليم .

شرح: تشمل التدابير الهيكلية الشائعة للحد من مخاطر الكوارث بناء السدود وإقامة الحواجز لمنع حدوث الفيضانات، وإقامة الحواجز لصد أمواج المحيطات، وإنشاء الأبنية المقاومة للزلازل، وملاجئ الإجلاء. وتشمل التدابير غير الهيكلية الشائعة قوانين البناء، وقوانين تخطيط استخدام الأراضي وإنفاذها، والبحث والتقييم، وموارد المعلومات، وبرامج التوعية العامة. ويلاحظ أن مصطلح "هيكلي" يستخدم في الهندسة المدنية والهيكلية بمعنى أكثر تقييدا ليفيد مجرد تحمل عبء الهيكل، مع استعمال مصطلح "غير هيكلي" للإشارة إلى الأجزاء الأخرى مثل تغليف الجدران والتجهيزات الداخلية .

العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث

هي العمليات أو الظروف، المتصلة في كثير من الأحيان بالتنمية، التي تؤثر في مستوى مخاطر الكوارث عن طريق زيادة مستويات التعرض وقابلية التضرر أو خفض القدرات .

شروح: تشمل الدوافع الكامنة وراء مخاطر الكوارث - التي يشار إليها أيضا باسم العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث - الفقر وعدم المساواة، وتغير المناخ وتقلباته، والتوسع الحضري السريع وغير المخطط له، وعدم كفاية إدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الكوارث في إدارة الأراضي وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، فضلا عن العوامل المفاقمة مثل التغير الديمغرافي، والسياسات التي لا تراعي مخاطر الكوارث، والافتقار إلى الأنظمة والحوافز للاستثمار الخاص في الحد من مخاطر

الكوارث، وتعقد سلاسل الإمداد و، محدودية توافر التكنولوجيا، وأوجه الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، وتدهور النظم الإيكولوجية، والجوائح والأوبئة .

القابلية للتضرر

هي الشروط التي تحددها العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تزيد من احتمالات تعرض الفرد أو المجتمع المحلي أو الأصول أو النظم لآثار الأخطار.

شرح: للاطلاع على العوامل الإيجابية التي تزيد قدرة الناس على مواجهة الأخطار، انظر أيضا تعريفي "القدرات" و "القدرة على المواجهة".

****

الملحق 2: نموذج للحصول على منحة (أ) أو قرض (ب)

يجب على الدول الأعضاء المؤهلة للحصول على الدعم بموجب المادة 4 من النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث استخدام هذا النموذج لتقديم وتقييم طلب منحة (استجابة فورية) أو قرض وفقاً لعمليات الصندوق (المادة 8).

النموذج "أ" للحصول على منحة (صندوق الاستجابة)	
الدولة العضو:	
التاريخ:	
الوزارة/ القسم (متضمناً اسم الشخص المفوض وتفاصيل التواصل معه)	
نوع الدعم المطلوب:	*منحة/ صندوق الاستجابة الفورية (المادة 3ج و8ب)*
نوع الكارثة/ الخطر/ المخاطرة:	*يرجى تصنيف الكارثة/ الخطر/ المخاطرة*
هل تم إعلان خالة الكوارث/ الطوارئ بشكل رسمي في الدولة؟	نعم/ لا *يرجى تقديم الوثائق الداعمة مثل إعلان الحكومة في الجريدة الرسمية، أو توجيهاتها أو إخطارها... إلخ*
هل تم إبلاغ نداء الكارثة/ الطوارئ إلى الجهات المانحة أو مؤسسة التمويل الإقليمية أو الدولية.	*إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل بهدف الأرشفة، إذا كانت الإجابة بلا، يرجى بيان ما إذا كان على الصندوق تسجيل هذا الحدث مع قاعدة الكوارث الدولية EM-DAT وغيرها من قواعد البيانات.*
تقييم حاجات الطارئة:	*على سبيل المثال:* *عمليات الإنقاذ، الطعام، المأوى، المواد الأساسية، مثل: البطانيات والسخانات وحاويات المياه، الرعاية الطبية، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي والتخلص من النفايات، إصلاح البنية التحتية الأساسية... الخ.*
القطاعات المتضررة:	*مثل المياه، الإسكان، الصرف الصحي، التعليم، البنية التحتية... إلخ.*
المستفيدون:	*إذا أمكن ذلك، الرجاء توضيح نوعية المستفيدين/ المجموعات المستهدفة بما فيها الجنس*
هل تم تقديم طلب سابق إلى الصندوق؟	نعم/ لا *هل تم قبول الطلب؟ نعم/ لا: الرجاء تقديم تفاصيل.*
التمويل المطلوب (بالدولار الأمريكي):	

النموذج "ب" للحصول على قرض	
الدولة العضو:	
التاريخ:	
الوزارة/ القسم (متضمناً اسم الشخص المفوض وتفاصيل التواصل معه)	
نوع الدعم المطلوب:	*قرض*
نوع النشاط موضوع هذا الطلب:	*الاستعداد والنشاطات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث (المادة 3ج و8ب)*
هل تم إبلاغ هذا الطلب إلى الجهات المانحة أو مؤسسة التمويل الإقليمية أو الدولية.	*نعم/ لا* *إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء تقديم تفاصيل حول الإجراء المتخذ.*
عنوان المشروع:	*الرجاء تقديم عنوان محدد للمشروع لا يزيد عن 12 كلمة*
القطاعات المتضررة:	*مثل المياه، الإسكان، الصرف الصحي، التعليم، البنية التحتية... إلخ.*
المستفيدون:	*إذا أمكن ذلك، الرجاء توضيح نوعية المستفيدين/ المجموعات المستهدفة بما فيها الجنس وتصنيفات السن*
الإطار الزمني للمشروع:	
التمويل المطلوب (بالدولار الأمريكي):	

1. **الخلفية وبيان المشكلة موضوع الطلب**

الرجاء تقديم وصف موجز للأحداث التي أدت إلى هذا الطلب. الرجاء تقديم بيان واضح للمشكلة بما لا يزيد عن 1000 كلمة

2. **تقييم الأثر**

الرجاء تقديم تقييم لتأثير الحدث في حالة وقوع كارثة، وبالتالي شرح القطاعات والسكان المتضررين ودعمه ببيانات كمية موثوقة، كما ينبغي تقديم وصف موجز لكيفية إجراء تقييم الأثر بما لا يزيد عن 500 كلمة

3. تقييم الاحتياجات

الرجاء تقديم تفسير للحاجة للحد من مخاطر الكوارث التي سيتم معالجتها والكيفية التي تم بها تحديد هذه الحاجة. على سبيل المثال: برنامج تنمية القدرات أو تطوير نظام جديد للإنذار المبكر بما لا يزيد عن 500 كلمة

4. أهداف المشروع

الرجاء تقديم خمسة أهداف كحد أقصى محددة بالتعداد النقطي.

5. نتائج المشروع

الرجاء تقديم تقييم للنتائج المتوقعة من المشروع، وبالتالي ما سيحققه المشروع على المدى القصير والمتوسط والطويل بما لا يزيد عن 500 كلمة

6. تفصيل هيكلية عمل المشروع

الرجاء تقديم هيكلية مرحلية ومفصلة لعمل المشروع مرتبط بنقاط علام ومواعيد تسليم وأطر زمنية وميزانية لنشاط المشروع، ويفضل أن يكون في شكل مخطط *Gantt*

7. الميزانية وخطة الإنفاق

الرجاء تقديم ميزانية موجزة لكل بند (مثل الموظفين والمعدات والنفقات الرأسمالية) وخطة الإنفاق (أي متى سيتم إنفاق كل جزء من الميزانية

8. تحليل الجنس

الرجاء تقديم التفاصيل حول الكيفية التي ستؤثر فيها نتائج المشروع على بناء القدرة على المجابهة في المجموعات المصنفة حسب الجنس مثل الرجال، والنساء، والفتيات، والفتيان... إلخ. الرجاء شرح كيف سيتم تحديد التغيرات المتوقعة من المشروع على الفئات بين الجنسين بما لا يزيد عن 500 كلمة

9. المساهمة في التنسيق/ التعاون بين الإقليمي

الرجاء شرح كيف سيساهم المشروع في التنسيق و/ أو التعاون بين الإقليمي من أجل أداء أفضل للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة والتعافي في أفريقيا والمنطقة العربية بما لا يزيد عن 500 كلمة

10. الشركاء

الرجاء شرح أي الشركاء سيشارك على المستويات الإقليمية والوطنية و المحلية (حسب المقتضى) في تنفيذ المشروع، وماذا سيكون دور كل شريك بما لا يزيد عن 500 كلمة

11. **إدارة المعرفة ونشر النتائج**

الرجاء شرح كيف سيتم توثيق النتائج والخبرات من المشروع ونشرها بما لا يزيد عن 500 كلمة

12. **الترتيبات الانتقالية والاستدامة**

الرجاء تقديم التفاصيل حول الكيفية التي سينتقل فيها المشروع إلى الاستدامة بما يتجاوز نهاية المشروع، وبالتالي شرح كيف ستكون نتائج المشروع مستدامة بعد انتهائه بما لا يزيد عن 500 كلمة

13. **التمويل الإضافي الذي تم طلبه أو سيتم طلبه**

هل تسعى/ ستسعى الدولة العضو للحصول على أي تمويل إضافي من مصادر أخرى؟ إذا كان الأمر كذلك كيف سيؤثر ذلك على هذا الطلب؟ بما لا يزيد عن 500 كلمة

14. **هل تم تقديم طلب سابق إلى الصندوق؟ (المواد 3ج و 10)؟** نعم/ لا: الرجاء تقديم التفاصيل.

الملحق 3: هيكلية إدارة الصندوق

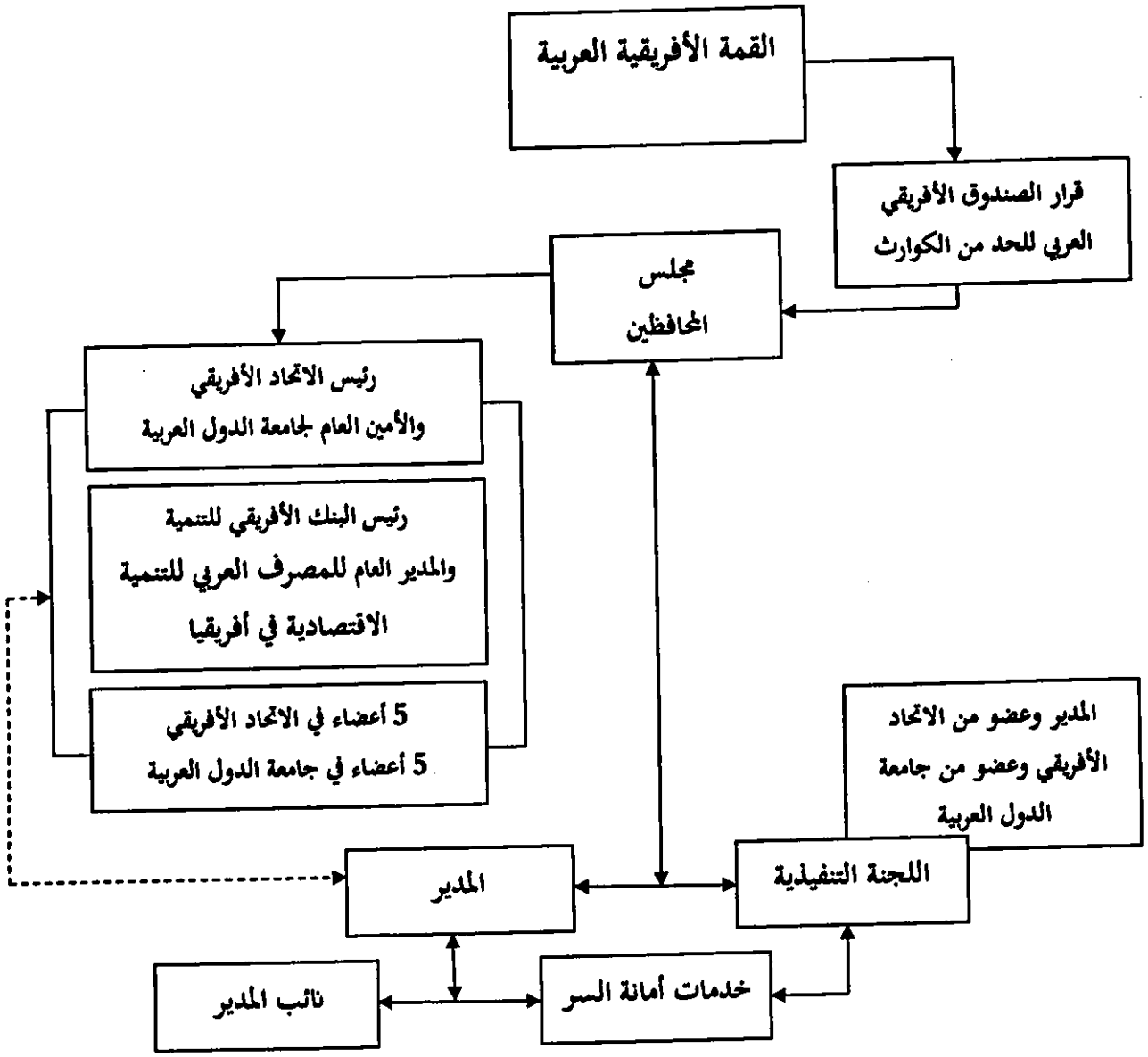

الملحق 4: مهام مجلس المحافظين

يكون لمجلس المحافظين بما أنه الهيئة التنفيذية التي ترسم سياسة الصندوق وتنسقها وتشرف عليها مهام منها:

1. يمتلك مجلس المحافظين أعلى السلطات التنفيذية في إدارة الصندوق وعملياته، ويجوز له أن يفوض سلطاته إلى اللجنة التنفيذية والمدير حسب الاقتضاء، فيما عدا:
   - تحديد السياسة العامة للصندوق
   - تغيير رأسمال الصندوق
   - تعيين مدير الصندوق، ونائب المدير، واللجنة التنفيذية
   - منح القروض للاستعداد للكوارث وغيرها من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث بما هو أكثر من توصية مجلس المحافظين
   - تعديل النظام الأساسي
   - تعليق أو إنهاء بعض عمليات الصندوق
   - تعيين مدققي حسابات خارجيين واتخاذ القرار بشأن تفويضهم وأجورهم
2. يفوض مجلس المحافظين المدير بسلطة الموافقة على طلبات المنح (صندوق الاستجابة الفورية، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس المحافظين) إلى الدول المتلقية أو أي نوع آخر من التمويل بناء على إخطار مجلس المحافظين؛
3. يمثل الصندوق أمام القمة الأفريقية العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية في المسائل المتعلقة بالصندوق؛
4. ينسق إعداد التقارير التي سيقدمها الصندوق إلى القمة الأفريقية العربية؛
5. الموافقة على القواعد واللوائح المقترحة لتخصيص التمويل وصرفه التي يضعها المدير وتصادق عليها اللجنة التنفيذية؛
6. الموافقة على ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية وإثباته؛
7. تعيين المدير ونائب المدير وتحديد مكافآتهم ورواتبهم وشروط عقود خدمتهم؛
8. التوصية بالتعديلات على النظام الأساسي للصندوق؛
9. تعيين مدققي حسابات خارجيين واتخاذ القرار بشأن تفويضهم وأجورهم؛
10. النظر في موقف الملاءة المالية للصندوق واقتراح تصفية الصندوق لمؤتمر القمة، إذا لزم الأمر؛
11. لا يجوز تقديم المكافآت لأعضاء مجلس المحافظين، ومع ذلك، يتم تسديد أي تكاليف يتكبدها أعضاء مجلس المحافظين نتيجة لحضور اجتماعات المجلس.

الملحق 5: مهام اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي من بين أمور أخرى:

- تعيين معايير التهديدات المشتركة، والأخطار، والكوارث، وحدتها
- المصادقة على القواعد واللوائح المقترحة التي وضعها المدير لتخصيص التمويل وصرفه
- البت في طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء المتضررة
- تحديد الآليات المحددة للتمويل في كل حالة مع الحاجة الملحة التي يتطلبها الوضع، وبيان عدم الاعتراض على تقديم التمويل
- تخصيص تمويل الاستجابة الفورية بناء على النظام الأساسي والمعايير التي تم تحديدها
- النظر في الميزانية التشغيلية السنوية للصندوق والموافقة عليها
- المصادقة على إنشاء لجنة التدقيق الداخلي عند الحاجة

الملحق 6: مهام المدير

تحت إشراف مجلس المحافظين، تكون مهام المدير بصفته الهيئة الإدارية للصندوق ورئيس اللجنة التنفيذية ما يلي من بين أمور أخرى:

1. ضمان تنفيذ النظام الأساسي للصندوق، وقرارات مجلس المحافظين واللجنة التنفيذية للصندوق؛
2. إعداد وحضور اجتماعات مجلس المحافظين والمشاركة في المداولات دون أن يكون له حق التصويت؛
3. إدارة وتعبئة الموارد للعمليات المتعلقة بالصندوق؛
4. تنظيم عمل خدمات أمانة السر بما فيها التوظيف والتعيين والنظام كالقوانين الخاصة بالعاملين والعاملين في أمانة سر الصندوق وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها في الصندوق؛
5. اقتراح القواعد واللوائح لتخصيص التمويل وصرفه؛
6. تلقى طلبات المساعدة (القروض والمنح) المقدمة من قبل الدول الأعضاء المتضررة، وتحديد مدى مقبولية تلك الطلبات؛
7. تحديد الآليات المحددة للتمويل في كل حالة مع الحاجة الملحة التي يتطلبها الوضع، وبيان عدم الاعتراض على تقديم التمويل للاستجابة الفورية بناء على القواعد والإجراءات في النظام الأساسي؛
8. الدعوة إلى الاجتماعات الطارئة المخصصة للجنة التنفيذية في حالات الطوارئ؛
9. اتخاذ القرار بالتشاور مع اللجنة التنفيذية حول طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء المتضررة؛
10. إعداد دليل تقديم مشروع ووضع معايير لاختيارها حسب المقترحات المؤهلة؛
11. الدعوة لتقديم مقترحات القروض؛
12. استعراض المقترحات من خلال اللجنة التنفيذية لاختيار المقترحات المقبولة والتوصية بها لمجلس المحافظين ليتم المنح؛
13. إعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق؛
14. فتح سجلات منفصلة لحسابات الصندوق؛
15. بحث وإقرار التقرير السنوي وبيان حسابات الصندوق؛
16. النظر في الميزانية التشغيلية السنوية للصندوق والموافقة عليها؛
17. المصادقة على إنشاء لجنة التدقيق الداخلي عند الحاجة؛
18. مراجعة الهيكل الإداري للصندوق واعتماده؛
19. أية مهام أخرى قد يكلفه بها مجلس المحافظين.

****

مرفق 4

تقرير وتوصيات الاجتماع المشترك

بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)

والجهات المعنية بالبيئة والمخاطر والكوارث البيئية في الدول العربية

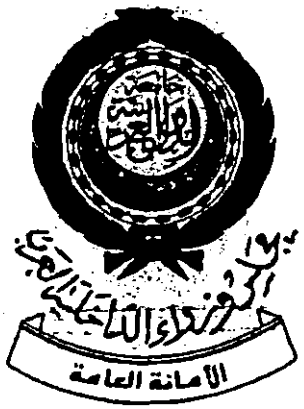

وثائق

الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث

★ سبل تعزيز التعاون بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث.

★ المستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها.

(البندان الأول والثاني من جدول الأعمال)

تونس، 23-1443/2/24هـ، الموافق 30-2021/10-1/9م

مذكـرة شارحة بشـــأن
الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث.

- نصت التوصية (ثانياً/ ج) من توصيات المؤتمر العربي الـ(16) لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) المعتمدة بموجب قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (793) الصادر عن دورته الخامسة والثلاثين (الجزائر: 2018/3/7م) على: (الطلب إلى الأمانة العامة التنسيق مع الجهات المعنية في جامعة الدول العربية لعقد اجتماع مشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث).
- أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة القرار رقم (560) الصادر عن دورته العادية الـ(30) (2018/10/25). حيث نصت الفقرة (6) منه على: "الموافقة على عقد اجتماع مشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية، وتكليف الأمانة الفنية للمجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لعقد الاجتماع المشترك لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث.
- وتنفيذاً لذلك قامت أمانتا المجلسين بالتنسيق اللازم لعقد الاجتماع خلال الفترة 9/30-2021/10/1م.
- وسيناقش الاجتماع إضافة إلى الموضوع الأصلي للاجتماع (سبل تعزيز التعاون بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث). موضوع "المستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها".
- والبوم ينعقد الاجتماع لمناقشة هذين الموضوعين واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنهما.

د. محمد بن علي كومان
الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب

مجلس وزراء الداخلية العرب
الأمانة العامة - تونس

إن الدول العربية، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وتنوع الأنشطة البشرية والاقتصادية بها والطفرة التكنولوجية والعلمية التي تشهدها في شتى الميادين، معرضة لعدة حوادث ومخاطر، تشكل تهديدا حقيقيا لسلامة المواطن وممتلكاته والثروات الوطنية والبيئة.

وتعد حوادث التلوث الطارئة على اختلاف مصادرها، وكيفية مواجهتها من أبرز التحديات التي توليها الحكومات العربية اهتماما كبيرا، نظرا للآثار السلبية والأضرار التي تخلفها هذه الكوارث، والتي تؤثر على مسلسل التنمية المتوازنة والمستديمة في المنطقة.

وإزاء هذه الأخطار، كان لا بد من اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتفادي وقوع تلك الحوادث إن أمكن، والتخفيف من آثارها إلى أدنى حد في حالة حدوثها، وذلك بتفعيل وتنفيذ البرامج والخطط الشاملة المعدة من قبل الأجهزة المختصة، والتي تقوم على ثلاثة أسس رئيسية، وهي: الاستعداد والمعالجة وإزالة الآثار.

ويختلف حجم وطبيعة التدخل لمواجهة أي حادث تلوث طارئ، بحسب نوعيته وموقعه وأسبابه، وما قد ينجم عنه من مخلفات، ويسهر المجلس الأعلى للحماية المدنية (الدفاع المدني) /والذي قد تختلف تسميته من بلد لآخر/، خلال هذه المرحلة، على ضمان أعلى درجة من التعاون والتنسيق والتنظيم بين مختلف المتدخلين، لتنفيذ ناجح لتدابير وإجراءات خطة التدخل الموضوعة سلفا، والتي يجب أن تكون واضحة المعالم والأهداف، والمهام فيها موزعة بصورة عقلانية ومحكمة، بحيث يعرف كل طرف دوره بصفة مضبوطة وفي حدود مسؤولياته، وسهلة التطبيق لتحاشي التردد وضياع الوقت عند انطلاق مرحلة التنفيذ، وأن تكون مرنة يمكن مراجعتها وتحديثها عند الحاجة.

أولا / أهمية التخطيط والتنظيم والتنسيق في مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ

أ / التخطيط: إن التخطيط المسبق والسليم يساهم بدور كبير في تخفيف آثار الحوادث والتقليل من تداعياتها، ذلك أن الأعمال التي تؤدى أثناء مرحلة وقوع الكارثة وما بعدها، تعتمد إلى حد كبير على الخطة المعدة مسبقا .

ويتطلب إعداد التخطيط مراعاة عدد من المبادئ من بينها:

- الاستعانة بالخبرات العلمية المؤهلة والمتخصصة.
- الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج المقررة .
- استجابة الخطط للظروف الطارئة .
- ملاءمة الخطط للواقع والإمكانيات المتوفرة .

ب / التنظيم: يعد التنظيم من أهم العناصر العملية لإدارة الحوادث والكوارث، فهو المفتاح الحقيقي لنجاحها، والتنظيم الواضح والمحكم يسهل تنفيذ المهام بالشكل الفعال والناجع، وله مبادئ يجب أخذها بعين الاعتبار، نذكر منها:

- مبدأ وحدة الهدف .
- مبدأ وحدة الأمر.
- مبدأ الاختصاص.
- مبدأ قصر خط السلطة .

ج/ التنسيق: يكتسي التنسيق أهمية كبرى في معالجة الحوادث، نتيجة الاختلاف الذي قد يحدث في فهم وتفسير القرارات واللوائح ونظم العمل، وكذا في تقدير الأهداف المطلوبة.

وتبرز عناصر التنسيق، في توحيد الجهود المبذولة وتحديد الوقت المطلوب لإنجاز العمل، وحجم ونوعية العمل المطلوب تحقيقه من كل قسم أو عنصر بشري، وكذا الشكل الذي يجب أن يسير عليه العمل، وذلك بالنظر إلى مظاهر الغموض والتداخل التي تسود خلال أوضاع الطوارئ والحوادث، حيث يستدعي الأمر إيجاد أعلى درجة من التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المتدخلة.

وهكذا فإن التنسيق المحكم والسليم على جميع المستويات (العليا والمتوسطة والصغرى) وأثناء مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ، يبقى أمرا أساسيا في إدارة الحوادث والحالات الطارئة.

وإجمالا، فإن الواجبات الأساسية لأجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة خلال حادث تلوث طارئ، هي كالتالي، مع العلم أن تركيبتها قد تختلف من بلد لآخر وفقا لهياكله الإدارية ونظمه التشريعية والقانونية، وتبعا لحجم وطبيعة الحادث:

/ واجبات الجهات المعنية بالبيئة:

- تجهيز وإدامة غرفة العمليات المرتبطة بالغرفة الرئيسية للعمليات التابعة للمجلس الأعلى للحماية المدنية (الدفاع المدني).
- تقديم المعلومات الخاصة عن تلوث البيئة بكامل عناصرها إلى المجلس.
- تقديم الخبرة اللازمة للكشف عن التلوث وإزالته من قبل الخبراء.
- تحريك فرقها المتخصصة في مكافحة حوادث التلوث، بكامل عدتها وعتادها، بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية.
- إعداد وتنفيذ كل ما يلزم من إجراءات وتدابير أخرى.

/ واجبات مديرية الحماية المدنية (الدفاع المدني):

- إدامة وتجهيز غرفة عمليات المديرية المرتبطة بغرفة عمليات المجلس الأعلى للحماية المدنية (الدفاع المدني).
- القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف، والرصد والتطهير أثناء الحادث، بالتعاون مع الجهات المعنية.
- تشكيل فريق التعامل مع المواد الخطرة، بالاشتراك مع الجهات المختصة، وفقا لطبيعة الحادث وحجمه.
- توفير وتنظيم وسائل إنذار المواطنين من الكوارث والإشراف عليها.
- التدخل الفوري عند وقوع الحادث والتقليل بقدر الإمكان من خسائره المادية والبشرية.

- المساهمة في الكشف عن المتفجرات أو أي تسرب كيماوي أو إشعاعي بالتعاون مع الجهات المختصة لمعالجته وتلافي آثاره.
- توفير مخزون احتياطي من مواد الإطفاء والإسعاف والإنقاذ والرصد والتطهير.
- المساهمة في إقامة وتجهيز مراكز الإيواء والإغاثة.
- إعداد وتنفيذ كل ما يلزم من إجراءات وتدابير أخرى.

مقترحات لتعزيز
التعاون والتنسيق بين أجهزة الحماية المدنية
(الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية

لتعزيز وتطوير التعاون والتواصل القائم بين أجهزة الحماية المدنية- الدفاع المدني والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية، نعرض المقترحات التالية:

- إيجاد آلية عمل تشاورية وتنسيقية بين الطرفين، تكون من أبرز اهتماماتها، الاشتغال والتركيز على كل الجوانب المرتبطة بالوقاية ومواجهة أخطار التلوث ومواجهة الكوارث والتخفيف من آثارها وكذا توحيد الجهود العربية في هذا المجال، ومن مهامها أيضا:

✓ تقديم الدعم الوطني اللازم لإدارة الكوارث والحد من آثارها.

✓ المساهمة في تطوير الخطط الوطنية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ، وبناء أنظمة المعلومات وتطويرها.

✓ الإسهام في تطوير الأنظمة القانونية والتشريعية الوطنية، وتعزيز سياسات الاستجابة للكارثة وإدارتها والحد من أخطارها.

✓ التكامل في عملية الحد من أخطار الكوارث مع عمليات التنمية الوطنية، من خلال التخطيط السليم الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية والبيئية، ويأتي ذلك من خلال إجراء عمليات تقييم الأخطار البيئية ووضع خرائط الخطر.

- ✓ التوعية والتحسيس بأهمية المعطيات والبيانات العلمية والتقنية الحديثة لإدارة الكارثة، ويتضمن ذلك الكثير من الجوانب وعلى رأسها الإنذار المبكر والاستشعار عن بعد.
- ✓ نشر التوعية ومبادئ الثقافة الوقائية لدى عموم المواطنين.

- التفكير في وضع آلية مشتركة لتحفيز روح التطوع في مواجهة الكوارث ولإعداد وتدريب المتطوعين في العالم العربي، لأهمية العمل التطوعي في مواجهة الكوارث، ذلك لأن للمتطوعين دورا أساسيا يقومون به، حيث يمكن للجهات الرسمية أن تجد منهم الدعم والمشاركة الإيجابية في إطار روح التضامن والتعاضد، وهم الذين يبثون الوعي في مختلف فئات المجتمع بحثهم على اعتماد التدابير الوقائية، وهم أيضا رأس الحربة عند وقوع الكوارث والحوادث، بوصفهم في أحيان كثيرة أول الحاضرين إلى عين المكان، وهم أيضا السند الذي يستجيب دائما للنداء بتقديم الدعم والمساعدة للأجهزة الرسمية المتدخلة.
- إنشاء قاعدة معلومات بأسماء الخبراء المختصين العرب، وكذلك المؤسسات والهيئات العربية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في مجال مواجهة أخطار تلوث البيئة ومجابهة الكوارث، إضافة إلى إمكانيات أجهزة الحماية المدنية – الدفاع المدني والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية، من معلومات وبيانات وآليات وقوى بشرية، بحيث يتم تحديث هذه المعطيات بشكل مستمر حسب ما تقتضيه الظروف والمتغيرات، علما أن الهدف من قاعدة المعلومات هذه ، هو تسهيل استدعاء الخبراء وحصر الإمكانيات وإرسال فرق الإغاثة إلى ميدان الاستجابة للكوارث في الحالات الطارئة.
- إحداث فرق متخصصة مدربة ومزودة بأحدث التقنيات والمعدات اللازمة، بحيث يمكن إرسالها إلى ميدان الكارثة في وقت قياسي عند طلب المساعدة.
- انطلاقا من المقترح السابق، نجد من المناسب وضع آلية عربية مشتركة تقوم على إيجاد نموذج موحد لطلب المساعدة في حالات الكوارث بحيث يتم اختصار الوقت والجهد وإدراك حجم الكارثة وحجم الطلب والمساعدة الذي تحتاجه كل دولة في حالات الكوارث، كما يمكن أن تكون هذه الفرق قادرة على تقديم خدماتها

الإنسانية في حالات الكوارث التي تتطلب مساعدات خارجية تطلبها الدول الأخرى غير العربية، فجهود الإغاثة التي تقدم من قبل الدول العربية تعتبر بحق فعالة وكريمة، لكن ما يحول دون إبرازها هو عدم تنسيق هذه الجهود على المستوى العربي، وكذلك عدم انبثاقها من جسم موحد متكامل ومتناسق، ولو تم ذلك بجهد عربي مشترك تنسقه هيئة مشتركة واحدة، لكانت الأعمال بارزة على الصعيد الدولي بشكل يعكس الصورة الإنسانية الحقيقة للشعب العربي.

- تفعيل اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة، التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بقراره رقم (4740) بتاريخ 1987/9/22م، والمعدلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بقراره رقم 7122- د.ع (132) - ج2 - 2009/9/9.
- تبادل المعلومات والبيانات ونتائج البحوث والدراسات المتعلقة بالوقاية من الكوارث ومواجهتها.
- المشاركة في المؤتمرات والدورات التدريبية والندوات التي يعقدها كل طرف.
- تنظيم مشترك لعمليات بيضاء وسيناريوهات مجابهة تلوث بيئي أو حادث طارئ.
- تنظيم عمليات التبرع بالدم بالتعاون مع وزارة الصحة أو المصالح المختصة.
- إسهام الجهات المعنية بالبيئة مع أجهزة الحماية المدنية- الدفاع المدني والإدارات المعنية في إقامة مراكز ومعسكرات الإيواء المؤقتة، وأعمال حصر أعداد المتضررين والمنكوبين وتحديد احتياجاتهم، وإمداد هذه المعسكرات من خلال الجهات المعنية، بكافة وسائل الإعاشة (الأغطية، المراتب، المفروشات، الأغذية، الأدوية...) .
- تنسيق أعمال التعاون بين الجمعيات غير الحكومية والخيرية وكذا الهيئات المعنية بتقديم المعونات أو المساعدات بوجه عام للمتضررين.

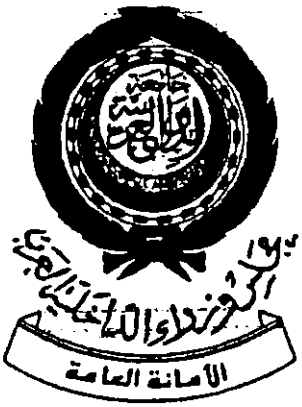

وثائق

الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث

المستجدات في أخطار تلوث البيئة

وسبل مكافحتها.

(البند الثاني من جدول الأعمال)

تونس، 23-1443/2/24هـ، الموافق، 30-2021/10-1/9م

تقديـــم

لقد نصت التوصية (أولا/ هـ) من توصيات المؤتمر العربي التاسع لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) على جعل موضوع "المستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها" وضمن مواضيع أخرى، بنودا قارة على جداول أعمال المؤتمرات اللاحقة للحماية المدنية- الدفاع المدني.

وضمن وثائق المؤتمر العربي الثامن عشر لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)، سيتطرق البند المتعلق بالموضوع أعلاه لما يلي:

- نتائج المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (كوب 25).
- التأثيرات المتعدد الناجمة عن تغير المناخ
- أوراق عمل في الموضوع مقدمة من: المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر والمملكة المغربية.

نتائج المؤتمر الخامس والعشرين
للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار
بشأن تغير المناخ (كوب 25)

وكالة المغرب العربي للأنباء

اعتمد المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (كوب 25) الذي استضافته العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة 2019/12/3.2م على مستوى المفاوضين، اتفاقا يدعو الجهات المعنية إلى الرفع من مستوى طموحاتها بشأن التغيرات المناخية خلال عام 2020م.

ودعا البيان الختامي " الشيلي ـ مدريد .. لحظة التحرك " الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ إلى الرفع من مستوى الطموحات المناخية في مجال تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2020م، وذلك بالتوافق مع التوصيات العلمية التي تحث على ضرورة الحد من ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض وحصرها في 1،5 درجة مائوية، مقارنة بعصر ما قبل الصناعة بهدف مكافحة الاحتباس الحراري.

وأكد هذا الاتفاق الذي كان على وشك أن تجهضه البرازيل التي رفضت الاعتراف بالدور الذي تلعبه المحيطات والبحار واستغلال الأراضي في مجال التغيرات المناخية، أنه يتعين على الدول تقديم التزاماتها الوطنية الجديدة من أجل تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة خلال العام المقبل.

وبعد نقاشات مكثفة شددت خلالها جميع الدول المشاركة في قمة (كوب 25) على أهمية دمج المادتين 30 و 31 المتعلقتين بدور المحيطات والتربة في هذا الاتفاق، وكذا الجهود التي بذلت خلال أسبوعين من المفاوضات وافقت البرازيل على المصادقة على البيان الختامي.

ويؤكد هذا الإعلان الختامي على " الضرورة الملحة " من أجل الرفع من مستوى الالتزامات الوطنية لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2020م ، مقارنة بالوعود التي قطعت في عام 2015م خلال مؤتمر باريس حول المناخ (كوب 21)، وذلك بهدف تحقيق تقدم في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

ودعا الإعلان أيضا إلى دعم وتقوية الطموحات المناخية للبلدان وملائمتها مع التوصيات العلمية وانتظارات سكان كوكب الأرض، مع دعم وتشجيع العمل المناخي لدى الفاعلين والمنظمات غير الحكومية.

ومن جهة أخرى، شدد الإعلان على ضرورة أن تقوم الدول بتطوير الحلول اللازمة من أجل مواجهة والتعامل مع " الأضرار التي لا محيد عنها " التي تنجم عن تغير المناخ في أكثر البلدان هشاشة، وذلك في إطار (آلية فارسوفيا) المتعلقة بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات التغيرات المناخية.

ويشار إلى أن قمة المناخ (كوب 25) التي عقدت بمدريد تحت رئاسة حكومة الشيلي، قامت بتعبئة قرابة خمسين من قادة العالم ورؤساء الدول والحكومات ورؤساء مؤسسات الاتحاد الأوربي وكبار ممثلي المؤسسات الدولية ،مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي للتنمية وذلك من أجل بحث ومناقشة السبل والآليات الكفيلة بمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

وكان من بين الأهداف الأساسية والمحورية لمؤتمر الأطراف (كوب 25) رفع مستوى الطموح العالمي من خلال استكمال وادماج مجموعة من الإجراءات والتدابير في أفق تنفيذ وإعمال مقتضيات اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية.

وقد ركزت مجموعة من اللقاءات والندوات التي انتظمت في إطار (كوب 25) ، على إبراز أهمية حماية المحيطات والمناطق الساحلية ونظمها الإيكولوجية من آثار التغيرات المناخية، وكذا التصورات الكفيلة بدعم وتعزيز آليات الحماية لهذه الفضاءات الإيكولوجية، والمحافظة على وظائفها وما يميزها من تنوع بيولوجي.

وأكد المتدخلون من مسؤولين حكوميين وصناع القرار والخبراء وممثلي المنظمات غير الحكومية وكذا منظمات وهيئات المجتمع المدني، خلال مختلف الجلسات التي تمحورت حول حماية المحيطات والمناطق الساحلية، على أهمية الأدوار التي تضطلع بها المحيطات والمناطق الساحلية ونظمها الإيكولوجية، باعتبارها مستودعا ضخما للتنوع البيولوجي مشيرين إلى ضرورة استكشاف بعض المجالات التي لا تزال تحتاج إلى معرفة دقيقة، من قبيل العلاقة بين المناخ والمحيطات، وضرورة اعتماد شراكات لدعم وتقوية التعاون المتعدد الأطراف حول هذا الموضوع.

وشدد المشاركون في الندوة التي ناقشت موضوع " تحليل مستجدات المعرفة العلمية وخلاصات التقرير الخاص حول المحيطات والغلاف الجوي في سياق تغير المناخ "، على أهمية وضرورة تكثيف جهود جميع المتدخلين والمعنيين، والمساهمة بالتالي في إعداد وتنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل المحافظة على المحيطات وحماية تنوعها البيولوجي.

كما خصصوا حيزا هاما لإثارة موضوع النظم الإيكولوجية للمحيطات والمناطق الساحلية، خاصة ما يتعلق بالدلتا الكبيرة والشعاب المرجانية وأشجار (المانغروف)، وذلك عبر استعراض نتائج وخلاصات التقرير الذي أعده مجموعة من الخبراء من مختلف المنظمات والهيئات، والذي تضمن جردا بأهم الفجوات التي لا تزال تعتري العمل الدولي في مجال حماية المحيطات والمناطق الساحلية، وكذا الإجراءات الواجب اعتمادها لتكريس النجاعة في مختلف المبادرات الموجهة لحماية النظم والتنوع البيولوجي للمحيطات والمناطق الساحلية.

التأثيرات المتعددة
الناجمة عن تغير المناخ

التأثيرات المتعددة
الناجمة عن تغير المناخ

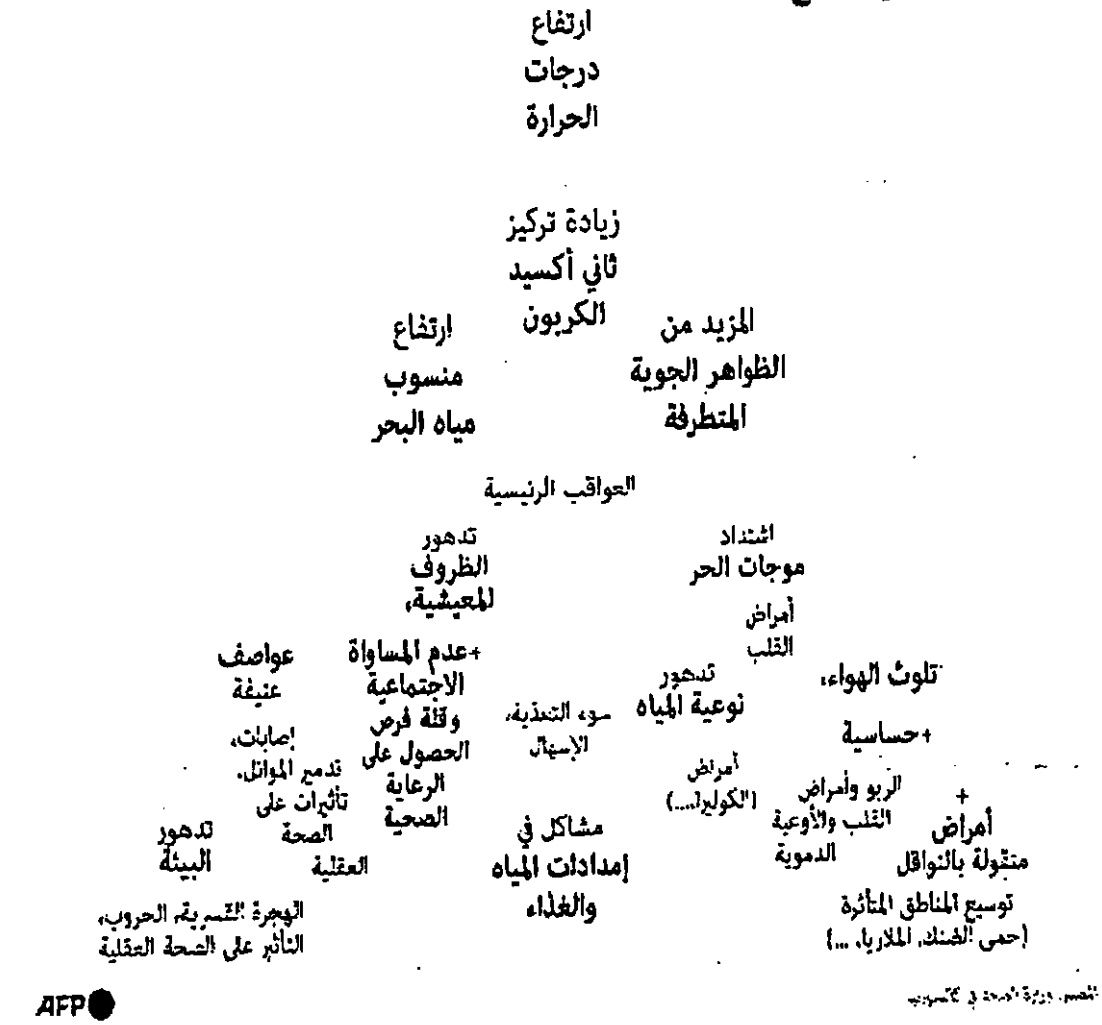

المصدر: وزارة الصحة في كاليفورنيا

مرفق 5

اعـــلان الربـــاط

إعلان الرباط للحد من مخاطر الكوارث

2021/11/11

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول العربية المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية المشاركين في المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث في الرباط عاصمة المملكة المغربية وبواسطة خاصية التناظر المرئي خلال الفترة من 08 إلى 11 نوفمبر / تشرين الثاني 2021.

إذ نعبر عن شكرنا وتقديرنا للمملكة المغربية ملكاً وحكومةً وشعباً على احتضانها وتنظيمها للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث، كما نتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على جهودهما المستمرة في دعم الدول العربية لبناء قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث.

فإننا نعلن ما يلي:

1. نعرب عن وعينا التام بتزايد وتيرة الأخطار وحجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عنها، حيث تواجه الدول العربية تحديات متعددة بسبب الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والبيولوجية المتمثلة: في الزلازل والسيول والفيضانات والانزلاقات الأرضية والعواصف والجفاف والأوبئة والحرائق بما في ذلك حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية...، وغيرها من الكوارث التي قد يتسبب فيها الإنسان، والتي تؤثر بشكل مباشر على البيئة والتجمعات السكانية والتحركات البشرية والبنية التحتية؛

2. نؤكد من جديد على أهداف وأولويات وغايات **إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث** 2030 ونجدد التزامنا ودعمنا بكافة الوسائل المتعلقة بقيادة تحوّل نموذجي من إدارة مخاطر الكوارث إلى ممارسة تنموية أكثر شمولاً وقادرة على الصمود في وجه المخاطر من خلال التوافق مع سياسات التنمية المستدامة وتغيّر المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية عبر تطوير أدوات تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021-2024 والتي تم عرضها والتوافق عليها في المنتدى الإقليمي العربي الخامس في الرباط، المملكة المغربية وفقاً لأطر زمنية وبرامج وأنشطة واضحة وتحدد الجهات التي تنفذها ومصادر التمويل، على أن تعرض أدوات تنفيذ الخطة على آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في اجتماعها القادم.

3. نجدد حرصنا على مواصلة العمل بجهد لوضع برنامج زمني وخطط على مستوى الدول العربية لتنفيذ وتتبع الإجراءات المحددة في مختلف المنتديات العالمية والعربية والمؤتمرات ذات الصلة: بيان المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في كانكون 2017 وبيان المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في جنيف 2019 ومخرجات المنتديات العربية التي عقدت في كل من العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية 2013 وشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية 2014 والدوحة بدولة قطر 2017 وتونس العاصمة بالجمهورية التونسية 2018،

4. نرحب بما تم إنجازه على المستوى الإقليمي العربي باعتماد "آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث" في إطار جامعة الدول العربية من قبل القمة العربية عام 2018 باعتبارها الإطار المؤسسي الإقليمي والمحفل الرسمي العربي للحد من مخاطر الكوارث، ونلتزم بمضاعفة جهودنا والعمل على تعزيز التنسيق والتشاور بين الدول العربية على المستوى الإقليمي من خلالها، بهدف توحيد الجهود وملاءمة البرامج الوطنية مع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 والبرامج الأممية للحد من مخاطر الكوارث؛

5. نؤكد على ضرورة الاستمرار في تعزيز وتطوير السياسات العربية للحد من مخاطر الكوارث التي تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التغير المناخي وذلك من خلال دعم ترابط الحد من مخاطر الكوارث مع برامج التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء قدرات الدول العربية في تمكينها من الحصول على التمويل الدولي للحد من مخاطر الكوارث فيها من مؤسسات التمويل المخصصة لتغير المناخ؛

6. نؤكد على ضرورة زيادة وضع برامج وخطط لتضمين مخاطر الكوارث على المستوى المحلي للدول العربية، من خلال معالجة المخاطر الممتدة والحد من تأثيراتها السلبية، وتعزيز المرونة والقدرة المحلية على الصمود واتّساقها مع تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار في برامج الحد من مخاطر الكوارث، وذلك وفق مقاربة تشاركية مندمجة تسعى لإشراك أصحاب المصلحة: من إدارات وهيئات حكومية وتشريعية وجامعات ومراكز التدريب والبحث العلمي والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

7. نعبر عن بالغ اهتمامنا وقلقنا إزاء الأزمة الصحية العالمية المستمرة إلى يومنا هذا، الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، ونؤكد على ضرورة تكثيف الجهود والتعاون بين الدول العربية لمواجهة تلك الجائحة وكافة أنواع المخاطر البيولوجية التي قد تحدث في المستقبل وبالتنسيق والتعاون مع مختلف المنظمات الأممية والعربية؛

8. نثمن الدور المحوري الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في تنسيق ودعم الجهود العالمية والعربية والوطنية لتنفيذ ورصد إطار سنداي، من خلال العمل المشترك بين المنظمات الإقليمية والدولية التابعة لكل من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وشركاء التنمية والمؤسسات الأكاديمية/البحثية وشبكات أصحاب المصلحة والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني؛

9. كما ننوه بالدور الكبير الذي تقوم به جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة التابعة لها في تنسيق ودعم الجهود لتنفيذ وتقييم الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج العمل الخاص بها وهو ما يساعد بصفة مباشرة على بلوغ أهداف إطار سنداي. ونحث مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتوفير الدعم للدول العربية لمواجهة الكوارث والحد من آثارها.

10. نحث الدول العربية لمضاعفة الجهد للمساهمة في توفير الموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لدعم جهود الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

11. كما نثمن الدور الذي قامت وتقوم به جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني في كل الدول العربية فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات الوطنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث لا سيما جائحة كوفيد 19.

وبموجب هذا الإعلان، ندعو جميع الحكومات العربية والشركاء وأصحاب المصلحة إلى:

1. تحقيق تكامل وملاءمة استراتيجيات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث مع سياسات التنمية المستدامة لتكون مندمجة وشاملة على كافة المستويات الاجتماعية والإنمائية والصحية ذات الصلة؛

2. تعزيز الشراكات والتعاون بين الأطراف المعنية، بما فيها المنظمات العربية والأممية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية وشركاء التنمية والمؤسسات الأكاديمية/البحثية وأصحاب المصلحة والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تسريع تنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث؛ وتوفير الدعم اللازم للدول العربية التي لا تستطيع اكمال متطلبات اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الخاصة بذلك من خلال بناء القدرات وتوفير المستلزمات الخاصة لتنفيذ ذلك؛

3. مواصلة تطوير وتحديث قاعدة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالكوارث والخسائر الناجمة عنها وتحليلها وتقييمها؛ ودعم إنشاء آليات إحصائية ممنهجة للتنسيق بين مختلف الجهات المنتجة لبيانات الكوارث على المستوى الوطني. وتطويرها بمؤشرات الحد من مخاطر الكوارث. وبرنامج لبناء قدرات الأجهزة الإحصائية العربية وجميع الجهات المعنية في جمع وتحليل وحساب مؤشرات الحد من مخاطر الكوارث بالاستعانة بالتجارب الناجحة في هذا الإطار؛

4. الاستفادة من التجارب العربية فيما يتعلق باستكمال البيانات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث أو تحديثها حسب الاقتضاء، وانشاء سجل وطني للمخاطر، وسجل خاص بخسائر الكوارث التاريخية من خلال التطوير المستمر لقاعدة بيانات (DesInventar) وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول؛

5. الاعتماد على مختلف التكنولوجيات والتقنيات الحديثة ووسائل التواصل للولوج إلى البيانات والمعلومات الخاصة بمخاطر الكوارث ومشاركتها وتيسير الاطلاع عليها؛

6. تعزيز فرص تبادل المعرفة والتجارب والخبرات والممارسات الجيدة وكذلك تثمين المكتسبات العربية في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ والعمل على تقاسم التجارب الناجحة فيما بينها؛

7. تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء والشباب في قيادة إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، من خلال اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، التي تراعي احتياجات النساء وكبار السن والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛

8. تعزيز العمل التطوعي من خلال بناء قدرات أطر تطوعية قادرة على العمل خلال حدوث الكارثة لمساعدة المتضررين منها؛

9. دعم اتخاذ القرار المستند على العلوم والتكنولوجيا والاستئناس بالمؤسسات البحثية والتعليمية والأكاديمية العربية ذات الصلة بما في ذلك المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث؛

10. تشجيع الاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار قدرة صمود البنية التحتية أمام مخاطر الكوارث وتطوير خطط التعافي، اعتماداً على مبدأ إعادة البناء بشكل أفضل على جميع المستويات وضمان استمرارية الاعمال وسلاسل الامداد والتزويد؛

11. تطوير نظم القياس والتنبؤ والإنذار المبكر للأخطار المتعددة من أجل الوقاية من مخاطر الكوارث؛

12. الحرص على التقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي من خلال أداة رصد إطار سنداي؛ والتقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي؛

13. من أجل تحقيق الغاية هـ من إطار سنداي العمل على زيادة عدد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للدول العربية من اجل الحد من مخاطر الكوارث؛

14. توظيف اليوم العالمي واليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث واليوم العالمي للتوعية بالتسونامي كفرصة لتعزيز الوعي المجتمعي وتحقيق الإدراك الأفضل للمخاطر؛

15. تطوير إطار قانوني وآليات مؤسساتية وطنية دائمة تعنى بتدبير حوكمة مخاطر الكوارث؛

16. تطوير منظومة عربية متكاملة للتوعية والتدرب في مجال مخاطر الكوارث؛

17. دعم وتشجيع المدن العربية على المشاركة في برنامج مدن قادرة على الصمود 2030 من أجل تحويلها إلى مدن مرنة ومستدامة؛

18. الأخذ علما بتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة والتي دعا فيها لضرورة مراجعة منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 وقبل نهاية العام 2021، ودعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصياغة تقارير طوعية لمراجعة منتصف المدة لإطار سنداي وتوصيته لاستخدام آليات التنسيق المتعددة والاجتماعات الإقليمية والدولية؛

19. نرحب بمبادرة جامعة الدول العربية لدعم مراجعة منتصف المدة لإطار سنداي في المنطقة العربية على المستويين التقني واللوجستي؛

20. تثمين عقد اجتماع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية على مستوى الوزراء المكلفين بالحد من مخاطر الكوارث في مارس 2022 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما لم تقم دولة عربية بطلب استضافته / تنفيذاً لقرار آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث رقم 14 بتاريخ 9/15 /2021 والعمل على المشاركة فيه بفعالية لدعم تحقيق الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية على أعلى مستوى سياسي؛

وسعيا منا لتحقيق هذه الأهداف فإننا سنعمل سويا على:

- متابعة تنفيذ توصيات إعلان الرباط للحد من مخاطر الكوارث من خلال آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث؛
- التنفيذ المتسق والمنسق للاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي تراعي الترابط بين الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة؛
- دعوة أصحاب المصلحة إلى تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في البيانات الطوعية من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وموافاة أمانة آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث لدى جامعة الدول العربية بها؛
- المشاركة العربية الفعالة في كافة المنتديات العالمية بما في ذلك المنتدى السابع للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في بالي – اندونيسيا في مايو 2022 للخروج بنتائج ومخرجات تصب في مصلحة وأولويات المنطقة العربية، وذلك اتساقاً مع توصية الآلية رقم 10 التي كلفت الأمانة الفنية للآلية بتنظيم اجتماع تحضيري عربي لآلية التنسيق يهدف للتحضير العربي للمنتدى بالتشاور مع نقاط الاتصال الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والمنظمات العربية والإقليمية والأممية ذات الصلة؛

- دعوة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المكتب الإقليمي للدول العربية إلى تعزيز التنسيق بين الشركاء وأصحاب المصلحة للحد من مخاطر الكوارث، من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغيرات المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 لضمان إدماج فعلي للحد من مخاطر الكوارث في إستراتيجيات التنمية المستدامة.

تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان الرباط للحد من مخاطر الكوارث

مرفق 6

مقترح الشبكة العربية لرصد الكوارث الطبيعية

مقترح حول
إحداث الشبكة العربية للحد من مخاطر الكوارث

إعداد
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة :

تتعرض المنطقة العربية إلى أخطار وكوارث بصـــورة منتظمة وغير منتظمة وشـــهدت بعض الدول العربية نكبات وخســـائر بشـــرية ومادية نتيجة نتيجة هذه الكوارث ولعل اهمها الزلازل والإنزلاقات الأرضـــية بالإضـــافة إلى الأخطار المتعلقة بالمناخ مثل الفياضـــانات والموجات الحارة والأعاصـــير والعواصـــف الترابية والغبارية وحرائق الغابات وغيرها من الامراض والأوبئة العابرة للحدود والجراد .

وبالنظر الى أهم الأحداث والأمثلة كزلزال الجزائر عام 2003 وإعصار جونو الذي ضرب سلطنة عمان عام 2007 وفيضانات اليمن عام 2008 وفيضانات المغرب عام 2009 والسيول التي أصبحت تتكرر بشكل سنوي في مناطق مختلفة من الوطن العربي نجدها رسائل تذكير قوية حول اتجاهات المخاطر الناشئة والكوارث المتواترة في المنطقة، ومن المحتمل أن تعمل آثار تغير المناخ على مضاعفة مخاطر ارتفاع سطح البحر وموجات الجفاف والتصحر التي حلت بأجزاء متسعة من المنطقة العربية .

وتشير قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT) ان المنطقة العربية واجهت نحو 507 كارثة في غضون 35 سنة ماقبل 2018 ، وقد نجم عنها حوالي 206 ألف قتيل وقرابة الـ 70 مليون منكوب و 3.5 مليون مشرد. كما يلاحظ الخبراء أن المنطقة العربية معرضة لخطر النشاط الزلزالي خاصة بوجود نظام الصدع الأردني من البحر الأحمر مرورا بفلسطين ولبنان ، وكذلك بلاد المغرب العربي في منطقة جبال الأطلسي مما يجعل تلك البلدان معرضة لمخاطر الزلازل أكثر من غيرها. (جامعة الدول العربية، 2018، الإستراتيجية العربية للحد من الكوارث 2030).

وتعد المنطقة العربية ذات قابلية خاصة للتضرر بآثار تغير المناخ نظرا لما تعانيه من ندرة المياه وارتفاع مستويات الجفاف وطول الشريط الساحلي ، بالإضافة إلى الإتجاهات الديمغرافية الحالية خاصة ضغوط الهجرة وهشاشة النظم البيئية والتصحر. ومما لاشك فيه ان ازدياد معدلات ندرة موارد المياه والاراضي الصالحة للزراعة تهدد المنطقة بإرتفاع معدلات قابلية تضررها بإنعدام الامن الغذائي .

وبالتمعن في الكوارث التي تشهدها المنطقة العربية نجد في غالبيتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بين وقوع الكارثة الطبيعية وخصائص الموقع، من حيث قابلية التعرض والتأثر وحساسية النظم البيئية وخاصة في المواقع التي تشهد تدهور بيئي ونمو عمراني غير مخطط واكتظاظ سكاني او مناطق خطرة ، وكلما تقاربت هذه العلاقة تفاقمت المخاطر والخسائر، كما تؤثر أنظمة الإدارة والتنبؤ في التعامل مع الكوارث وتنعكس سلبا على تقليص المخاطر و المجابهة.

وتتفاقم خسائر الكوارث في ظل ضعف أو عدم توافر أنظمة الإنذار المبكر ، وضعف او غياب المعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة عن المخاطر قبل وقوعها كما يؤدي نقص الموارد وهشاشة البنية التحتية إلى

زيادة حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث. وتتضخم مستويات قابلية التعرض والتضرر بين سكان المنطقة العربية نظرا لأن غالبية السكان تعيش على مساحة محدودة للغاية ويتمركزوا بشكل خاص على طول المناطق الساحلية.

وهناك اتصال وثيق بين المخاطر المتزايدة للكوارث وعملية التنمية وهو ما تدركه الدول العربية والتي تعي أيضا أنه لا يمكن الحيلولة دون وقوع الأخطار الطبيعية، ولكن من خلال العمل الجماعي يمكن تقليل الآثار المتوقعة لهذه الأخطار. وسوف يساعد الحد من الكوارث، من خلال فهم عوامل المخاطر الكامنة وبناء المعرفة والقدرات اللازمة لتقييم الأخطار والمخاطر وأشكال قابلية التضرر، في الحفاظ على مكاسب التنمية وتعزيز قدرات المجتمعات والشعوب على مجابهة الآثار الناجمة عن الكوارث.

وعلى الصعيد العالمي اعتمدت الدول بالإجماع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في الفترة من 14- 18 آذار/مارس 2015 في مدينة سنداي، باليابان. ويرسم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث نهج واسع النطاق محوره البشر في الحد من مخاطر الكوارث وينطبق على مخاطر الكوارث كبيرة وصغيرة الحجم الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو من صنع الإنسان، وكذا الاخطار والكوارث البيئية والبيولوجية ذات الصلة، كما يهدف إلى توجيه الإدارة المتعددة الأخطار لمخاطر الكوارث في التنمية على كافة الاصعدة وكذا بين وعبر القطاعات.

وعلى الصعيد العربي تابعت الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية تنفيذ اطار عمل هيوغو وتم اعداد تقرير اقليمي لمراجعة التقدم المحرز على المستوى العربي في الفترة 2005 – 2015 ، ومن بعد ذلك متابعة تنفيذ إطار سنداي للحد من الكوارث ، واعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية الإستراتيجية العربية للحد من الكوارث وتم تحديثها لتتوائم مع اطار سنداي (2030) ، اخذة بالإعتبار نتائج الموتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث 2015 ، ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث في العقبة في المملكة الاردنية الهاشمية (2013) ، ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية (2014)، ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في الدوحة بدولة قطر (2016)، والنتائج المحورية للتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والتي استكملتها الدول العربية ما بين 2007 و 2015 وكذلك نتائج اجتماع المنطقة العربية حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في القاهرة في 2015م.

وجاءت الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث برؤية واضحة حول حماية مكتسبات التنمية الحالية وتعزيز فرص نجاح جهود التنمية المستدامة المستقبلية من خلال الحد من المخاطر القائمة حاليا ومنع نشوء المخاطر في المستقبل وذلك عبر دمج وتعميم جهود الحد من مخاطر الكوارث والتأقلم مع تغير المناخ في إستراتيجيات ومخططات التنمية.، ومن الأغراض الرئيسة للإستراتيجية تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. ومن ضمن الأليات الناجحة والمناسبة للتنسيق على المستوى العربي احداث الشبكات العربية المتخصصة في المجال فهي تعتبر المنبر المؤسسي لتنسيق الجهود والنهوض بالحد من الكوارث ومخاطرها من خلال تنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الكوارث وبرامج عملها بمراحلها المختلفة.

مبررات إحداث الشبكة :

- تاثر المنطقة العربية بشكل كبير بالكوارث الطبيعية وتفاقم الآثار والخسائر المترتبة عنها.
- غياب أو ضعف وتضارب في البيانات والمعلومات حول الكوارث والمخاطر والتنبوؤات والتدابير المثلى للتعامل معها والبيانات الأخرى ذات الصلة.
- غياب منبر عربي متخصص يجمع خبراء الدول العربية والمراكز والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية في مجال الحد من مخاطر الكوارث بمختلف جوانبها واشكالها.
- المواكبة مع التطورات والمستجدات على الساحتين العربية والدولية في مجالات الكوارث وخاصة المبادرات الدولية ذات الصلة وأهمية تنسيق الجهود والمواقف العربية خلالها.
- ضعف وتفاوت القدرات والإمكانات العربية في مجالات التنبؤ والمجابهة للكوارث والتعامل معها والحد من مخاطرها وتبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية في هذا المجال.

أهداف الشبكة :

يتمثل الهدف العام للشبكة في دعم التعاون والتنسيق بين الدول العربية لتحقيق أهداف الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (2030) ، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تعزيز التعاون العربي والدولي بين المؤسسات والمنظمات والعلماء والمختصين في مجال الحد من مخاطر الكوارث تحت مظلة الشبكة العربية المقترحة.
- انشاء منبر عربي متخصص للإبلاغ والرصد عن الكوارث ومرتبط بالآليات الدولية المشابهة وخاصة ببيانات سكرتارية الأمم المتحدة للحد من الكوارث ومكاتبها المختلفة ، والمنظمات الدولية الاخرى.
- تنسيق المواقف والمصالح العربية خلال انعقاد المؤتمرات الدولية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وخصوصا المشاركة في منابر منظمات الامم المتحدة للحد من المخاطر والكوارث والمنظمات الأخرى.
- توفير وإتاحة البيانات والمعلومات والدراسات الخاصة بالكوارث وتسهيل وتوثيق وتبادل التجارب الناجحة والبحوث والدراسات بين الدول العربية.
- بناء القدرات وتنمية المهارات العربية في المجالات ذات الصلة.
- نشر الوعي بين مختلف شرائح المجتمع بالمخاطر والمهددات والمناطق الخطرة والحرجة والتدابير الوقائية وتدابير أثناء وما بعد وقوع الكارثة.
- تطوير السياسات والتشريعات الوطنية العربية وموائمتها مع المستجدات الإقليمية والدولية.

مجالات عمل الشبكة :

تشمل مجالات الشبكة مجموعتي الكوارث الطبيعية والتقنية بمختلف اشكالها وانواعها وهي كما تم تصنيفها من قبل قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT) ومنظمة الأمم المتحدة للكوارث (UNISDR).

Disaster Group	Disaster Subgroup	Disaster Main Type
Natural (طبيعية)	Geophysical (جيوفيزيائية)	Earthquake (زلزال)
		Mass Movement (dry) (حركة الكتلة)
		Volcanic activity (النشاط البركاني)
	Meteorological الطقس	Extreme Temperature (درجة الحرارة القصوى)

		Fog (الضباب)
		Storm (العواصف)
	Hydrological (الهيدرولوجية)	Flood (الفيضان)
		Landslide (انهيارات ارضية)
		Wave action (الأمواج المضطربة)
	Climatological (المناخية)	Drought (الجفاف)
		Glacial Lake Outburst (تحرك البحيرات الجليدية)
		Wildfire (الحرائق الكبيرة)
	Biological (البيولوجية)	Epidemic (الاوبئة)
		Insect infestation (الإصابات الحشرية)
		Animal Accident (حوادث الحيوانات)
	Extraterrestrial	Impact
		Space weather
Technological تكنولوجية/ تقنية	Industrial accident (الحوادث الصناعية)	Chemical spill (تسرب كيميائي)
		Collapse (إنهدام)
		Explosion (إنفجار)
		Fire (حريق)
		Gas leak (تسرب غاز)
		Poisoning (تسمم)
		Radiation (إشعاع)
		Oil spill (تسرب غاز)
		Other (أخرى)
	Transport accident (حوادث النقل)	Air (الجوي)
		Road (الارضي)
		Rail (القطار)
		Water (النقل البحري)
	Miscelleanous accident حوادث متنوعه	Collapse (إنهيار)
		Explosion (انفجار)
		Fire (حريق)
		Other(اخرى)

اما المحاور الرئيسية التي ستعمل عليها الشبكة وضمن اولوياتها فهي متسقة مع المحاور الإستراتيجية العربية الأربعة والمتمثلة بالتالي :

1. فهم مخاطر الكوارث.
2. تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث.
3. الإستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها.
4. تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة التأهيل والإعمار .

الشركاء :

ستعمل الشبكة تحت مظلة جامعة الدول العربية / الامانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبالتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية المتخصصة والقطاعات الحكومية المختلفة في الدول ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص وهم شركاء ألية التنسيق العربي للحد من المخاطر وهم ممثلين عن الجهات التالية :

- الدول العربية (نقاط اتصال اطار سنداي)
- منظمات الامم المتحدة المختلفة وخاصة مكتب الحد من مخاطر الكوارث
- المنظمات العربية المتخصصة، والإتحادات العربية ذات الصلة ، والغرف العربية
- ممثلين عن منظمات المجتمع المحلي المعتمدين من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة

مهام عمل الشبكة :

ستقوم الشبكة بمهام آلية التنسيق العربية للحد من الكوارث المنبثقة عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية، والمتمثلة بالمهام التالية:

- متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الكوارث (2030).
- إنشاء نظام معلوماتي وقواعد بيانات وغرف ابلاغ ومنصات تواصل خاصة بالحد من الكوارث على مستوى الدول العربية.
- احداث برامج انظار مبكر لأهم الكوارث ونظام تتبع للأهم الظواهر الجوية والطبيعية المتعلقة بالكوارث.
- توفير البيانات والمعلومات والدراسات الخاصة بالكوارث ومخاطرها.
- بناء القدرات والتدريب في مجالات الحد من الكوارث.
- تطوير السياسات والتشريعات العربية ذات الصلة وتقديم الدعم الفني للدول العربية في هذا المجال.
- التحضير للمشاركة العربية في المؤتمرات الدولية والتنسيق العربي في الترشيح للجان والتصويت للقرارات التي تخص الصالح العربي والمنطقة.
- التنسيق مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية النظيرة لدعم الجهود العربية واستقطاب التمويل للأنشطة والبرامج التي تخص الشبكة.
- اعداد التقارير الدورية .

مرفق 7

رمز اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث

Arab Day for Disaster Risk Reduction
اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث